مجلة جامعة البعث

سلسلة العلوم الاقتصادية والسياحية

مجلة علمية محكمة دورية

المجلد 46 . العدد 6

1445 هـ - 2024 م

الأستاذ الدكتور عبد الباسط الخطيب

رئيس جامعة البعث

المدير المسؤول عن المجلة

أ. د. محمود حديد	رئيس هيئة التحرير
أ. د. وليد حماده	رئيس التحرير

مدير مكتب مجلة جامعة البعث

د. إبراهيم عبد الرحمن

د. محمد هلال	عضو هيئة التحرير
د. فهد شريباتي	عضو هيئة التحرير
د. معن سلامة	عضو هيئة التحرير
د. جمال العلي	عضو هيئة التحرير
د. عباد كاسوحة	عضو هيئة التحرير
د. محمود عامر	عضو هيئة التحرير
د. أحمد الحسن	عضو هيئة التحرير
د. سونيا عطية	عضو هيئة التحرير
د. ريم ديب	عضو هيئة التحرير
د. حسن مشرقي	عضو هيئة التحرير
د. هيثم حسن	عضو هيئة التحرير
د. نزار عبشي	عضو هيئة التحرير

تهدف المجلة إلى نشر البحوث العلمية الأصيلة، ويمكن للراغبين في طلبها الاتصال بالعنوان التالي:

رئيس تحرير مجلة جامعة البعث

سورية . حمص . جامعة البعث . الإدارة المركزية . ص . ب (77)

. هاتف / فاكس : 2138071 31 963 ++

. موقع الإنترنت : www.albaath-univ.edu.sy

البريد الالكتروني : magazine@ albaath-univ.edu.sy

ISSN: 1022-467X

شروط النشر في مجلة جامعة البعث

الأوراق المطلوبة:

- 2 نسخة ورقية من البحث بدون اسم الباحث / الكلية / الجامعة) + CD / word من البحث منسق حسب شروط المجلة.
- طابع بحث علمي + طابع نقابة معلمين.
- **اذا كان الباحث طالب دراسات عليا:**

يجب إرفاق قرار تسجيل الدكتوراه / ماجستير + كتاب من الدكتور المشرف بموافقته على النشر في المجلة.

- **اذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية:**

يجب إرفاق قرار المجلس المختص بإنجاز البحث أو قرار قسم بالموافقة على اعتماده حسب الحال.

- **اذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية من خارج جامعة البعث :**

يجب إحضار كتاب من عمادة كليته تثبت أنه عضو بالهيئة التدريسية و على رأس عمله حتى تاريخه.

- **اذا كان الباحث عضواً في الهيئة الفنية :**

يجب إرفاق كتاب يحدد فيه مكان و زمان إجراء البحث ، وما يثبت صفته وأنه على رأس عمله.

- **يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسبة لكليات (العلوم الطبية والهندسية والأساسية والتطبيقية):**

عنوان البحث . . ملخص عربي و إنكليزي (كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).

1- مقدمة

2- هدف البحث

3- مواد وطرق البحث

4- النتائج ومناقشتها .

5- الاستنتاجات والتوصيات .

6- المراجع.

- **يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسبة لكليات (الآداب – الاقتصاد– التربية – الحقوق – السياحة – التربية الموسيقية وجميع العلوم الإنسانية):**
- عنوان البحث . . ملخص عربي و إنكليزي (كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).

1. مقدمة.
2. مشكلة البحث وأهميته والجديد فيه.
3. أهداف البحث و أسئلته.
4. فرضيات البحث و حدوده.
5. مصطلحات البحث و تعريفاته الإجرائية.
6. الإطار النظري و الدراسات السابقة.
7. منهج البحث و إجراءاته.
8. عرض البحث و المناقشة والتحليل
9. نتائج البحث.
10. مقترحات البحث إن وجدت.
11. قائمة المصادر والمراجع.

7- يجب اعتماد الإعدادات الآتية أثناء طباعة البحث على الكمبيوتر:

أ- قياس الورق 17.5×25 B5.

ب- هوامش الصفحة: أعلى 2.54- أسفل 2.54 – يمين 2.5- يسار 2.5 سم

ت- رأس الصفحة 1.6 / تذييل الصفحة 1.8

ث- نوع الخط وقياسه: العنوان . Monotype Koufi قياس 20

. كتابة النص Simplified Arabic قياس 13 عادي . العناوين الفرعية Simplified Arabic قياس 13 عريض.

ج . يجب مراعاة أن يكون قياس الصور والجداول المدرجة في البحث لا يتعدى 12سم.

8- في حال عدم إجراء البحث وفقاً لما ورد أعلاه من إشارات فإن البحث سيهمل ولا يرد البحث إلى صاحبه.

9- تقديم أي بحث للنشر في المجلة يدل ضمناً على عدم نشره في أي مكان آخر، وفي حال قبول البحث للنشر في مجلة جامعة البعث يجب عدم نشره في أي مجلة أخرى.

10- الناشر غير مسؤول عن محتوى ما ينشر من مادة الموضوعات التي تنشر في المجلة

11- تكتب المراجع ضمن النص على الشكل التالي: [1] ثم رقم الصفحة ويفضل استخدام التهميش الإلكتروني المعمول به في نظام وورد WORD حيث يشير الرقم إلى رقم المرجع الوارد في قائمة المراجع.

تكتب جميع المراجع باللغة الانكليزية (الأحرف الرومانية) وفق التالي:

آ . إذا كان المرجع أجنبياً:

الكنية بالأحرف الكبيرة . الحرف الأول من الاسم تتبعه فاصلة . سنة النشر . وتتبعها معترضة (–) عنوان الكتاب ويوضع تحته خط وتتبعه نقطة . دار النشر وتتبعها فاصلة . الطبعة (ثانية . ثالثة) . بلد النشر وتتبعها فاصلة . عدد صفحات الكتاب وتتبعها نقطة.

وفيما يلي مثال على ذلك:

–MAVRODEANUS, R1986– **Flame Spectroscopy**. Willy, New York, 373p.

ب . إذا كان المرجع بحثاً منشوراً في مجلة باللغة الأجنبية:

. بعد الكنية والاسم وسنة النشر يضاف عنوان البحث وتتبعه فاصلة، اسم المجلد ويوضع تحته خط وتتبعه فاصلة . المجلد والعدد (كتابة مختزلة) وبعدها فاصلة . أرقام الصفحات الخاصة بالبحث ضمن المجلة.

مثال على ذلك:

BUSSE,E 1980 Organic Brain Diseases **Clinical Psychiatry News** , Vol. 4. 20 – 60

ج. إذا كان المرجع أو البحث منشوراً باللغة العربية فيجب تحويله إلى اللغة الإنكليزية و التقيد

بالبنود (أ و ب) ويكتب في نهاية المراجع العربية: (المراجع In Arabic)

رسوم النشر في مجلة جامعة البعث

1. **دفع رسم نشر (40000) ل.س أربعون ألف ليرة سورية عن كل بحث لكل باحث يريد نشره في مجلة جامعة البعث.**
2. **دفع رسم نشر (100000) ل.س مئة الف ليرة سورية عن كل بحث للباحثين من الجامعة الخاصة والافتراضية .**
3. **دفع رسم نشر (200) مئتا دولار أمريكي فقط للباحثين من خارج القطر العربي السوري .**
4. **دفع مبلغ (6000) ل.س ستة آلاف ليرة سورية رسم موافقة على النشر من كافة الباحثين.**

المحتوى

اسم البحث	اسم الباحث	الصفحة
دور المشتقات المالية في المخاطر المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية	د. نهاد نادر صبا ايهاب جديد	54-11
معوقات تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق	د. نبال محمد طاهر بكفلوني	102-55
مدى الالتزام بتقييم المخزون وفق المعيار IAS 2 دراسة مسحية على الشركات التجارية والصناعية في محافظة طرطوس	حسن محمد عدره	146-103
الإسقاطات السكانية الاحتمالية في الجمهورية العربية السورية 2010 - 2050 بالاستناد إلى منهجية رأي الخبير	د. زكريا الزلق	180-147

دور المشتقات المالية في المخاطر المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

*الدكتورة نهاد نادر

**صبا ايهاب جديد

الملخص

هدفت الدراسة إلى تحديد دور المشتقات المالية (عقود الخيار العقود الآجلة) في المخاطر المالية (مخاطر سعر الفائدة ومخاطر الائتمان)، واعتمدت هذه الدراسة في دراستها العملية على المنهج التحليلي، إذا صممت الباحثة استبانة مكونة من 25 سؤالا، إذ تم توزيع 400 استبانة أعيد منه 390 استبانة وتم استبعاد 6 استبانات ومن ثم بلغ حجم العينة المعتمدة 384 مشاهدة لبيان ما دور المشتقات المالية في المخاطر المالية، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي Spss، إذ تمثلت نتائج هذا الدراسة بناء على التحليل التي قامت به الباحثة إلا أنه توجد علاقة معنوية بين المشتقات المالية والمخاطر المالية للمصارف محل الدراسة، وكذلك توجد علاقة معنوية بين عقود الخيار والعقود الآجلة وبين كل من مخاطر سعر الفائدة ومخاطر الائتمان في المصارف محل الدراسة، لذلك قامت الباحثة بتقديم عدد من التوصيات أهمها الآتي: ضرورة العمل على تفعيل المشتقات المالية في سوق دمشق للأوراق المالية عموما والمصارف محل الدراسة بصفة خاصة لما لها دور فعال وإيجابي للتحوط ضد المخاطر.

*أستاذ، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

**طالبة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

The role of financial derivatives in the financial risks of banks listed on the Damascus Stock Exchange

Abstrac

The study aimed to determine the role of financial derivatives (option contracts and futures contracts) in financial risks (interest rate risks and credit risks). In its practical study, this study relied on the analytical approach. The researcher designed a questionnaire consisting of 25 questions, and 400 questionnaires were distributed, from which it was returned. 390 questionnaires were excluded, and 6 questionnaires were excluded, thus the size of the approved sample reached 384 views to explain the role of financial derivatives in financial risks, and then transcribed and analyzed using the statistical program Spss,The results of this study were based on the analysis carried out by the researcher, but there is a significant relationship between financial derivatives and the financial risks of the banks under study, and there is also a significant relationship between option contracts and futures contracts and both interest rate risks and credit risks in the banks under study, so The researcher presented a number of recommendations, the most important of which are the following: The necessity of working to activate financial derivatives in the Damascus Stock Exchange in general and the banks under study in particular because they have an effective and positive role in hedging against risks.

1- مقدمة(interoduction):

إن المصارف قد أصبحت بمثابة أوعية للاستثمارات تتجمع فيها الادخارات بأشكالها كافة لتتدفق إلى قنوات استثمارية تقدم خدماتها للمجتمع وللاقتصاد وتعمل على تطوره وتنميته، وإن وجود نظام مصرفي سليم وفعال قادر على حشد وتخصيص الموارد المالية بكفاءة يعد أمراً جوهرياً وركناً أساسياً لتطور اقتصاد أي بلد.

وتحظى عملية تقييم الأداء المالي للمصارف باهتمام كبير من قبل المستثمرون والمودعين إذ أصبحت المصارف تواجه تحديات كثيرة نتيجة للتغيرات والتطورات العلمية والتقنية السريعة ويرافقها العديد من المخاطر المالية التي قد تتعرض لها المصارف، وأمام هذه التحديات والمخاطر أصبحت الإدارة المتبنية لأدوات استثمارية تقليدية عاجزة عن مواكبة تلك التغيرات ومواجهة المخاطر المترافقة لها، الأمر الذي حتم على طبيعة نشاط المصارف أن تتبنى عقود مالية جديدة وذلك من خلال تعدد واتساع أداوت الاستثمار في الأسواق وإيجاد أدوات للتحوط ضد المخاطر التي تمكن من إعادة توزيع المخاطر المالية طبقاً لتفضيلات المستثمرين، بالإضافة إلى دورها في تطوير أداوت المراجحة بين الأسواق مما يمكن من تحسين التكاليف وزيادة العائد والانفتاح على الأسواق العالمية، والمتمثلة بالمشتقات المالية، والتي أصبحت عماد عمل المصارف العالمية.

ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث بدراسة دور المشتقات المالية على المخاطر المالية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية .

2- الدراسات السابقة:

1- دراسة (الحسن،2014):

ما تأثير استخدام المشتقات المالية للتحوط ضد المخاطر السوقية للأسهم –دراسة تطبيقية على الأسهم الاوربية

تمثلت مشكلة الدراسة في طرح التساؤلات الأتية: ما هو ما تأثير استخدام المشتقات المالية على العائد والمخاطرة، وهل يساعد استخدام المشتقات المالية في حماية محفظة من الأسهم العادية منوعة تنويعاً جيداً من المخاطر السوقية التي قد تصيبها، وهدفت هذه الدراسة إلى: التعرف على المشتقات كأدوات مالية حديثة لاقت انتشاراً واسعاً في الأسواق المالية العالمية من خلال التعريف بالأنواع الاساسية للمشتقات وماهيتها، وتقييم دور المشتقات المالية في إدارة المخاطر والتحوط لها، وتم الاعتماد في معالجة موضوع الدراسة على اتباع المنهج التطبيقي في دراسة ما تأثير استخدام الأدوات المالية المشتقة في السوق الاوربية من خلال تشكيل محفظة استثمارية وفق مؤشر ftse-100، بالاعتماد على البيانات التاريخية للأسعار الشهرية لأسهم المؤشر وهو المؤشر العام لسوق لندن، واختبار العقود المستقبلية على المؤشر لحماية المحفظة من المخاطر السوقية التي قد تصيب المحفظة ، ومن ثم المقارنة بين المحفظة التي استخدمنها فيها العقود المستقبلية مع نفس المحفظة التي لم تستخدم فيها العقود المستقبلية، وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية: قد تنجح العقود المستقبلية على المؤشر في حماية محفظة ما من التقلبات السوقية ولكن ذلك يتوقف على المؤشر وعلى مدى تمثيله للسوق، وإن المحفظة التي تم تشكيلها كانت أفضل من محفظة السوق.

2- دراسة (كمال، 2017):

إسهامات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في الأسواق المالية وتحسين أدائها

تم صياغة مشكلة الدراسة بالتساؤل الرئيس الآتي: ما مدى مساهمة منتجات الهندسة المالية في إدارة مخاطر الأسواق المالية وتحسين ؟، وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الهندسة المالية في إيجاد المنتجات المالية الجديدة التي تساعد على جعل الأسواق أكثر تكاملاً وأكثر كفاءة وأكثر سيولة وعمقاً واستقراراً، إضافةً إلى إبراز دور هذه المنتجات في إدارة المخاطر وتحسين عملية السيطرة عليها لزيادة ثقة المساهمين والمستثمرين، وتمَّ إنجاز هذا البحث بالاعتماد على المنهج الاستقرائي للإلمام بمختلف جوانب إشكالية الدراسة، بالاعتماد على مجموعة من المراجع (الكتب، أطروحات، مقالات، ...) التي تناولت موضوع الدراسة، وذلك بهدف رسم إطار متكامل لتحديد مدى مساهمة وفعالية الهندسة المالية في تحسين أداء أسواق المال وإدارة مخاطرها، وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية: تمتلك الهندسة المالية القدرة على تخفيض كلف النشاطات القائمة والتقليل من مخاطرها، وتجعل من الممكن تطوير منتجات وخدمات وأسواق جديدة، إلا أنه وعلى الرغم من أن منتجات الهندسة المالية يجري استخدامها في إدارة المخاطر أو التحوط ضدها، إلا أنها تتسم بقدر كبير من المخاطر إذا ما أسيء استخدامها.

3- دراسة (بوتاعة ولهتيهت، 2020):

دور الهندسة المالية في إدارة مخاطر رفع رأس المال في الشركات المسعرة دراسة حالة شركة رونو المدرجة في بورصة باريس ضمن مؤشر AC 40

تمثَّلت مشكلة الدِّراسة من خلال طرح التَّساؤل الرَّئيس الآتي: كيف تستخدم المؤسسات الاقتصادية تقنيات ومنتجات الهندسة المالية في إدارة مخاطر رفع رأس المال؟، وتمثل الهدف الرئيس لهذه الدِّراسة بالآتي: تعريف نشاط الهندسة المالية وتوضيح دورها في تقديم الحلول الإبداعية لمشاكل المرتبطة بقرارات التمويل، وإبراز كيفية استعمال منتجات

و تقنيات الهندسة المالية من طرف جهات متخصصة من أجل السيطرة على الشركات بأقل قدر من الموارد المالية، وإبراز كيفية الاختيار بين مختلف مصادر التمويل، وتمَّ إنجاز هذا البحث بالاعتماد على المنهج الوصفي التَّحليلي، للإجابة على الإشكالية ومحاولة اختبار صحة الفرضيات حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي فيما يخص الجانب النظري لأنه ملائم لتقرير الحقائق و فهم عناصر الموضوع بينما تم الاعتماد على أداة دراسة حالة فيما يتعلق بالجانب التطبيقي من أجل اسقاط الدراسة على واقع استخدام الهندسة المالية في إدارة مخاطر رفع رأس المال، وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية: يمكن تلخيص أهم نتائج الدِّراسة بأن شركة رونو تستخدم تقنيات ومنتجات الهندسة المالية في مواجهة مخاطر التمييع وضمان استقرار هيكل ملكيتها وجغرافية رأس مالها.

4- دراسة (siam, 2015) بعنوان

The Role of Financial Engineering in Reducing Financial Risks in Commercial Jordanian Banks

دور الهندسة المالية في تقليل المخاطر المالية في البنوك التجارية الأردنية

تمثلت مشكلة الدراسة في طرح الأسئلة الآتية: ما هو دور الهندسة المالية في الحد من المخاطر المالية ؟ وما مدى إدراك مفهوم وفلسفة الهندسة المالية وضرورتها في الحد من المخاطر المالية في البنوك التجارية الأردنية؟، وهل تطبيق أدوات الهندسة المالية في الحد من المخاطر يشجع المستثمرين على توظيف أموالهم في البنوك التجارية الأردنية؟، وتهدف هذه الدراسة إلى: التعرف على دور الهندسة المالية في تعزيز العوائد والحد من المخاطر المالية في البنوك التجارية الأردنية، وإبراز أهمية الهندسة المالية في توفير المنتجات المالية لتفعيل أنشطتها وبما يخدم استراتيجيات البنوك التجارية الأردنية، إذ اعتمدت هذه الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات، من خلال

استخدام الكتب والدوريات السابقة في إنجاز الإطار النظري، وتصميم استبانة لغاية جمع البيانات الأولية من عينة الدراسة والبالغ عددها 100 من المدراء الماليين في البنوك التجارية الأردنية، إذ أظهرت نتائج الدراسة أن الهندسة المالية تلعب دورًا في تقليل المخاطر المالية في البنوك التجارية الأردنية وتكاليف المعاملات ، على الرغم من وجود معوقات يجب مواجهتها لضمان فاعلية تطبيق الهندسة المالية في البنوك التجارية الأردنية.

5- دراسة (Onuorah, Ozurumba, 2019):

Financial Engineering: A Risk Management Strategy

الهندسة المالية: استراتيجية المخاطر في البنوك في نيجيريا

تجسَّدت مشكلة الدِّراسة في التساؤل الآتي: ما هو دور الهندسة المالية كاستراتيجية في المخاطر المالية في البنوك، وهدفت هذه الدراسة إلى فهم المتغيرات الرئيسية للهندسة المالية مع الطبيعة غير المتوقعة لأسعار الأصول من شأنه أن يقلل على الأقل إلى أدنى حد ممكن من تقلب أسعار الأصول. دفع هذا العامل الأساسي الخبراء الماليين إلى تقديم حلول هندسية للمخاطر المرتبطة بأسعار الأوراق المالية، واعتمدت هذه الدِّراسة على المنهج الوصفي من خلال جمع البيانات الخاصَّة بموضع البحث، وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى الآتي: تعد المخاطر المالية والمخاطر الأخرى أمرًا بالغ الأهمية لإدارة الاستثمار الناجحة. في هذا الصدد، فإن الأوراق المالية المشتقة كأداة للهندسة المالية تستمد قيمتها من الضمان الأساسي. للتحوط من المخاطر ، يجب على المدير المالي أولاً تحديد المخاطر ذات الصلة. ينطوي التحوط ببساطة على اتخاذ موقف مخالف للتعرض للمخاطر الذي ينطوي عليه الأمر. وبالتالي ، فإن من سمات كل مستثمر عقلاني اتخاذ تدابير لتفادي المخاطر. مع الطبيعة غير المتوقعة لأسعار الأصول ، كان لدى المساهمين مخاوف بشأن التحكم أو على الأقل تقليل الحلول الهندسية للمخاطر

المرتبطة بالأسعار. ومع ذلك ، يجب على الخبراء الماليين والتحليل والمهندسين والمديرين تطوير منهجية أكثر استراتيجية واستباقية لتقليل المخاطر المرتبطة بالأصول المالية من أجل زيادة ثروة المساهمين في كيانات الشركات.

1- مشكلة البحث:

تشكل المصارف بنية أساسية وجوهرية في بناء اقتصاديات الدول، فهي تؤدي دوراً بارزاً في تنفيذ سياسات الاقتصادية لها، ونتيجة التغييرات الحاصلة في الظروف الاقتصادية والسياسية وتأثيرها على المصارف يتعرض العمل المصرفي في ضوء طبيعة الأموال التي يحصل عليها من مصادرها المختلفة وأوجه استخدامها إلى العديد من المخاطر، إذ اصبحت المخاطر تعد جزءاً لا يتجزأ من العمل المصرفي ولاسيما مع زيادة المنافسة والتقدم التقني والتكنولوجي وزيادة حجم المبادلات المصرفية

ومن خلال الدراسة الاستطلاعية التي قامت بها الباحثة على مجموعة من المصارف المدرجة في سوق دمشق للاوراق المالية حول واقع المخاطر المالية، ومن خلال المقابلة التي أجريت مع مدراء عدد من المصارف تبين أن المصارف السورية تعاني من العديد من المخاطر منها مخاطر الائتمان ومخاطر سعر الفائدة، كما لاحظت الباحثة هناك تأخر في المنظومة الالكترونية المطبقة لديها، وأنه على الرغم من وجود كوادر بشرية متخصصة وقادرة على قراءة المؤشرات المالية إلا أنها لا تستثمر بسبب غياب تطبيق عقود المشتقات المالية في تلك المصارف التي تعد من أدوات الهندسة المالية، وأيضاً لاحظت انخفاض في وعي وثقافة المتعاملين مع المصارف تجاه هذه الأدوات المالية وأهميتها في المخاطر والتحوط اتجاها، الأمر الذي انعكس سلباً على الأداء المالي للمصارف عموماً، ومن ناحية أخرى فقد دل الأداء المصرفي في سورية إلى تأخر واضح في عدم تطبيق أدوات الهندسة المالية الجديدة والمتمثلة بالمشتقات المالية بناءً على

حاجة المصارف لتجنب وتفادي المخاطر المترافقة لأنشطتها تولدت الحاجة إلى ضرورة البحث عن آليات وأدوات مالية جديدة لتسيير هذه المخاطر، ولقد أظهرت العديد من الدراسات فعالية وكفاءة المشتقات المالية، والتي تهدف إلى تعدد واتساع أداوت الاستثمار في الأسواق وإيجاد أدوات إدارة المخاطر التي تمكن من إعادة توزيع المخاطر المالية طبقاً لتفضيلات المستثمرين، بالاضافة إلى دورها في تطوير أداوت المراجحة بين الأسواق مما يمكن من تحسين التكاليف وزيادة العائد والانفتاح على الأسواق العالمية. والتي أصبحت عماد عمل المصارف العالمية، وبناءً على ما تقدَّم يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالتساؤل الرئيس الآتي:

ماهو دور المشتقات المالية في المخاطر المالية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

ويتفرع عنه التساؤلات الآتية:

- ماهو دور عقود الخيارات في مخاطر الائتمان في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟
- ماهو دور العقود الآجلة في مخاطر الائتمان في في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟
- ماهو دور عقود الخيارات في مخاطر سعر الفائدة في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟
- ماهو دور العقود الآجلة في مخاطر سعر الفائدة في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

أهداف البحث (research objectives):

تمثلت أهداف البحث بالآتي:

1. أبرزت أهمية المشتقات المالية وأهمية تطبيقها في المصارف .
2. تحديد دور المشتقات المالية في المخاطر المالية (مخاطر الائتمان ومخاطر سعر الفائدة) في المصارف ولا سيما المصارف الخاصة في سوق دمشق للأورق المالية.

2- أهمية البحث(research importance):

الأهمية النظرية: تظهر أهمية البحث من أهمية المتغيرات لاعتبارات عديدة منها الآتي: تعد المشتقات المالية من التوجهات الحديثة في بيئات العمل المصرفية والتي أثبتت جدارتها في البيئات الأخرى، بالإضافة إلى ذلك قدم هذا البحث تصور واضح عن واقع المشتقات المالية في بيئة الأعمال المصرفية السورية.

الأهمية العملية: يمكن إيضاح أهميتها العملية من كونها تعد دراسة حديثة إلى حد ما في البيئة المصرفية السورية فهي تركز على مدى كفاءة المشتقات المالية للتحوط ضد المخاطر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن، وكذلك من أهمية النتائج التي توصلت إليها الباحثة في الدراسة العملية.

فرضيات البحث(research hypothesis):

الفرضية الرئيسة: لا توجد علاقة معنوية بين المشتقات المالية وبين المخاطر المالية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

والفرضيات الفرعية الآتية:

- لا توجدعلاقة معنوية بين عقود الخيارات وبين مخاطر الائتمان في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

- لا توجد علاقة معنوية بين العقود الآجلة وبين مخاطر الائتمان في في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

- لا توجدعلاقة معنوية بين عقود الخيارات وبين مخاطر سعر الفائدة في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

- لا توجد علاقة معنوية بين العقود الآجلة وبين سعر الفائدة في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

3- منهجية البحث(research methodology):

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفيّ التحليليّ وذلك بالإفادة من المراجع، والكتب، والمقالات الخاصة بمتغيرات البحث، واعتمدت على الاستبانة لبيان ما دور المشتقات المالية في المخاطر المالية، فقد صممت الباحثة استبانة مكونة من 25 سؤالاً، إذ تم توزيع 400 استبانة أعيد منه 390 استبانة وتم استبعاد 6 استبانات غير صالحة بسبب نقص الاجابات والاجابات الخاطئة (تكرار اكثر من اجابة لنفس السؤال) للوصول الى حجم العينة المطلوب. وبالتالي بلغ حجم العينة المعتمدة 384 مشاهدة. ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام البرنامج الاحصائيSpss للوصول إلى النتائج المرجوة من البحث.

الجانب النظري:

- **مفهوم المشتقات المالية:**

أدوات مالية ترتبط بأداة مالية معينة أو مؤشر أو سلعة والتي من خلاله يمكن شراء أو ببع المخاطر المالية في السوق المالية، وهي أداة تشتق قيمتها من قيمة مرجعية، تمثل في الحقيقة قيمة الأصل محل التعاقد والتي تتنوع مابين السندات، والأسهم، والعملات الأجنبية، السلع. (مريم،2012، ص11)

أي هيي أدوات مالية مرتبطة بأداة مالية أو مؤشر أو سلعة محددة يتم من خلالها تدوال مخاطر مالية محددة في الاسواق المالية.(kasilingam,p5,2008)

كما عرفها (حماد، 2001، ص 30) بأنها لا تعد أصل مالي أو عيني، بل تعد عقد من أنواع العقود المالية ، العقود تمثل اتفاق بين طرفين الطرف الأول البائع والطرف الثاني المشتري، وتتوقف قيمته على أسعار الأصول المالية موضوع التعاقد، ولا تتطلب استثماراً لأصل المال في هذه الأصول، وانما عقد يقوم على اتفاق بين طرفين على تبادل المدفوعات على أساس العوائد أو الأسعار، ولا يعد ضرورياً انتقال ملكية الأصل محل التعاقد والتدفقات النقدية.

أيضاً تعرف بأنها عقود مالية تستخدم لتحقيق أغراض عدة منها التتحوط ضد المخاطر والمضاربة والاستثمار، وتشتق قيمتها من قيمة مرجعية ويكون تقلب قيمتها أشد من تقلبات القيمة المرجعية والالتزمات المرتبطة به.(جوجو،2018، ص18)

بناء على ماسبق يمكن تعريف المشتقات المالية بأنها: عقد بين طرفين يتم من خلاله بيع أو شراء أصل، أو عملية تبادل الفوائد و الديون وكذلك المقبوضات أو الايردات الناجمة عن القروض الممنوحة وفق شروط وآلية عمل معينة يتفق عليه أثناء تنفيذ العقد.

- **أهمية المشتقات المالية:**

تبرز أهمية المشتقات المالية في العديد من النقاط نذكر أهمها في الآتي: (زين الدين، عبد الاله، 2019، ص171)

- التحوط ضد الأخطار المالية الناتجة عن التغير في اسعاد الفائدة، وأسعار الصرف،وأسعار المواد الأولية.
- تنويع المحفظة المالية وبالتالي زيادة أصول المؤسسات المالية.
- تساعد المشتقات المالية على زيادة قيمة المؤسسة السوقية، اذ توجد علاقة طردية بين تدوال المؤسسة المشتقات المالية بين قيمتها السوقية.
- تعمل المشتقات المالية على زيادة كفاءة السوق المالية، إذ توفر كم هائل من البيانات والمعلومات فيما يتعلق بالأصول المتعاقد عليها، التي بدورها تساعد المستثمرون على مهمة الاسكشاف في تلك الأسواق.

وجدت الباحثة من خلال ماتم ذكره فيما سبق أن للمشتقات المالية أهمية واضحة للمؤسسات وللأسواق المالية فيما تقدمه من إمكانية التحوط ضد المخاطرولا سيما في ظل التطورات الاقتصادية و المنافسة الكبير التي باتت تشهدها أسواقنا المالية.

- **متطلبات التعامل بالمشتقات المالية:**

إن التعامل مع الشتقات المالية يتطلب عدة أمور هامة منها الآتي: (عبد القادر، 2018، ص44)

- وجود ضوابط رقابة مناسبة كوضع حد لتعامل المؤسسة المالية.
- الالتزام بمعايير المحاسبة والإفصاح عن كل مايتعلق من معلومات عن أنشطة المؤسسات المالية في المشتقات المالية.
- زيادة وعي المؤسسات المالية بأهمية الأدوات المالية (المشتقات) في السوق المالية وكذلك التعريف بالعقود القانونية المرتبطة بها.

- ضرورة وجود كوادر بشرية متأهلة ومتخصصة في كل مايتعلق في المشتقات المالية وأيضاً الرقابة عليها.
- ضرورة وجود بنية تكنولوجية تقنية متطورة لتسهيل تسيير العمليات المرتبطة بالمشتقات من عمليات تسوية ومقاصة والتي تتصف بالتعقيد.

لاحظت الباحثة أن المشتقات المالية كغيرها من الأدوات المالية الاخرى وكذلك التوجهات الإدارية والمالية الأخرى تحتاج إلى العديد من المتطلبات من أجل تحقيق الأهداف المنشودة منها وخاصة للأسواق المالية الغير مواكبة للتطور والتغييرات التي تحصل في البيئة المحيطةز

- **أنواع المشتقات المالية:**

عقود الخيارات: بين طرفين (مصدر الخيار(البائع)، المكتتب بالخيار(المشتري)) لبيع أو شراء أصل معين بسعر محدد بشكل مسبق وبتاريخ محدد أيضاً بشكل مسبق ، لتجنب مخاطر تقلبات الأسعار، إلا أن ليس من الضروري تنفيذ العقد أي يحق لمشتري الخيار تنفيذ العقد أو لا وذلك خلال فترة متفق عليها ولكن مقابل علاوة يدفعها المشتري في بداية تنفيذ العقد أو عند انتهاء العقد.(أبو زيد، 2014، ص8)

عقود الآجلة: هي عقود بيع آجلة بين طرفين، لشراء أو بيع أصل بسعر معين وبتاريخ مستقبلي، وهذه العقودتعطي حق الالزام لكل الطرفين بالتنفيذ أي أن تخضع لشروط العقد التي تم التفاوض عليها عند إبرام العقد، أي أنها كلا الطرفين ملزماً قانونياً بتنفيذ العقد سواء بتسليم الاصل أو مايعادل قيمته، أو دفع الشرط جزائي التي تم تحديده في تاريخ الاتفاق . (السويفي، 2021، ص372)

عقود المبادلات: اتفاق تبادلي يتم من خلال وسيط أو سمسار بين طرفين أو أكثر لتبادل الالتزامات أو المقبوضات على شكل دفعات، ويتعهد بموجبه كلا الطرفين على مقايضة الدفعات التي تترتب على كل طرف تجاه طرف ثالث ودون الاخلال بالتزامات

كل منهما تجاهه والغير مشمول بعقد التبادل، أو بمقايضة الحقوق التي يستحقها كل من الطرفين على أصل يملكه، وذلك دون إخلال بحق كل طرف لذلك الأصل، ويكون العقد ملزماً للتنفيذ في كلا الحالتين من قبل الطرفين.(ندا، 2018، ص369)

المخاطر المالية:

- **مفهوم المخاطر المالية:**

هي تلك المخاطر المرتبطة بنسبة الديون المستخدمة في هيكل رأسمال المصارف فإذا كانت نسبة الدين إلى رأس المال كبيرة فإن المصارف تواجه مخاطر إفلاس أو مخاطر تقليل فرص الحصول على تسهيلات ائتمانية، أما إذا كانت النسبة عالية فهذا يعني أن المصارف ستكون قادرة على استغلال الفرص الاستثمارية وقادرة على إصدار أوراق مالية، وقادرة على التنويع في حصولها على مصادر الأموال المختلفة. (الأمين، 2022، ص6)

- **مخاطر سعر الفائدة**

المخاطر الناتجة عن احتمال حوث اختلاف بين معدلات العائد المتوقعة ومعدلات الفعلة بسبب حدوث تغير في أسعار الفائدة السوقية خلال المدة الاستثمارية. وهي مخاطر مرتبطة بتقلبات سعر الفائدة إذ تتحمل محفظة السندات نقص القيمة اثر ارتفاع اسعار الفائدة (ياسر،2023 ص19)

- **نماذج قياس مخاطر سعر الفائدة:**
- **نموذج تحليل الفجوة:** يبنى هذا الأسلوب على قياس اتجاه ومدى عدم تطابق الاصزل والخصوم سواء من خلال عدم توافق بين الفجوة التمويلية مبالغ أو فجوة الاستحقاق،

يقوم المصرف بحساب الفرق بين الموجودات والمطلوبات كل فترة زمنية وذلك لإعادة التسعير الأصول والخصوم وتنشأ فجوة إعادة التسعير من خلال الفرق بين موجودات المصرف من الفوائد والفوائد المدفوعة على المطلوبات خلال فترة زمنية معينة،وتكون المعادلة على الشكل الآتي:

فجوة حساسية الفائدة= الموجودات الحساسة للفائدة– المطلوبات الحساسة للفائدة

إذا كانت الفجوة سالبة يعني ذلك أن المطلوبات الحساسة أكبر من الموجودات الحساسة التي أعيد تسعيرها ضمن الفترة نفسها، أي تكلفة الأموال المقترضة ستكون أعلى من ايرادات الفوائد، وبدوره ستنخفض ايرادات المصرف والعكس صحيح.(حبي، 2021، ص38)

- **نموذج اختبار الضغط:** أداة هامة لإدارة المخاطر، إذ تعتمد عليها المصارف في إدارة مخاطرها، لتكون قادرة على مواجهة الصدمات والمتغيرات في ظل ظروف صعبة من خلال قياس أثر تلك الصدمات المتغيرات على مؤشرات المصرف المالية ، أي أنها تقنيات تعمل على تهيئة المصارف للنتائج السلبية التي من الممكن أن تحدث نتيجة المخاطر التي تتعرض لها، وكذلك تقدم تصور واضح عن رأس المال اللازم لتجنب الخسائر في ظل الصدمات الكبيرة والمفاجئة. (فاروق وأخرون، 2020، ص224)

- **نموذج التحليل القانوني:** يعد من أحدث الأساليب ويستخدم لدراسة العلاقة بين جانبي الميزانية ويعطي مؤشرات عن العلاقة الداخلية بين بنود الأصول والخصوم، والعلاقة بين الخصوم والأصول، ويعتمد هذا النموذج على متغيرات مستقلة عدة ومتغيرات تابعة عدة على خلاف أسلوب الانحدار المتعدد الذي يعتمد على متغيرات مستقلة عدة ومتغير تابع فقط، إذ يستخدم هذا النموذج العلاقة بين الأصول والخصوم الحساسة لسعر الفائدة، وأيضاً العلاقة بين الأصول والخصوم الغير حساسة لسعر الفائدة والهدف منه إظهار

التناسق والانسجام بين عناصر الأصول وعناصر الخصوم، وأسلوب جيد لدراسة مخاطر أسعار الفائدة في ميزانية المصارف.(سهام، 2017،ص450)

- **مخاطر الائتمان:**
- **صور مخاطر الائتمان:** (زهرة ورابح،2016،ص300)

- مخاطر متعلقة بالعميل: تنشأ هذه النوع من المخاطر بسبب سمعة العميل الائتمانية والاجتماعة ومركزه المالي.

- مخاطر متعلقة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل: ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي ينتمي إليه العميل، إذ أن كل قطاع من قطاعات الاقتصاد لديها درجة مخاطرة مرتبطة به وذلك حسب الظروف الانتاجية والتنافسية والتشغيلية لتلك القطاعات.

- مخاطر مرتبطة بالظروف العامة: تنشأ هذ المخاطر نتيجة الظروف العامة المرتبطة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والأوضاع السياسية، إذ تنخفض تلك المخاطر في فترات اللازدهاروالرواج، وتزيد في فترات الكساد، وأيضاً ذلك الأمر مرتبط بالاستقرار السياسي أو عدم الاستقرار.

- مخاطر مرتبطة بالمصرف: ترتبط هذه المخاطر بأخطاء المصرف الممول بمدى قدرته على متابعة الائتمان الممنوح، ومتابعة قدرة المقترض على الوفاء بالمتطلبات الملتزم بها.

- المخاطر الأخرى: ترتبط هذه المخاطر بمدى تأثير المصرف(مانح الائتمان)والعميل(طالب الائتمان) بأحداث وظروف خارجية.

1. الجانب العملي:

متغيرات الدراسة:

- **المتغير المستقل الرئيس** (المشتقات المالية)

المتغيرات المستقلة الفرعية الآتية: عقود الخيار، العقود الآجلة

- **المتغير التابع : (المخاطر المالية)**

المتغيرات التابعة الفرعية الآتية: مخاطر سعر الفائدة، مخاطر الائتمان

كما تم الاعتماد على مقياس لكرت الخماسي في تصميمها وتراوحت درجات المقياس وفق الآتي:

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5

بلغ متوسط المقياس : 3=5/(1+2+3+4+5)

القسم الأول: توصيف المتغيرات الدّيموغرافيّة.

توزيع عينة الدّراسة حسب النّوع:

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	229	59.6	59.6	59.6
	أنثى	155	40.4	40.4	100.0
	Total	384	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التّحليل الإحصائي باستخدام spss

20

من الجدول لاحظت الباحثة أنّ هناك ارتفاعاً بعدّد الذّكور حيث بلغ (229) بنسبة(59.6%)من الحجم الكلي للعينة، وانخفاضاً الإناث بعدّد بنسبة (40.4%)من الحجم الكلي للعينة.

- المؤهل العلمي :

توزيع أفراد عينة البحث بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بكالوريوس	126	32.8	32.8	32.8
	دبلوم	158	41.1	41.1	74.0
	ماجستير	65	16.9	16.9	90.9
	دكتوراه	35	9.1	9.1	100.0
	Total	384	100.0	100.0	

المصدر التحليل الإحصائي بالاعتماد على برنامج SPSS الإصدار20

يوضح الجدول السابق بأن نسبة من حصل على تعليم دبلوم كانت النسبة الأكبر ضمن العينة المدورسة ، وكانت 41.1٪ ، بينما أقل فئة هي الحاصلين على دكتوراه بمعدل 9.1٪.

- المسمى الوظيفي:

المسمى الوظيفي					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	رئيس قسم	189	49.2	49.2	49.2
	رئيس دائرة	99	25.8	25.8	75.0
	معاون مدير	72	18.8	18.8	93.8
	مدير	24	6.3	6.3	100.0
	Total	384	100.0	100.0	

المصدر التحليل الإحصائي بالاعتماد على برنامج SPSS الإصدار26

من خلال الجدول نلاحظ بأن نسبة من مسماهم الوظيفي رئيس قسم كانت النسبة الأكبر ضمن العينة المدروسة ، بمعدل 49.2٪ ، بينما أدنى فئة هي لمن مسماهم الوظيفي مدير مع بمعدل 6.3٪

- سنوات الخدمة:

سنوات الخبرة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5 سنوات	137	35.7	35.7	35.7
	من 10 -6 سنوات	190	49.5	49.5	85.2
	من 15 -11 سنة	42	10.9	10.9	96.1
	من 20 -16 سنة	15	3.9	3.9	100.0
	Total	384	100.0	100.0	

المصدر التحليل الإحصائي بالاعتماد على برنامج SPSS الإصدار20

يوضح الجدول السابق بأن نسبة ذوي الخبرة العملية (من 6- 10 سنوات) سنة كانت النسبة الأكبر ضمن العينة المدروسة ، بمعدل 49.5٪ ، بينما أدنى فئة هي لمن لديهم خبرة عملية (من 16- 20 سنة).

القسم الثّاني: دراسة ثبات وصدق المقياس:

دراسة ثبات المقياس:

أ- معامل ألفا كرونباخ لجميع عبارات الاستبانة معاً

قامت الباحثة باستخدام معامل ألفا كرونباخ لحساب ثبات المقياس، حيث تم حساب معامل كرونباخ لحساب ثبات عبارات الاستبانة جميعها.

معامل ألفا كرونباخ لجميع العبارات

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.968	20

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام spss 20

يظهر الجدول أنّ قيمة ثبات معامل الثّبات ألفا كرونباخ لجميع العبارات الخّاصة بالاستبانة قد بلغت (0.968)(معامل ثبات ممتاز) وهي أكبر من(0,60) وهذا يدل على أنّ جميع العبارات تتمتع بثبات جيّد ولا داعي لحذف أيّة عبارة.

ب- الإحصاءات الكاملة لمعاملات الثّبات والتّمييز لكل عبارة.

الجدول(4-8) الإحصاءات الكاملة لمعاملات الثّبات والتّمييّز لكل عبارة

Item-Total Statistics				
	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
يتعرض مصرفكم لمخاطر ائتمان ناجمة عن عدم رغبة المقترض في سداد التزاماته تجاه المصرف.	76.1901	346.499	.633	.968
يتعرض مصرفكم لمخاطر ائتمان ناجمة عن فقدانه لجزء من الفوائد المستحقة على الاستثمارات المالية أو السندات.	76.3594	340.393	.729	.967

يتعرض مصرفكم لمخاطر ائتمان ناجمة عن فقدانه لأصل الدين بالنسبة للاستثمارات المالية أو السندات.	76.4115	338.478	.727	.967
يعد السبب الرئيس في تعرض مصرفكم لمخاطر الائتمان هو التغيرات في الظروف الاقتصادية العامة ومناخ التشغيل الذي يعمل فيه العميل.	76.3776	338.653	.735	.967
لدى مصرفكم القدرة على التعامل مع مخاطر سعر الفائدة الناتجة عن عدم استقرار الظروف السائدة في السوق والتي تؤدي إلى تغير أسعار الفائدة	76.0937	345.537	.862	.966
لدى مصرفكم القدرة على التعامل مع مخاطر سعر الفائدة الناتجة عن قيام المصارف الأخرى برفع أسعار الفائدة على نفس القروض التي يمنحها.	76.0677	347.468	.791	.967
لدى مصرفكم القدرة على التعامل مع مخاطر سعر الفائدة المتمثلة في تغير في القيمة السوقية لحقوق الملكية.	76.4297	331.410	.836	.966
لدى مصرفكم القدرة على التعامل مع حالات انخفاض هامش الفائدة الذي يحقق من خلاله الربح مما يؤدي إلى تعرضه لمخاطر الفائدة.	76.3542	340.402	.756	.967
يتم تحديد الأصل محل التعاقد عند إبرام عقود الخيار.	76.1042	345.274	.863	.966

يتم تحديد سعر التعاقد عند إبرام عقود الخيار.	76.0573	347.814	.787	.967
يتم تحديد تاريخ انقضاء أجل التعاقد عند إبرام عقود الخيار.	76.3880	332.468	.844	.966
يتم تحديد مبلغ التعويض) العلاوة (عند إبرام عقود الخيار.	76.4271	342.083	.617	.969
يتم تحديد صنف الاختيار) أمريكي أو أوروبي (عند إبرام عقود الخيار.	76.0937	345.537	.862	.966
يتم تحديد نوع عقد الاختيار) بيع أو شراء (عند إبرام عقود الاختيار.	76.0677	347.468	.791	.967
يتم التعامل في العقود الآجلة مباشرة مع المصرف وليس من خلال سوق الاوراق المالية.	76.4297	331.410	.836	.966
يتم الاتفاق بين المصرف والعميل على كل عقد آجل بشكل منفصل عن غيره.	76.3542	340.402	.756	.967
يوجد رقابة وتنظيم على العقود الآجلة.	76.3099	344.664	.739	.967
يتم دراسة درجة مخاطرة العميل بشكل دقيق قبل إبرام هذه العقود.	76.1615	348.919	.682	.968
يفضل مصرفكم تسوية العقود الآجلة بعد انتهاء فترة العقد المتفق عليها.	76.2969	340.397	.803	.966
يفضل مصرفكم تسوية العقود الآجلة في تاريخ الاستحقاق.	76.2708	338.193	.894	.965

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التّحليل الإحصائي باستخدام spss 20

حيث يظهر أنّ جميع العبارات تتمتع بثبات جيّد حيث أنّ جميع قيم عمود (Corrected Item–Total Correlation) بين (0,631– 0,894) أي موجبة أكبر من 0,19 وبالتّالي لا داعي لحذف أي عبارة.

دراسة صدق المقياس:

لاختبار صدق محتوى فقرات الاستبانة، قامت الباحثة بإيجاد معاملات الارتباط (مصفوفة الارتباط) بين متوسط العبارات التي تمثل كل محور على حدة والمتوسط الكلي للمحاور مجتمعة وذلك لاختبار صدق محتوى فقرات الدّراسة وكانت النّتيجة كالآتي:

صدق المحتوى

Correlations					
		مخاطر سعر الفائدة	عقود الخيار	العقود الآجلة	مخاطر الائتمان
مخاطر سعر الفائدة	Pearson Correlation	1	.956**	.933**	.950**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000
	N	384	384	384	384
العقود الخيار	Pearson Correlation	.956**	1	.895**	.916**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000
	N	384	384	384	384
العقود الآجلة	Pearson Correlation	.933**	.895**	1	.950**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000
	N	384	384	384	384
مخاطر الائتمان	Pearson Correlation	.950**	.916**	.950**	1**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000
	N	384	384	384	384
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).					

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام spss 20

يشير الجدول السابق إلى أنّه هناك ثبات داخلي مقبول ودال إحصائيّاً لأنّ قيمة احتمال الدّالة

(sig= p < a=0,01) وهذا يدل على وجود أثر بين متوسطات المتغيرات، مما يدل على صدق المقياس، وبذلك تكون الباحثة قد تأكّدت من صدق وثبات فقرات الاستبانة وبذلك أصبحت الاستبانة صالحة للتطبيق على العينة المدروسة.

القسم الثّالث: الإحصاءات الوصفيّة

قامت الباحثة بحساب متوسط إجابات أفراد العينة على العبارات الخاصّة بكل محور وكانت النتائج كالآتي:

متوسط إجابات أفراد العينة على العبارات الخاصّة بكل محور

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
مخاطر الائتمان	384	2.25	5.00	4.0293	.96705
مخاطر سعر الفائدة	384	1.75	5.00	4.0397	1.01098
عقود الخيار	384	1.67	5.00	4.0864	.96222
العقود الآجلة	384	1.83	5.00	3.9722	1.02455
Valid N (listwise)	384				

تلاحظ الباحثة من الجدول السابق أنّ متوسط المحاور جميعها أكبر من متوسط المقياس 3، وهو ما يشير إلى التّقييم الجّيد بالنسبة لجميع عبارات الاستبانة.

وبالتّالي كان متوسط إجابات أفراد العينة على جميع عبارات الاستبانة الخاصّة بالمتغير المستقل وأبعاد المتغير التّابع تتجه نحو الموافقة والتّقييّم الجيد لهذه العبارات، حيث حصلت جميعها على متوسط أعلى من (3).

- **محور المشتقات المالية (الخيارات):**

الإحصاءات الوصفية واختبار الفروق عن الاجابة المحايدة3 لمحور المشتقات المالية (الخيارات)

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
يتم تحديد الأصل محل التعاقد عند إبرام عقود الخيار.	384	2.00	5.00	4.1719	.98905
يتم تحديد تاريخ انقضاء أجل التعاقد عند إبرام عقود الخيار.	384	1.00	5.00	3.8880	1.41254
يتم تحديد صنف الاختيار) أمريكي أو أوروبي (عند إبرام عقود الخيار.	384	2.00	5.00	4.1823	.98187
يتم تحديد سعر التعاقد عند إبرام عقود الخيار.	384	1.00	5.00	4.2188	.99296
يتم تحديد مبلغ التعويض) العلاوة (عند إبرام عقود الخيار.	384	1.00	5.00	3.8490	1.47675
يتم تحديد نوع عقد الاختيار) بيع أو شراء (عند إبرام عقود الاختيار.	384	1.00	5.00	4.2083	1.00044
عقود الخيار	384	1.67	5.00	4.0864	.96222
Valid N (listwise)	384				

المصدر التحليل الإحصائي بالاعتماد على برنامج SPSS الإصدار 20

ويلاحظ من الجدول السابق أن متوسطات الاستبيان ومحاوره تختلف عن متوسط الحياد (3). كما هو موضح في الجدول الآتي:

جوهرية فروق المتوسط لمحور المشتقات المالية (الخيارات)

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
يتم تحديد الأصل محل التعاقد عند إبرام عقود الخيار.	23.218	383	.000	1.17188	1.0726	1.2711
يتم تحديد سعر التعاقد عند إبرام عقود الخيار.	24.052	383	.000	1.21875	1.1191	1.3184
يتم تحديد تاريخ انقضاء أجل التعاقد عند إبرام عقود الخيار.	12.319	383	.000	.88802	.7463	1.0297
يتم تحديد مبلغ التعويض)العلاوة (عند إبرام عقود الخيار.	11.265	383	.000	.84896	.7008	.9971
يتم تحديد صنف الاختيار) أمريكي أو أوروبي (عند إبرام عقود الخيار.	23.596	383	.000	1.18229	1.0838	1.2808
يتم تحديد نوع عقد الاختيار) بيع أو شراء (عند إبرام عقود الاختيار.	23.668	383	.000	1.20833	1.1080	1.3087
عقود الخيارات	22.124	383	.000	1.08637	.9898	1.1829

المصدر التحليل الإحصائي بالاعتماد على برنامج SPSS الإصدار 20

نلاحظ من الجدول السابق أن معظم تعبيرات المحور ، بالإضافة إلى المتغير الذي يعبر عن المحور ككل ، لها قيمة SIG أقل من 0.05 ، مما يعني أن إجابات المستجيبين

في معظمها تختلف عن متوسط الحياد. (3). كما نلاحظ أن معظم متوسطات العبارات الخاصة بالمحور المدروس كانت أكبر من 3 ، وبالتالي فإن الإجابات تميل إلى التوافق مع بيانات هذا المحور

- **محور المشتقات المالية (العقود الآجلة):**

الإحصاءات الوصفية واختبار الفروق عن الاجابة المحايدة3 لمحور المشتقات المالية (العقود الآجلة)

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
يتم التعامل في العقود الآجلة مباشرة مع المصرف وليس من خلال سوق الاوراق المالية.	384	1.00	5.00	3.8464	1.45958
يتم الاتفاق بين المصرف والعميل على كل عقد آجل بشكل منفصل عن غيره.	384	1.00	5.00	3.9219	1.28626
يوجد رقابة وتنظيم على العقود الآجلة.	384	1.00	5.00	3.9661	1.16359
يتم دراسة درجة مخاطرة العميل بشكل دقيق قبل إبرام هذه العقود.	384	1.00	5.00	4.1146	1.09229
يفضل مصرفكم تسوية العقود الآجلة بعد انتهاء فترة العقد المتفق عليها.	384	1.00	5.00	3.9792	1.21762
يفضل مصوفكم تسوية العقود الآجلة في تاريخ الاستحقاق.	384	1.00	5.00	4.0052	1.16743
العقود الآجلة	384	1.83	5.00	3.9722	1.02455
Valid N (listwise)	384				

المصدر التحليل الإحصائي بالاعتماد على برنامج SPSS الإصدار 20

ويلاحظ من الجدول السابق أن متوسطات الاستبيان ومحاوره تختلف عن متوسط الحياد (3).

جوهرية فروق المتوسط لمحور المشتقات المالية (العقود الآجلة)

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
يتم التعامل في العقود الآجلة مباشرة مع المصرف وليس من خلال سوق الاوراق المالية.	11.363	383	.000	.84635	.6999	.9928
يتم الاتفاق بين المصرف والعميل على كل عقد آجل بشكل منفصل عن غيره.	14.045	383	.000	.92188	.7928	1.0509
يوجد رقابة وتنظيم على العقود الآجلة.	16.271	383	.000	.96615	.8494	1.0829
يتم دراسة درجة مخاطرة العميل بشكل دقيق قبل إبرام هذه العقود.	19.996	383	.000	1.11458	1.0050	1.2242
يفضل مصرفكم تسوية العقود الآجلة بعد انتهاء فترة العقد المتفق عليها.	15.758	383	.000	.97917	.8570	1.1013
يفضل مصوؤفكم تسوية العقود الآجلة في تاريخ الاستحقاق.	16.873	383	.000	1.00521	.8881	1.1223
العقود آجلة	18.595	383	.000	.97222	.8694	1.0750

المصدر التحليل الإحصائي بالاعتماد على برنامج SPSS الإصدار 20

نلاحظ من الجدول السابق أن معظم تعبيرات المحور ، بالإضافة إلى المتغير الذي يعبر عن المحور ككل ، لها قيمة SIG أقل من 0.05 ، مما يعني أن إجابات المستجيبين في معظمها تختلف عن متوسط الحياد. (3). كما نلاحظ أن معظم متوسطات العبارات الخاصة بالمحور المدروس كانت أكبر من 3 ، وبالتالي فإن الإجابات تميل إلى التوافق مع بيانات هذا المحور.

- **محور مخاطر سعر الفائدة:**

الإحصاءات الوصفية واختبار الفروق عن الاجابة المحايدة3 لمحور مخاطر سعر الفائدة

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
لدى مصرفكم القدرة على التعامل مع مخاطر سعر الفائدة الناتجة عن عدم استقرار الظروف السائدة في السوق والتي تؤدي إلى تغير أسعار الفائدة	384	2.00	5.00	4.1823	.98187
لدى مصرفكم القدرة على التعامل مع مخاطر سعر الفائدة الناتجة عن قيام المصارف الأخرى برفع أسعار الفائدة على نفس القروض التي يمنحها.	384	1.00	5.00	4.2083	1.00044
لدى مصرفكم القدرة على التعامل مع مخاطر سعر الفائدة المتمثلة في تغير في القيمة السوقية لحقوق الملكية.	384	1.00	5.00	3.8464	1.45958
لدى مصرفكم القدرة على التعامل مع حالات انخفاض هامش الفائدة الذي يحقق من خلاله الربح مما يؤدي إلى تعرضه لمخاطر الفائدة.	384	1.00	5.00	3.9219	1.28626
مخاطر سعر الفائدة	384	1.75	5.00	4.0397	1.01098
Valid N (listwise)	384				

المصدر التحليل الإحصائي بالاعتماد على برنامج SPSS الإصدار20

ويلاحظ من الجدول السابق أن متوسطات الاستبيان ومحاوره تختلف عن متوسط الحياد (3).

جوهرية فروق المتوسط لمحور مخاطر سعر الفائدة

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
لدى مصرفكم القدرة على التعامل مع مخاطر سعر الفائدة الناتجة عن عدم استقرار الظروف السائدة في السوق والتي تؤدي إلى تغير أسعار الفائدة	23.596	383	.000	1.18229	1.0838	1.2808
لدى مصرفكم القدرة على التعامل مع مخاطر سعر الفائدة الناتجة عن قيام المصارف الأخرى برفع أسعار الفائدة على نفس القروض التي يمنحها.	23.668	383	.000	1.20833	1.1080	1.3087
لدى مصرفكم القدرة على التعامل مع مخاطر سعر الفائدة المتمثلة في تغير في القيمة السوقية لحقوق الملكية.	11.363	383	.000	.84635	.6999	.9928
لدى مصرفكم القدرة على التعامل مع حالات انخفاض هامش الفائدة الذي يحقق من خلاله الربح مما يؤدي إلى تعرضه لمخاطر الفائدة.	14.045	383	.000	.92188	.7928	1.0509
مخاطر سعر الفائدة	20.153	383	.000	1.03971	.9383	1.1412

المصدر التحليل الإحصائي بالاعتماد على برنامج SPSS الإصدار 20

نلاحظ من الجدول السابق أن معظم تعبيرات المحور ، بالإضافة إلى المتغير الذي يعبر عن المحور ككل ، لها قيمة SIG أقل من 0.05 ، مما يعني أن إجابات المستجيبين في معظمها تختلف عن متوسط الحياد. (3). كما نلاحظ أن معظم متوسطات العبارات الخاصة بالمحور المدروس كانت أكبر من 3 ، وبالتالي فإن الإجابات تميل إلى التوافق مع بيانات هذا المحور.

- **محور مخاطر الائتمان:**

الإحصاءات الوصفية واختبار الفروق عن الاجابة المحايدة3 لمحور مخاطر الائتمان

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
يتعرض مصرفكم لمخاطر ائتمان ناجمة عن عدم رغبة المقترض في سداد التزاماته تجاه المصرف.	384	4.0859	1.26632	.06462
يتعرض مصرفكم لمخاطر ائتمان ناجمة عن فقدانه لجزء من الفوائد المستحقة على الاستثمارات المالية أو السندات.	384	3.9167	1.32985	.06786
يتعرض مصرفكم لمخاطر ائتمان ناجمة عن فقدانه لأصل الدين بالنسبة للاستثمارات المالية أو السندات.	384	3.8646	1.40212	.07155
يعد السبب الرئيس في تعرض مصرفكم لمخاطر الائتمان هو التغيرات في الظروف الاقتصادية العامة ومناخ التشغيل الذي يعمل فيه العميل.	384	3.8984	1.38156	.07050
مخاطر الائتمان	384	3.9414	1.09420	.05584

المصدر التحليل الإحصائي بالاعتماد على برنامج SPSS الإصدار20

ويلاحظ من الجدول السابق أن متوسطات الاستبيان ومحاوره تختلف عن متوسط الحياد (3).

جوهرية فروق المتوسط لمحور مخاطر الائتمان

	Test Value = 3					
	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
يتعرض مصرفكم لمخاطر ائتمان ناجمة عن عدم رغبة المقترض في سداد التزاماته تجاه المصرف.	16.805	383	.000	1.08594	.9589	1.2130
يتعرض مصرفكم لمخاطر ائتمان ناجمة عن فقدانه لجزء من الفوائد المستحقة على الاستثمارات المالية أو السندات.	13.508	383	.000	.91667	.7832	1.0501
يتعرض مصرفكم لمخاطر ائتمان ناجمة عن فقدانه لأصل الدين بالنسبة للاستثمارات المالية أو السندات.	12.083	383	.000	.86458	.7239	1.0053
يعد السبب الرئيس في تعرض مصرفكم لمخاطر الائتمان هو التغيرات في الظروف الاقتصادية العامة ومناخ التشغيل الذي يعمل فيه العميل.	12.743	383	.000	.89844	.7598	1.0371
مخاطر الائتمان	16.860	383	.000	.94141	.8316	1.0512

المصدر التحليل الإحصائي بالاعتماد على برنامج SPSS الإصدار20

نلاحظ من الجدول السابق أن معظم تعبيرات المحور ، بالإضافة إلى المتغير الذي يعبر عن المحور ككل ، لها قيمة SIG أقل من 0.05 ، مما يعني أن إجابات المستجيبين في معظمها تختلف عن متوسط الحياد. (3). كما نلاحظ أن معظم متوسطات العبارات الخاصة بالمحور المدروس كانت أكبر من 3 ، وبالتالي فإن الإجابات تميل إلى التوافق مع بيانات هذا المحور.

حيث عملت الباحثة على إجراء تحليل الارتباط الخطي (بيرسون)، وتحليل الانحدار بين المتغير المستقل عقود الخيار، والمتغير التابع مخاطر الائتمان، وكانت نتيجة الفرضية كما يلي:

حيث كان تقدير قوة العلاقة بين عقود الخيار، ومخاطر الائتمان في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وفق الجدول الآتي:

اختبار الفرضيات

حيث عملت الباحثة على إجراء تحليل الارتباط الخطي (بيرسون)، وتحليل الانحدار بين المتغير المستقل المشتقات المالية، والمتغير التابع المخاطر المالية، وكانت نتيجة الفرضية كما يلي:

حيث كان تقدير قوة العلاقة بين المشتقات المالية، والمخاطر المالية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

اختبار الفرضيَّة الرَّئيسة : لا توجد علاقة معنوية بين المشتقات المالية والمخاطر المالية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.959[a]	.920	.920	.28469

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التّحليل الإحصائي باستخدام spss 20

يتضح من الجدول أنّ قيمة معامل الارتباط (R=0,95)، مما يعني أنّ العلاقة طرديّة وجيدة بين المشتقات المالية و المخاطر المالية ، كما يبين الجدول السابق أنّ قيمة معامل التّحديد (مربع معامل الارتباط) (92, 0) مما يعني أنّ المشتقات المالية تؤثر تقريباً بنسبة (92%) في المخاطر المالية.

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	355.083	1	355.083	4381.129	.000[b]
	Residual	30.960	382	.081		
	Total	386.044	383			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20

من الجدول السابق نجد أن قيمة SIG تساوي 0.00 وهي اقل من مستوى المعنوية البالغ 0.05 ونستنتج ان معامل الارتباط معنوي.

مما سبق نرفض الفرضية " H0: لا توجد علاقة معنوية بين المشتقات المالية والمخاطر المالية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

ونقبل الفرضية "H1 : : توجد علاقة معنوية بين المشتقات المالية والمخاطر المالية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضيَّة الفرعية الأولى: لا توجد علاقة معنوية بين عقود الخيار و مخاطر الائتمان في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.798[a]	.637	.636	.66034

a. Predictors: (Constant), متوسط3

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التّحليل الإحصائي باستخدام spss 20

يتضح من الجدول أنّ قيمة معامل الارتباط (R=0.798)، مما يعني أنّ العلاقة طرديّة وجيدة بين عقود الخيار و مخاطر الائتمان ، كما يبين الجدول السابق أنّ قيمة معامل التّحديد (مربع معامل الارتباط) (0.637) مما يعني أنّ عقود الخيار تؤثر تقريباً بنسبة (64%) في مخاطر الائتمان.

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	291.985	1	291.985	669.614	.000[b]
	Residual	166.571	382	.436		
	Total	458.557	383			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20

من الجدول السابق نجد أن قيمة SIG تساوي 0.00 وهي اقل من مستوى المعنوية البالغ 0.05 ونستنتج ان معامل الارتباط معنوي.

مما سبق نرفض الفرضية " H0: لا توجد علاقة معنوية بين عقود الخيار و مخاطر الائتمان في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

ونقبل الفرضية "H1 : توجد علاقة معنوية بين عقود الخيار و مخاطر الائتمان في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الفرضيَّة الفرعية الثانية: لا توجد علاقة معنوية بين عقود الآجلة ومخاطر الائتمان في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.881[a]	.776	.775	.51847

يتضح من الجدول أنّ قيمة معامل الارتباط (R=0.881)، مما يعني أنّ العلاقة طرديّة وجيدة بين عقود الآجلة ومخاطر الائتمان ، كما يبين الجدول السابق أنّ قيمة معامل التّحديد (مربع معامل الارتباط) (0.776) مما يعني أنّ عقود الآجلة تؤثر تقريباً بنسبة (77%) في مخاطر الائتمان.

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	291.985	1	291.985	669.614	.000[b]
	Residual	166.571	382	.436		
	Total	458.557	383			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20

من الجدول السابق نجد أن قيمة SIG تساوي 0.00 وهي اقل من مستوى المعنوية البالغ 0.05 ونستنتج ان معامل الارتباط معنوي.

مما سبق نرفض الفرضية " H0: : لا توجد علاقة معنوية بين عقود الآجلة ومخاطر الائتمان في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

ونقبل الفرضية "H1 : توجد علاقة معنوية بين عقود الآجلة ومخاطر الائتمان في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.204	.106		1.925	.055
	متوسط4	.941	.026	.881	36.385	.000

الفرضيَّة الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة معنوية بين عقود الخيار ومخاطر سعر الفائدة في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.956[a]	.915	.914	.29587

يتضح من الجدول أنّ قيمة معامل الارتباط (R=0.956)، مما يعني أنّ العلاقة طرديّة وجيدة بين عقود الخيار و مخاطر سعر الفائدة ، كما يبين الجدول السابق أنّ قيمة

معامل التّحديد (مربع معامل الارتباط) (0.915) مما يعني أنّ عقود الخيار تؤثر تقريباً بنسبة (91%) في مخاطر سعر الفائدة.

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	358.016	1	358.016	4089.704	.000[b]
	Residual	33.441	382	.088		
	Total	391.457	383			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20

من الجدول السابق نجد أن قيمة SIG تساوي 0.00 وهي اقل من مستوى المعنوية البالغ 0.05 ونستنتج ان معامل الارتباط معنوي.

مما سبق نرفض الفرضية " H0 : لا توجد علاقة معنوية بين عقود الخيار ومخاطر سعر الفائدة في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

ونقبل الفرضية "H1 : توجد علاقة معنوية بين عقود الخيار ومخاطر سعر الفائدة في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

الفرضيَّة الفرعية الرابعة: لا توجد علاقة معنوية بين عقود الآجلة ومخاطر سعر الفائدة في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.933[a]	.871	.870	.36403

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التّحليل الإحصائي باستخدام spss

يتضح من الجدول أنّ قيمة معامل الارتباط (R=0.933)، مما يعني أنّ العلاقة طرديّة وجيدة بين عقود الآجلة ومخاطر سعر الفائدة ، كما يبين الجدول السابق أنّ قيمة معامل التّحديد (مربع معامل الارتباط) (0.871) مما يعني أنّ عقود الآجلة تؤثر تقريباً بنسبة (87%) في مخاطر سعر الفائدة.

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	340.836	1	340.836	2572.021	.000[b]
	Residual	50.621	382	.133		
	Total	391.457	383			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20

من الجدول السابق نجد أن قيمة SIG تساوي 0.00 وهي اقل من مستوى المعنوية البالغ 0.05 ونستنتج ان معامل الارتباط معنوي.

مما سبق نرفض الفرضية " H0: لا توجد علاقة معنوية بين عقود الآجلة ومخاطر سعر الفائدة في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

ونقبل الفرضية "H1 : توجد علاقة معنوية بين عقود الآجلة ومخاطر سعر الفائدة في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

الاستنتاجات:

1- توجد علاقة معنوية بين المشتقات المالية والمخاطر المالية للمصارف محل الدراسة.

2- توجد علاقة لكل من عقود الخيار والعقود الآجلة على كل من مخاطر سع الفائدة ومخاطر الائتمان للمصارف محل الدراسة.

التوصيات:

1. توصي الباحثة بناءً على نتائج الفرضيات ضرورة العمل على تفعيل المشتقات المالية في سوق دمشق للأوراق المالية بصفة عامة والمصارف محل الدراسة بصفة خاصة لما لها دور فعال إيجابي للتحوط ضد المخاطر.
2. إقامة ندوات علمية وورشات تدريبية تساعد جميع الأطراف على التعامل مع هذا النوع من الأدوات المالية.

قائمة المراجع:

- الحسن، محمود،2014، ما تأثير استخدام المشتقات المالية للتحوط ضد المخاطر السوقية للأسهم دراسة تطبيقية على الأسهم الأوربية، رسالة ماجستير ،كلية الاقتص،جامعة دمشق،سوريا.

- بوتاعة، مروان، لهتيهت، صالح، (2021)، دور الهندسة المالية في إدارة مخاطر رفع رأس المال في الشركات المسعرة دراسة حالة شركة رونو المدرجة في بورصة باريس ضمن مؤشر AC 40، رسالة ماجستير،جامعة محمد الصديق بن يحي، كلية العلوم الاقتصادية.

- حماد، طارق، 2001، المشتقات المالية : المفاهيم والمخاطر، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، جامعة عين شمس، مصر.

- جوجو، زينب،(2018)، دور المشتقات المالية في إنتشار الأزمات المالية دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية.

- زهرة، لعروسي، (2017). دور إارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنيمة الريفية وكالة البليدة، الجزائر، مقالة، مجلةالحقوق والعلوم الإنسانية، ع2،م26.

- فاروق، فخاري، نورة، زبيري، منيه، بوديعة، (2020)،تحليل أهمية استخدام اختبارات الضغط كوسيلة للكشف المبكر عن خسائر المخاطر البنكية مع الإشارة لتجربة البنوك الأردنية، مقالة، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، الأردن، ع1، م4.

- حبي، ميساء، (2021)، الأثر المتكامل لمخاطر الائتمان وسعر الفائدة وانعكاسه في السلامة المالية للمصارف باستعمال نموذج ardl، أطروحة دكتوراه، جامعة كرباء، كلية الادارة والاقتصاد،قسم العلوم المالية والمصرفية، العراق.

- سهام، شاوش، (2017)، النماذج المستخدمة لقياس وإدارة مخاطر سعر الفائدة وأثرها على ربحية البنوك التجارية، مجلةالعلوم الإنسانية، مقالة، ع49، جامعة بسكرة.

- الأمين، سارة،(2022)، أثر المخاطر المالية وإدارتها على سيولة الأسهم في سوق المال السعودي بالتطبيق على المصارف الإسلامية، السعودية، مقالة، مجلة العلوم الإنسانية والإدارية، ع28.

- ياسر، بن يونس، (2023)، أثر استخدام المشتقات المالية في التخفيف من المخاطر النظامية دراسة حالة الشركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين للفترة من 2021-2021، أطروحة دكتوراه، جامعة غرداية، الجزائر.

- ندا، محمد، (2018)، تحليل أثر المشتقات المالية على القيمة السوقية لمنشآت الأعمال في ظل معايير التقارير المالية الدولية، مقالة، ع4، م9.

- عبد القادر، حيرش، (2018)، الهندسة المالية، كتاب، جامعة ابن خلدون تيطري، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.

- عبد الإله، مقدم، الدين، فدال، (2019)، تطور حجم أسواق المشتقات المالية في العالم في الفترة ما بين 2005 و2017، مقالة، مجلة المالية والأسواق، م5، جامعة مستغانم، الجزائر.

- مريم، سرارمة، (2012)، دور المشتقات المالية وتقنية التوريق في أزمة 2008 دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية.
- السويفي، همت، (2021)، مشكلات ومخاطر المشتقات المالية وعوامل الحد منها(الدراسة الميدانية)، مقالة، مجلة البحوث المالية والتجارية، م22، ع3.
- أبو زيد، عبد العظيم، (2014)، التحليل الفقهي والمقاصدي للمشتقات المالية، مقالة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز م27، ع3.
- كمال، عامر، 2017، إسهامات الهندسة المالية في المخاطر في الأسواق المالية وتحسين أدائها، مقالة، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 17، المجلد 2،جامعة البويرة، الجزائر.

- Onuorah, A, Ozurumba, B, 2019, Financial Engineering: A Risk Management Strategy, International Journal of Management Sciences and Business Resear
- Siam, A, 2015, The Role of Financial Engineering in Reducing Financial Risks in Commercial Jordanian Banks, Arab Economic and Business Journal 10(1).ch, Vol-8, Issue 1.
- Kasilingam,r(2008), financial derivatives, book,Pondicherry university.

معوقات تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق

الباحثة د. نبال محمد طاهر بكفلوني.– كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

الملخص

هدف البحث إلى تعرُّف صعوبات تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق. والكشف عن دلالة الفروق بين متوسط درجات إجابات أفراد عينة البحث على استبانة صعوبات تحقيق التنمية المستدامة وفق متغيرات البحث: (التخصص الدراسي الجامعي، الرتبة الأكاديمية، عدد سنوات الخدمة). واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي، وتكونت عينة البحث من (152) عضو هيئة تدريسية في الكليات الدراسية التطبيقية: (العلوم، الصيدلة، الهندسة المدنية)، والكليات الدراسية الإنسانية: (التربية، الحقوق، الإعلام) بجامعة دمشق، وقامت الباحثة بتطبيق استبانة ضمت (48) بنداً موزعة على أربعة محاور، وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية: إنَّ متوسط الدرجة الكلية لاستبانة صعوبات تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق كان بدرجة مرتفعة جداً، إذ بلغ المتوسط الحسابي الرتبي لاستجابة أفراد عينة البحث (4.23). وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات إجابات أفراد عينة البحث على استبانة صعوبات تحقيق التنمية المستدامة وفق متغير التخصص الدراسي الجامعي. وعدم وجود فروق ذات دلالة

إحصائية بين متوسط درجات إجابات أفراد عينة البحث على استبانة صعوبات تحقيق التنمية المستدامة وفق متغير الرتبة الأكاديمية؛ عدا المحورين الأول والثاني: (المجال الاقتصادي، والمجال الاجتماعي) كانت هناك فروق دالة إحصائياً لصالح أعضاء الهيئة التدريسية من فئة الرُّتبة الأكاديمية (أستاذ). ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات إجابات أفراد عينة البحث على استبانة صعوبات تحقيق التنمية المستدامة وفق متغير عدد سنوات الخدمة لصالح أعضاء الهيئة التدريسية الذين يمتلكون من سنوات الخدمة (16 سنة فأكثر).

الكلمات المفتاحية: صعوبات، التنمية المستدامة، أعضاء الهيئة التدريسية.

Obstacles to achieving sustainable development of society from the point of view of faculty members at the University of Damascus

Abstract

The objective of the current research is to identify the obstacles to achieve sustainable development from the point of view of faculty members at the University of Damascus. And to reveal the significance of the differences between the average scores of the responses of the members of the research sample to identify the obstacles to achieving sustainable development according to the research variables: (academic specialization, academic rank, number of years of service). The researcher used the descriptive analytical method. The research sample consisted of (152) teaching staff members in applied academic colleges (science, pharmacy, civil engineering), and humanities colleges (education, rights and media) at Damascus University. The researcher applied a questionnaire which included (48) items distributed on four axes,
The study concluded that the average score of identifying the obstacles to achieving sustainable development from the point of view of faculty members at Damascus University was very high. The educational arithmetic average of the response of the research sample was 4.23. And the absence of statistically significant differences between the average scores of the responses of the members of the research sample to identify the obstacles to achieving sustainable development according to the variable of the university study specialization. And the absence of statistically

significant differences between the average scores of the responses of the members of the research sample to identify the obstacles to achieving sustainable development according to the academic level variable. In addition to the first and second axes: (economic field and social field) there were statistically significant differences for the academic staff professor). And the existence of statistically significant differences between the average scores of the responses of the members of the research sample to identify the obstacles to achieving sustainable development according to the variable number of years of service for faculty members who have years of service (16 years and more).

Keywords: Obstacles, Sustainable Development, Faculty Members.

. مقدمة:

التنمية هي عملية تغيير اقتصادي واجتماعي على نحو إيجابي، أو تنفيد مخططات ذات أهداف متوسطة أو بعيدة المدى، يقوم بها الإنسان، للانتقال بالمجتمع والظروف الاقتصادية والإنسانية والبيئية المحيطة إلى وضع أفضل، بما يتوافق مع احتياجاته وإمكاناته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، دون الإضرار بالبيئة والتراث الإنساني، وحقوق الإنسان، وحقوق الحيوان، والمكتسبات الحقوقية والسياسية والإنسانية. وتعد التنمية عملية شاملة متكاملة ويتوقف نجاحها على ما يقوم به البشر من جهد متعدد الجوانب والأشكال، أما الاستدامة في التنمية فتعني الامتداد والاستمرارية عبر الأجيال، ويقصد بذلك أن الجيل الحالي يجب أن يترك للأجيال القادمة مخزوناً كافياً من الموارد الطبيعية، والمعرفية، وبيئة نظيفة صالحة للحياة غير مدمرة، وغير ملوَّثة، بحيث تتمكن هذه الأجيال من الاستمرار في التنمية والإفادة من فوائدها المختلفة، فقد أثرت التطورات العلمية الحديثة على الحضارة الإنسانية، وقدمت إنجازات مذهلة في شتى المجالات، لكنها أهملت المشاكل المتعلقة بفرص بقاء الإنسانية، كما أن التطورات غير المنضبطة أنتجت الكثير من المشكلات البيئية.

وقد بدأ هذا المفهوم يظهر في الأدبيات التنموية الدولية في أواسط الثمانينيات تحت تأثير الاهتمامات الجديدة بالحفاظ على البيئة ونتيجة للاهتمامات التي أثارتها دراسات وتقارير أهمها تقارير روما الشهيرة في السبعينيات حول ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للنضوب، وقد انتشر استعمال المفهوم بسبب تكاثر الأحداث المسيئة للبيئة وارتفاع درجة التلوّث البيئي عالمياً (السنبل، 2001، 5). والتنمية المستدامة هي خليط من المدركات والمهارات وعناصر الأداء والسلوكيات والمثل والقيم التي يحصل عليها الإنسان عن طريق التعليم الذي يُسهم في تحسين إنتاجيته.

إنَّ التعليم حق إنساني يهدف إلى تحسين وضع البشر وليس تحضير البشر للعمل، وتؤدي المؤسسات التعليمية دوراً مكملاً لدور الأسرة في الارتقاء بسلوك الفرد في الجامعة، حيث توجد إدارات للبيئة في الجامعة تُسهم في رفع الوعي البيئي، ويجب أن تتضمن المناهج الدراسية مقرراً مستقلاً عن البيئة، وضرورة القيام بأنشطة تخدم البيئة.

وتُسهم المؤسسات التعليمية في النمو الاقتصادي المستدام من خلال تأثير الخريجين في تشر المعرفة، كما تُساهم في إنتاج المعارف العلمية والتقنية الجديدة من خلال البحث العلمي والتدريب المتقدّم، وتخدم كقنوات لنقل المعرفة ونشرها، وتثقيف أفراد المجتمع من خلال تنظيم وعقد المؤتمرات، والدورات، والندوات، في مواضيع اجتماعية وثقافية متنوعة. كما تعد المؤسسات التعليمية وسيلة لزيادة المهارة التي تتطلبها عملية التنمية، ووسيلة لمنح أفراد المجتمع الفرصة للتقدُّم المادي والاجتماعي. وتؤدي دوراً مهماً في تكوين الفرد النافع، والمنتج والمواطن الصالح (المصبح، 2006، 14). وأيضاً لتحقيق التنمية المستدامة لا بد من تحسين الإدارة وتطبيق المساءلة، وخضوع أهل الإدارة إلى المبادئ الثقافية والمحاسبة، والحوار، والرقابة والمسؤولية، من أجل تجنُّب الفساد والمحسوبية، وجميع العوامل الأخرى التي من شأنها أن تشكّل عقبة في طريق التنمية المستدامة، وتعمل على تغيير المعرفة والمهارات، وتوزيع السلطة على الأفراد والمجموعات (فؤاد، 2008، 7).

وأكَّدت دراسة دويكات (2012) على وجود علاقة قوية بين التعليم وبين التنمية المجتمعية، والجامعات تقدم خدمة التعليم للأفراد وتوفّر لهم القاعدة المعرفية اللازمة، وتزودهم بالخبرات، وتمنحهم المهارات التي تساعدهم على تلبية متطلبات المجتمع؛ "لقد مرت الجامعة منذ نشأتها وحتى الآن بالكثير من التطورات والتغيرات وذلك بفعل عوامل وصعوبات عديدة، بعضها نابع من داخلها كعملية تطوير ونمو ذاتي سواء في وظائفها أو في بنيتها التنظيمية، أو تخصصاتها ومحتوى مقرراتها، والبعض الآخر بفعل التأثير الخارجي عليها، من خلال استجابات المتغيرات والاحتياجات الاجتماعية للمجتمع خارجياً" (محمود، 2009، 21)، حيث تعد الجامعات رائدة العمل التنموي في المجتمع لأنها تهتم بالنواحي الاجتماعية، والثقافية، والقيمية، والاقتصادية، وهي الأبعاد التنموية الأساسية التي تسهم في تطوير المجتمع، ولكن أشارت دراسة (أبو هلال، 1998، 84) إلى أسباب وصعوبات عديدة، أدَّت إلى ضعف فعالية الجامعات من حيث مدى مساهمتها في التنمية المستدامة.

وإنَّ تعليم الإنسان يعد من أهم متطلبات التنمية المستدامة، فالإنسان لا بد أن يكون قادراً على مواجهة مستجدات العصر وحماية البيئة، وإيجاد خيارات وبدائل وحلول للمشكلات التي تواجه المجتمع بغرض تحسين ظروف المعيشة لهؤلاء البشر، وهذا يلقي بالمسؤولية على مؤسسات التعليم العالي بشكل عام والجامعات بشكل خاص في تحقيق التنمية المستدامة، فلا يتحقق البعد التنموي إلا بالتعليم الذي يطال كافة أفراد المجتمع فيبدأ الوعي التعليمي بتنمية الفرد، "فالفرد الذي يفشل في تنمية نفسه، والتقدم للأمام يرجع خطوة للخلف" (توفيق، 2003، 43)، والتعليم له دور قوي في تحقيق التنمية المستدامة، فالتعليم الذي تقدمه الجامعات هو المحرك الرئيس للتنمية.

وايماناً من الباحثة بأهمية الدور الذي تقوم به الجامعات في تنمية رأس المال البشري، وأملاً في أن تكون الجامعات السورية في طليعة المساهمين في إحداث التنمية الشاملة والتي محورها الأساسي تنمية رأس المال البشري، جاء هذا البحث ليسلّط الضوء على الصعوبات التي تواجهها جامعة دمشق في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال الوقوف على واقع التعليم العالي في جامعة دمشق، وتقديم بعض المقترحات والحلول لمقابلة احياجات التنمية المستدامة.

1 . مشكلة البحث:

إنَّ اضطلاع الجامعات السورية بشكل عام وجامعة دمشق بشكل خاص بدورها في تلبية متطلبات التنمية المستدامة للمجتمع يعد تحدياً كبيراً بما يجب أن يحققه من اهتمام بمقومات البيئة والمحافظة عليها والإفادة منها مع ترك الفرصة للأجيال القادمة للإفادة منها، وهذا يستلزم إعداد وتهيئة الشباب السوري إلى جانب استثماره مع مراعاة قدرته على تحمُّل التغيير والإفادة منه. حيث تعد الجامعة مؤسسة تربوية تؤدي دوراً أساسياً في تطوير المجتمعات، وخدمة العلم، وهي التي ترفدها بالكوادر المدربة والمؤهلة، وهي التي تجري الدراسات والأبحاث العلمية التي تعمل على تقدم المجتمع وازدهاره، وتعد الجامعة وسيلة فعَّالة في تقدم الحضارة ورقيها، وإدارة مهمة التنمية الشاملة والمستدامة.

وأكَّدت العديد من الأبحاث والدراسات كدراسة كل من: علي (2013)، البورنو (2016)، أبو مساعد (2016)، الكردي (2017)، أنه يجب أن يكون التَّعليم الجامعي مرتبط بالتَّنمية المستدامة من أجل تلبية احتياجات القرن الواحد والعشرين وما بعده، فالتَّعليم من أجل التَّنمية المستدامة هو نهج للتَّعليم والتَّعلم القائم على تحقيق أبعاد التَّنمية المستدامة (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتكنولوجية).

وأشارت العديد من الدراسات السابقة أيضاً كدراسة (Ekene & Suleh, 2015)، ودراسة (Dawe, et. Al, 2005) إلى ضعف الدور الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع، وتلبية متطلباتها بسبب الصعوبات والمعوقات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجيا العديدة التي تواجهها.

ولاحظت الباحثة بالمشكلة من عدة اعتبارات لعل من أهمها الاهتمام العالمي بالتنمية الإنسانية، وقد بدا هذا واضحاً في تقارير التنمية الإنسانية (2003)، (2005)، وتقرير المعرفة العربي (2009)، وسورية بحاجة ماسة لاستثمار كافة الطاقات وتوجيهها لتلبية متطلبات التنمية المستدامة الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية ومواجهة المشكلات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية والتي تشكل عائقاً كبيراً يقلل من فرص تحقيق التنمية المستدامة، وقد جاء البحث الحالي للوقوف على الصعوبات التي تواجهها جامعة دمشق في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة. وعليه تكمن مشكلة البحث الحالي في السؤال الرئيس الآتي:

. ما أكثر صعوبات تحقيق التنمية المستدامة شيوعاً من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق؟

2 . أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في النقاط التالية:

1/2 – تعاظم دور الجامعات عالمياً في تنمية رأس المال البشري، وفي تحقيق التنمية المستدامة، حتى أصبح دورها ضرورة للتقدُّم في جميع المجالات.

2/2 – يمثّل البحث استجابة لحاجة ماسة ومشكلة واقعية تعاني منها الجهات المسؤولة عن التخطيط للتعليم العالي لتلافي أوجه القصور في دور الجامعات بخصوص تحقيق التنمية المستدامة.

3/2 – قد تفيد نتائج البحث الحالي العاملين في مجال التربية، والباحثين في مجال التنمية، كما أنها قد تفيد المخططين والقائمين على إدارة جامعة دمشق في الإعداد والتحضير لمواجهة المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية، وتلبية متطلبات التنمية المستدامة.

4/2 – قد تفيد نتائج البحث الحالي القائمين على تطوير التعليم العالي في سورية من أجل توسيع خدمات الجامعات، وتحديث برامجها الجامعية وتوجهاتها.

3 . أهداف البحث:

هدف البحث إلى تعرّف:

1/3 – صعوبات تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق.

2/3 – دلالة الفروق بين متوسط درجات إجابات أفراد عينة البحث على استبانة صعوبات تحقيق التنمية المستدامة وفق متغيرات البحث: (التخصص الدراسي الجامعي، الرتبة الأكاديمية، عدد سنوات الخدمة).

4 . أسئلة البحث:

سعى البحث للإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

1/4 – ما صعوبات تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق؟

5 . فرضيات البحث:

سعى البحث إلى اختبار الفرضيات الآتية عند مستوى الدلالة (0.05):

1/5 – توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات إجابات أفراد عينة البحث على استبانة صعوبات تحقيق التنمية المستدامة وفق متغير التخصص الدراسي الجامعي.

2/5 – توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات إجابات أفراد عينة البحث على استبانة صعوبات تحقيق التنمية المستدامة وفق متغير الرتبة الأكاديمية.

3/5 – توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات إجابات أفراد عينة البحث على استبانة صعوبات تحقيق التنمية المستدامة وفق متغير عدد سنوات الخدمة.

6 . حدود البحث:

1/6 – **الحدود البشرية والمكانية:** طُبّقت أدوات البحث على عينة من أعضاء هيئة التدريس في جامعة دمشق، العاملون في الكليات الدراسية التطبيقية: (العلوم، الصيدلة، الهندسة المدنية)، والكليات الدراسية الإنسانية: (التربية، الحقوق، الإعلام).

2/6 – **الحدود الزمنية:** قامت الباحثة بتطبيق أداة البحث بتاريخ (2023/4/23–2023/5/17م).

3/6 – **الحدود العلمية:** دراسة صعوبات تحقيق التنمية المستدامة التي تواجه الجامعة وفق تقدير أعضاء الهيئة التدريسية من خلال تطبيق أداة الاستبانة.

7 . تعريف مصطلحات البحث النظرية والإجرائية:

7-1- التنمية (Development): "هي عملية تعزيز ودعم فعالية الفرد الحالية والمستقبلية والعمل على تغيير اتجاهات الفرد في العمل بما يُساهم في تحقيق الأهداف المرجوة في عملية التنمية، والتي تستلزم تعديل كل من الإدراك والمهارات" (حلاوة وصالح، 2010، 198).

7-2- التنمية المستدامة (Sustainable development): "هي التنمية التي تُلبي احتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، وتركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية. وهي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات، بشرط تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها" (الحافظ، 2006، 2).

وتعرفها الباحثة بأنها: تلك التنمية المجتمعية التي تلبي حاجات الحاضر لأفراد المجتمع دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتها، وتقاس إجرائياً في البحث الحالي من خلال قياس إجابات أفراد عينة البحث من أعضاء هيئة التدريس في جامعة دمشق على استبانة صعوبات تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع التي أعدتها الباحثة واستخدمتها في البحث الحالي.

7-3- تعرّف الباحثة الجامعة بأنها: هيئات علمية عامة ذات طابع إداري لكل منها استقلال إداري وشخصية اعتبارية كما يبينها القانون واللوائح التنفيذية، وتقسم الكليات الدراسية في جامعة دمشق إلى الكليات الدراسية التطبيقية، والكليات الدراسية الإنسانية.

7-4- عضو الهيئة التدريسية: كل فرد حصل على شهادة دكتوراه ممن يشغل وظيفة (أستاذ – أستاذ مساعد –مدرس) والذي يقوم بمهام تدريسية في إحدى الكليات الدراسية التابعة لجامعة دمشق.

7-5- العلوم الأساسية: هي العلوم التي تصف الأشياء والقوى الأساسية وكذلك العلاقات بينها والقوانين التي تحكمها. وقد يُعتقد من حيث المبدأ أن ظواهر أخرى تُستمد من العمليات التي تتم دراستها في العلوم الأساسية، عقب منطق الاختزالية العلمية. وتُعدُّ الأحياء والكيمياء والفيزياء علوماً أساسية؛ بينما لا تُعد الهندسة كذلك.

7-6- العلوم التطبيقية: هي الكليات التي تُعنى بتطبيق المعرفة العلمية ونقلها إلى البيئة المادية مثل الكليات الهندسية والكليات الطبية.

7-7- العلوم النظرية (الإنسانية): هي الفروع المعرفية التي تهتم بالإنسان وثقافته، أو بالأساليب التحليلية والأساسية للتساؤلات المستمدة من تقدير القيم الإنسانية، وقدرة النفس البشرية المميّزة على التعبير عن نفسها، وتتميز العلوم الإنسانية التي تكون كمجموعة من التخصصات التعليمية، بمضمون وأسلوب مختلف عن العلوم الفيزيائية والبيولوجية (قانون تنظيم الجامعات، 2006).

8 – الدراسات السابقة:

. دراسة بارث وآخرون Barth, et. al (2007)، ألمانيا: بعنوان:

Developing key competencies for sustainable development in higher education.

(تطوير الكفاءات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة في التعليم العالي في ألمانيا).

هدفت الدراسة إلى التعرف على التعليم الرسمي وغير الرسمي العالي، والكشف عن علاقته بتطوير الكفاءات من أجل تحقيق التنمية المستدامة، استخدمت الدراسة المنهج

التحليلي النوعي، حيث تم استخدام أداة الملاحظة على عينة قوامها (32) طالب من جامعة ليف برغ من البيئات التعليمية الرسمية وغير الرسمية، وتوصلت الدراسة إلى التالي: التعليم الرسمي وغير الرسمي في الجامعات مرتبط بتطوير الكفاءات الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة. وجود ثقافة التعلُّم في الجامعات توسع مساحة التعلُّم، وتسهّل فرص تعليمية أفضل لتطوير الكفاءات موجَّهة نحو المستقبل تحقّق التنمية المستدامة.

. دراسة إسريجاز وآخرون Escrigas, et. al (2011)، جنوب إفريقيا: بعنوان:

Promotion of Sustainable Development by Higher Education Institutions in Sub-Saharan Africa.

(تعزيز التنمية المستدامة من قبل مؤسسات التعليم العالي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى).

هدفت الدراسة إلى تعزيز التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم العالي في جنوب أفريقيا، حيث ركزت على العمليات الجامعية الرئيسية والتي تشمل الإدارة المؤسسية، والتعليم والتعلُّم، والبحث، والعمليات وأنشطة التوعية. ولقد اتبعت الدراسة المنهج المسحي حيث قامت بعرض وتحميل البيانات من خلال استطلاع على الإنترنت تم إطلاقه من قبل شبكة الجامعة العالمية للابتكار (جوني)، والرابطة الدولية للجامعات (IAU)، واتحاد الجامعات الأفريقية (جامعة أديس أبابا)، حيث أجري على (73) جامعة، ومن أهم نتائج الدراسة: تواجه الجامعات الإفريقية تحديات تحول دون تحقيق التنمية المستدامة مثل: نقص الموارد البشرية، وانعدام وجود الوعي مما أسفر عنهما تدني مستوى المشاركة والاستدامة في الجامعات. وتعاني الجامعات الأفريقية من ضعف في بعض مجالاتها، لذا يجب عليها العمل على تحسين ممارساتها الجامعية. تقدّم الجامعات عدداً من برامج التنمية المستدامة الرسمية وغير الرسمية وتشمل: برامج تدريبية، وورش عمل، وغيرها، والتي تعزز أهداف الاستدامة في الجامعات.

. دراسة البورنو (2012)، فلسطين: بعنوان: (دور الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة في تلبية متطلبات التنمية المستدامة لديها وسبل تفعيلها (الجامعة الإسلامية دراسة حالة)).

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى دور الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة في تلبية متطلبات التنمية المستدامة لديها وسبل تفعيله. استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وتم تطبيق الدراسة على (180) عضو هيئة تدريسية في الجامعة الإسلامية، وجرى تطبيق استبانة تكونت من (56) فقرة. وقد أظهرت نتائج الدراسة الآتي: إنَّ درجة ممارسة الجامعة الإسلامية لدورها في تلبية متطلبات التنمية المستدامة لديها من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية كانت بدرجة عالية نسبياً بلغت (75.06%)، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لدرجة ممارسة الجامعة الإسلامية لدورها في تلبية متطلبات التنمية المستدامة يعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية ولصالح رتبة الأستاذ المساعد فأدنى، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لدرجة ممارسة الجامعة الإسلامية لدورها في تلبية متطلبات التنمية المستدامة يعزى لمتغير التخصص الدراسي الجامعي لصالح طلبة التخصصات العلمية والتطبيقية، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لدرجة ممارسة الجامعة الإسلامية لدورها في تلبية متطلبات التنمية المستدامة يعزى لمتغير عدد سنوات الخدمة ولصالح أصحاب الخبرة من (5-10) سنوات.

. دراسة صبح (2013)، فلسطين: بعنوان: (دور الجامعات الفلسطينية في تنمية رأس المال البشري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس).

هدفت الدراسة التعرف إلى إبراز دور الجامعات الفمسطينية في تنمية رأس المال البشري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، كذلك الكشف عن المعوقات التي تحد من دور الجامعات الفمسطينية بمحافظات غزة في تنمية رأس المال البشري، والكشف عن دلالة

الفروق بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة للدور الذي تقوم به الجامعات الفمسطينية في تنمية رأس المال البشري تبعاً لمتغيرات الدراسة (النوع – الجامعة – الرتبة الأكاديمية – الكمية – سنوات الخدمة). ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، مستخدمة استبانة لقياس دور الجامعات الفلسطينية في تنمية رأس المال البشري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. وقد تكونت من (62) فقرة موزعة على المجالات الخمسة والمتعلقة بتنمية رأس المال البشري: (اقتصادياً، سياسياً، اجتماعياً، علمياً، ثقافياً). وتكونت عينة الدراسة من (268) عضو هيئة تدريسية. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: جاء دور الجامعات الفمسطينية في تنمية رأس المال البشري من وجية نظر أعضاء هيئة التدريس بدرجة متوسطة حيث بلغت الدرجة الكلية (66.00%). لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول الدور الذي تقوم به الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة في تنمية رأس المال البشري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى إلى متغير (النوع – الرتبة الاكاديمية – سنوات الخدمة). وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول الدور الذي تقوم به الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة في تنمية رأس المال البشري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى إلى متغير الكلية، وكانت هذه الفروق لصالح الكليات الإنسانية، باستثناء المجال الثاني المتعلق بمحور (تنمية رأس المال البشري سياسياً) غير دال إحصائياً.

. دراسة إيكين وسوليه Ekene and Suleh (2015)، كينيا: بعنوان:

Role of Institutions of Higher Learning in Enhancing Sustainable Development in Kenya.

(دور مؤسسات التعليم العالي في تعزيز التنمية المستدامة في كينيا).

هدفت الدراسة للكشف عن دور كلية ماريست الجامعية الدولية في تعزيز التنمية المستدامة في كينيا، حيث تناولت الدراسة كلية ماريست من حيث رؤيتها، أهدافها، برامجها، وسعت للكشف عن التحديات التي تواجه الكلية والعمل على إيجاد حلول لهذه

التحديات. ولقد اعتمدت الدراسة المنهج النوعي وتكونت عينة الدراسة من (15) فرداً، (5) موظفين، و(10) خريجين. واستخدمت أداة المقابلة التي شملت خمسة أسئلة بحثية رئيسة، وأداة تحليل الوثائق في الدراسة، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج هي: تدرّب الكلية الجامعية طلابها ليكونوا وكلاء تحرير، والتحول والتنمية. تواجه الكلية الجامعية عوائق تحول دون تحقيق التنمية المستدامة مثل: القيود المالية، ومحدودية البرامج، وقلة إقبال الطلاب عليها.

. دراسة محمد باهي Mohamedbhai (2015)، جنوب إفريقيا: بعنوان:

What role for higher education in sustainable development.

(دور التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا).

هدفت الدراسة إلى توضيح دور التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة وركزت الدراسة على أهمية التعليم ودوره القوي في تحقيق التنمية المستدامة، والدراسة مكتبية استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، حيث أدى الاعتراف بأن التعليم على جميع المستويات، يمكن أن يكون أداة قوية في تعزيز التنمية المستدامة مما مهد لظهور مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة ويقصد به إدماج مبادئ وممارسات التنمية المستدامة في جميع جوانب التعليم والتعلُّم، وشرحت الدراسة التنمية المستدامة ودور التعليم العالي في تعزيزها، وتوصلت إلى أنه: تقع على المؤسسات مسؤولية دمج التنمية المستدامة في جميع عمليات التدريس والبحوث وإشراك المجتمع المحلي والجامعات.

. دراسة أبو مساعد (2016)، فلسطين: بعنوان: (درجة تطبيق الجامعات الفلسطينية لإدارة الجودة الشاملة وعلاقتها بدرجة تحقُّق مؤشرات التعليم من أجل التنمية المستدامة).

هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة تطبيق الجامعات الفلسطينية لإدارة الجودة الشاملة وعلاقتها بدرجة تحقق مؤشرات التَّعليم من أجل التَّنمية المستدامة، وكذلك دراسة دلالة الفروق في متوسطات تقديرات أفراد العينة لدرجة تطبيق الجامعات الفلسطينية لإدارة

الجودة الشاملة، ولدرجة تحقق مؤشرات التَّعليم من أجل التَّنمية المستدامة بحسب متغيرات (الجامعة، الكلية، الُرتبة الأكاديمية، الجامعة المانحة للَّدرجة العلمية، سنوات الخدمة)، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التَّحليلي لملاءمته لموضوع الدراسة، وتكَّونت عينة الِّدراسة الأصلية من (279) أكاديمياً من أعضاء الهيئة التَّدريسية في الجامعات الفلسطينية تم اختيارهم بطريقة طبقية عشوائية، ولتحقيق أهداف الِّدراسة قامت الباحثة بتصميم استبانتين الاستبانة الأولى حول (درجة تطبيق الجامعات الفلسطينية لإدارة الجودة الشاملة)، والاستبانة الثانية حول (درجة تحقق مؤشرات التعليم من أجل التنمية المستدامة). ومن أهم نتائج الدراسة: بلغ الوزن الِّنسبي لدرجة تحقُّق مؤشرات التَّعليم من أجل التَّنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التَّدريسية في الجامعات الفلسطينية (67.98%) أي بدرجة تحُّقق متوسطة. لا توجد فروق دالّة إحصائياً بين متوسطات درجات تقدير أعضاء الهيئة التَّدريسية في الجامعات الفلسطينية لدرجة تحقُّق مؤشرات التَّعليم من أجل التَّنمية المستدامة تعزى لمتغِّير الُرتبة الأكاديمية على الَّرغم من وجود فروق دالة إحصائياً تعزى لنفس المتغِّير فيما يخص مجال (إدارج التَّعليم من أجل التَّنمية المستدامة خلال برامج التَّعليم المقَّدمة) لصالِح أستاذ مشارك فأعلى. لا توجد فروق دالّة إحصائياً بين متوسطات درجات تقدير أعضاء الهيئة التَّدريسية في الجامعات الفلسطينية لدرجة تحقُّق مؤشرات التَّعليم من أجل التَّنمية المستدامة تعزى لمتغِّير عدد سنوات الخبرة.

. التّعليق على الدّراسات السّابقة: من خلال استعراض الدّراسات السّابقة لوحظ أنّ هذا البحث يتفق معها من حيث أهمية موضوع تحقيق الجامعة للتنمية المستدامة كدراسة كل من: البورنو (2012)، صبح (2013)، أبو مساعد (2016)،

وساعدت الدراسات السابقة الباحثة فيما يلي: تحديد وصوغ مشكلة البحث الحالية. زيادة التفهم لأهمية تحديد معوقات تحقيق التنمية المستدامة في جامعة دمشق. صياغة فرضيات البحث الحالية. الاستفادة من الاستبانات الخاصة بمعوقات تحقيق التنمية المستدامة في تقديم استبانة جديد. التعرف على الأسس النظرية والعملية لبناء أداة البحث. وتحديد المدى الزمني لتطبيق أدوات البحث. الاستفادة من الأساليب الإحصائية

المستخدمة في تحليل البيانات في الدراسات السابقة. واستخدام الأسلوب الإحصائي المستخدم في البحث الحالي.

كما لوحظ أنّ هذا البحث يختلف مع الدّراسات السّابقة من حيث:

1. التّطرق إلى موضوع صعوبات تحقيق التنمية المستدامة في جامعة دمشق وفق تقدير أعضاء الهيئة التدريسية.
2. مكان وعينة البحث، حيث أن إجراءات هذا البحث طُبّقت على عينة من أعضاء الهيئة التدريسية العاملون في جامعة دمشق.

9 . الإطار النظري:

9–1– مفهوم التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة بمفهومها الشامل هي نقل المجتمع من الأوضاع القائمة إلى أوضاع أكثر تقدماً لتحقيق أهداف محدَّدة تسعى لرفع مستوى معيشة المجتمع ككل من كافة جوانبه عمرانياً واجتماعياً واقتصادياً وجمالياً، وذلك عن طريق استغلال كافة الموارد والإمكانات المتاحة في تحقيق الأهداف، وحل المشكلات، وتلبية احتياجات المجتمع في البيئات المختلفة. ويعرف (ديب ومهنا، 2009) التنمية المستدامة بأنها: "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة المستقبل والأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم، ويعدُّ مفهوم التنمية المستدامة في إطاره العام مفهوماً بيئياً ثم تحوَّل إلى مفهوم تنموي شامل يراعي أربعة محاور، وهي: المحور الاجتماعي، والاقتصادي، والبيئي، والتكنولوجي".

وترى الباحثة بأنَّ التنمية المستدامة أصبحت منهاج حياة، وسلوك مؤسسي على الصعيد الحكومي ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، ودخلت جميع مناحي الحياة بكل أبعادها، التنمية الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية والعمرانية والبيئية والصحية والتعليمية والسياسية والتكنولوجية.

2/9 – أبعاد التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة، تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط، بل تشمل أيضاً الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، لذلك تنطوي التنمية المستدامة بأبعادها الأربعة على ضرورة إجراء تغيرات رئيسة وضرورية في المجتمع ولكي تقوم هذه التنمية على قاعدة صلبة، لا بد أن تعتمد على واقع مخزون رأس المال الذي يديمها، والمقصود برأس المال الذي يشمل كل مقدرات المجتمع، ويعكس محتويات ومكونات أبعاد هذه التنمية وهو خمس أنواع:

- رأس المال النقدي (Financial Capital) ويقصد به رأس المال المادي أو النقد.
- رأس المال الطبيعي (Natural Capital) ويعني الموارد الطبيعية والنظم البيئية.
- رأس المال الإنتاجي (Produced Capital) ويشمل الأصول المادية القادرة على إنتاج السلع والخدمات.
- رأس المال البشري (Human Capital) ويقصد به القدرات الإنتاجية للأفراد سواء الموروثة أو المكتسبة.
- رأس المال الاجتماعي (Social Capital) ويشمل الثقافة الاجتماعية السائدة بكل قيمها (Goodwin, 2003, 1).

ويمكن توضيح أبعاد التنمية المستدامة كما يلي:

1) **البعد الاقتصادي:** ويهدف البعد الاقتصادي إلى:

- تحقيق مستوى عالي من الرفاهية للإنسان من خلال زيادة نصيبه من السلع والخدمات الضرورية، غير أنَّ هذا يتعذر تحقيقه في ظل محدودية الموارد المتاحة للعديد من الدول سواء كانت متقدّمة أو متخلفة.
- توفير عناصر الإنتاج الرئيسية في مقدمتها التنظيم والمعرفة العلمية ورأس المال.
- زيادة معدلات النمو في مختلف مجالات الإنتاج لزيادة معدلات دخل الفرد وتنشيط العلاقة والتغذية الراجعة بين المدخلات والمخرجات.

2) **البعد البيئي:** تعمل التنمية المستدامة من خلال البعد البيئي على حماية سلامة النظم الإيكولوجية وحسن التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها لصالح الإنسان دون إحداث الخلل في مكونات البيئة للأرض والماء والهواء وما لهم من أهمية في الحفاظ على ديمومة الحياة البشرية والحيوانية والنباتية، ولتحقيق هذا لابد من الاهتمام بالعناصر التالية:

- التنوع البيولوجي المتمثّل في البشر والنباتات والغابات والحيوانات والطيور والأسماك وكل ما خلقه العلي القدير على وجه الأرض، وفي باطنها أو في الأجواء والفضاء.
- الثروات والموارد المكتشفة والمخزونة من الطاقة بأنواعها وبمختلف مصادرها.
- التلوّث الذي تتعرض له البيئة بكل مكوناتها وعلى الأخص المياه والهواء والأراضي وكل ما يحيط بالإنسان من فضاء خارجي.

3) **البعد الاجتماعي:** يشمل الأنساق البشرية والعلاقات الفردية والجماعية والمؤسسية وما تساهم به من جهود تعاونية، وأنَّ عناصر هذا البعد تتمثَّل أساساً فيما يلي:

- الحكم الراشد: ويتمثل بنوع السياسات والقواعد التي تطبقها الحكومة ومدى فعاليتها في تحقيق الشراكة مع القطاعات الرئيسية، وهي القطاع الحكومي والقطاع الخاص، والقطاع الخيري المتمثل أساساً في مؤسسات المجتمع المدني.
- التمكين: ويراد به توعية الأفراد والجماعات سواء كانوا رجالاً أو نساءً بضرورة التضامن والإسهام في بناء مجتمع موحد من خلال تسخير طاقاتهم وجهودهم لصناعة مستقبل زاهر يحلمون به لهم ولأجيالهم القادمة.
- الاندماج والشراكة المجتمعية: وذلك من خلال توحّد المجتمع في أهدافه ومسؤولياته وفي نطاق الحقوق والحريات الداعية للعدل والمساواة دون تمييز فرد عن آخر أو جنس عن آخر (الجوزي، 2012، 73).

4) **البعد التكنولوجي:** يمكن تحقيق الاستدامة التكنولوجية من خلال الأخذ بالاعتبارات التالية: الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة والتشريعات الزاجرة والعمل على الحد من

انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحرار وحماية تدهور طبقة الأوزون (شيلي، 2014، 71).

9-2- أهداف التنمية المستدامة:

أورد (غنيم وأبو زنط، 2007، 28) أنَّ التنمية المستدامة تسعى من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. **تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:** تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً وروحياً عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديموقراطي.
2. **احترام البيئة الطبيعية:** التنمية المستدامة تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.
3. **تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة:** تهدف التنمية المستدامة إلى زيادة وعي السكان بالمشكلات البيئية الحالية وتنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها وحثُّهم على المشاركة الفاعلة لإيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.
4. **تحقيق استثمار واستخدام عقلاني للموارد:** تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.
5. **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:** تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة دون أن ينجم عن ذلك مخاطر

وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطراً عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

6. **إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع:** وبطريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بوساطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها التي تشتمل على الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية (غنيم وأبو زنط، 2007، 28).

وهكذا نجد أنَّ للتنمية المستدامة أهداف عديدة أهمها ارتقاء الإنسان وسد احتياجاته من صحة وتعليم وسكان ومعاملة وبنية تحتية، وحرية رأي، ونوعية حياة، والتسهيلات المتوخاة من الحكومة والشعب مع المحافظة على حقوق وموارد الأجيال القادمة في التنمية؛ وألا تعرض حياتهم للخطر من خلال تدمير أو استهلاك موارد وخيرات الأرض.

10ـ منهج البحث: اعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي الذي يحاول "وصف طبيعة الظاهرة موضوع البحث، فهو يساعد على تفسير الظواهر التربوية الموجودة، كما يفسر العلاقات بين هذه الظواهر" (عباس وآخرون، 2007، 161).

11. المجتمع الأصلي للبحث:

تكوَّن المجتمع الأصلي من جميع أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات الدراسية التطبيقية: (العلوم، الصيدلة، الهندسة المدنية)، والكليات الدراسية الإنسانية: (التربية، الحقوق، الإعلام) بجامعة دمشق للعام الدراسي (2022– 2023م) والبالغ عددهم (834) عضو هيئة تدريسية بحسب الإحصائية الصادرة عن مديرية الإحصاء في جامعة دمشق.

12. عينة البحث:

لتحقيق أهداف البحث تمَّ اعتماد أسلوب العينة العشوائية الطبقية في السحب، لأنَّ المجتمع الأصلي غير متجانس من حيث الخصائص العلمية ومستويات الخبرة، وهي العينة التي يتم فيها تقسيم المجتمع إلى فئات أو طبقات تمثل خصائص المجتمع، ثمَّ يتم

الاختيار العشوائي ضمن كل فئة أو طبقة، إذ إن هذه العينة (الطبقية) تعطي نفس النسب الموجودة في مجتمع الدراسة الأصلي، وتناسب العينة العشوائية الطبقية المجتمع غير المتجانس.

واختارت الباحثة العينة بعد الرجوع إلى مديرية الإحصاء في جامعة دمشق التي سُحبت العينات العشوائية (الطبقية) منها، واختار عدداً من أعضاء الهيئة التدريسية عشوائياً من ضمن الكليات التي تمَّ تحديدها في المجتمع الأصلي، بحيث يكون كل عضو هيئة تدريسية في كل كلية من الكليات التدريسية لجامعة دمشق مرشحاً لتطبيق الاستبانة عليه، وعليه يُمكن القول: إن الاختيار تمَّ بطريقة طبقية (الكلية الدراسية)، ثمَّ بطريقة عشوائية (عضو هيئة تدريسية)، وسحبت عينة بنسبة تمثيل بلغت ما يُقارب (18%) من المجتمع الأصلي بواقع (152) عضو هيئة تدريسية، وتوزع أفراد عينة البحث وفق متغيرات البحث من خلال الجداول الآتية:

الجدول (1) توزّع أفراد عينة البحث من أعضاء الهيئة التدريسية وفق متغيرات البحث

المتغير	الفئة	أفراد العينة	النسبة
التخصص الدراسي الجامعي	علوم إنسانية	65	% 42.8
	علوم تطبيقية وأساسية	87	% 57.2
	المجموع الكلي	**152**	**% 100**
عدد سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	29	% 19.1
	من 6 إلى 10 سنوات	43	% 28.3
	من 11 إلى 15 سنة	35	% 23
	16 سنة فأكثر	45	% 29.6
	المجموع الكلي	**152**	**% 100**
الرتبة الأكاديمية	مدرس	62	% 40.8
	أستاذ مساعد	53	% 34.9
	أستاذ	37	% 24.3
	المجموع الكلي	**152**	**% 100**

13- أداة البحث:

13-1- استبانة صعوبات تحقيق التنمية المستدامة:

. مرحلة الاطلاع واختيار بنود الاستبانة ومحاورها:

تم فيها الاطلاع على بعض الدراسات التي تناولت موضوع تحقيق التنمية المستدامة وصعوباته، وكان الهدف من الرجوع إليها معرفة بنود صعوبات تحقيق التنمية المستدامة في الجامعة، كدراسة كل من: البورنو (2016)، علي (2013)، أبو مساعد (2016)، الكردي (2017)، حسيني (2014)، ثم طوَّرت الباحثة في ضوء هذه الاستبانات بنود معينة ليتألف منها استبانة صعوبات تحقيق التنمية المستدامة، إذ جرى اختيار البنود الأكثر تداخلاً في موضوع صعوبات تحقيق التنمية المستدامة، كما ورد في الدراسات النظرية لهذا الموضوع. وبعد الاطلاع على الاستبانات السابقة بما تتضمنه من بنود، جرى صياغة (48) بنداً موزعة وفق الآتي:

الجدول (2) توزع بنود استبانة صعوبات تحقيق التنمية المستدامة

محاور الاستبانة	أرقام البنود	عدد البنود
المحور الأول: (المجال الاقتصادي).	1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10	10
المحور الثاني: (المجال الاجتماعي).	11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21	11
المحور الثالث: (المجال البيئي).	22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35	14
المحور الرابع: (المجال التكنواوجي).	36، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48	13

وتتم الإجابة على عبارات الاستبانة بواحدة من الإجابات التالية حسب مقياس ليكرت الخماسي: (موافق بدرجة مرتفعة جداً، موافق بدرجة مرتفعة، موافق بدرجة

متوسطة، موافق بدرجة منخفضة، موافق بدرجة منخفضة جداً). فالعبارات تُعطى درجاتها وبالترتيب السابق على النحو التالي: (5-4-3-2-1).

. صدق استبانة صعوبات تحقيق التنمية المستدامة:

1) الصدق الظاهري (صدق المحكمين): بهدف التحقق من صلاحية بنود استبانة صعوبات تحقيق التنمية المستدامة عُرِضت الاستبانة على عدد من أعضاء الهيئة التدريسية بكليات: (التربية، والاقتصاد، والعلوم) في جامعة دمشق بلغ عددهم (8) محكمين، لبيان رأيهم في صحة كل بند، ودرجة ملاءمته للمحور الذي ينتمي إليه، كما طلبت منهم ذكر ما يرونه مناسباً من إضافات أو تعديلات، وبناءً على الآراء والملاحظات لم يتم استبعاد أي بند من بنود الاستبانة، لكن تم تعديل بعضها من حيث الصياغة ووجود بعض الأخطاء اللغوية في بنود الاستبانة، وبالتالي بلغ المجموع النهائي لبنود هذه الاستبانة بصورتها النهائية (48) بنداً تم توزيعها بصورة منتظمة على المحاور المكوّنة لها.

2) صدق البناء الداخلي: وهو يبين الارتباط بين المجموع الكلي والمحاور الفرعية المكوَّنة للاستبانة، حيث قامت الباحثة بإجراء ارتباط المجموع الكلي بالمحاور الفرعية، وجاءت النتائج كما يظهر في الجدول (3):

الجدول (3) معاملات الارتباطات (بيرسون) بين المجموع الكلي والمحاور الفرعية لاستبانة صعوبات تحقيق التنمية المستدامة

محاور استبانة صعوبات تحقيق التنمية المستدامة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
المحور الأول: (المجال الاقتصادي).	0,764**	0,000
المحور الثاني: (المجال الاجتماعي).	0,851**	0,000
المحور الثالث: (المجال البيئي).	0,828**	0,000
المحور الرابع: (المجال التكنواوجي).	0,877**	0,000

يلاحظ من الجدول (3) أنَّ ارتباط المجموع الكلي مع المحاور الفرعية مرتفع ما يدل على أنَّ استبانة صعوبات تحقيق التنمية المستدامة متجانسة في قياس الغرض الذي وضعت من أجله، وتتسم بالصدق الداخلي.

. ثبات استبانة صعوبات تحقيق التنمية المستدامة: تمَّ حساب معامل الارتباط سبيرمان بين استجابات الأفراد حسب التجزئة النصفية، وبيرسون حسب الإعادة، وألفا كرونباخ، وجاءت النتائج كما يشير إليها الجدول (4):

الجدول (4) نتائج الثبلات بالإعادة والثبات بالتنصيف وألفا كرونباخ لاستبانة صعوبات تحقيق التنمية المستدامة

محاور استبانة صعوبات تحقيق التنمية المستدامة	الثبات الإعادة	الثبات بالتنصيف	ألفا كرونباخ
المحور الأول: (المجال الاقتصادي).	0.810	0.764	0.610
المحور الثاني: (المجال الاجتماعي).	0.872	0.851	0.670
المحور الثالث: (المجال البيئي).	0.844	0.828	0.788
المحور الرابع: (المجال التكنواوجي).	0.861	0.877	0.722
الدرجة الكلية	0.879	0.850	0.787

يلاحظ من الجدول (4) أنَّ جميع قيم معاملات الثبات دالة إحصائياً، وتدل على ثبات الأداة، وتسمح بإجراء البحث.

14 . عرض النتائج ومناقشتها وتفسيرها:

14-1- عرض نتائج سؤال البحث الرئيس:

1- ما صعوبات تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق؟

لحساب درجة صعوبات تحقيق التنمية المستدامة الأكثر ارتفاعاً بجامعة دمشق وفق تقدير أفراد عينة البحث، تم حساب المتوسط الحسابي لكل بند ثمَّ لكل محور، وتحديد المستويات كما يلي:

الجدول (5) مستويات انتشار / صعوبات تحقيق التنمية المستدامة/

المتوسط	مستوى المعوّق
1 – 1.8	ضعيف جداً
1.81 – 2.60	ضعيف
2.61 – 3.40	متوسط
3.41 – 4.20	مرتفع
4.21 – 5	مرتفع جداً

وتمَّ ذلك بالاعتماد على استجابات الاستبانة (5−1 ÷ 5 = 0.8)، وجاءت النتائج على الشكل الآتي:

الجدول (6) المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري والرتبة لإجابات أفراد عينة البحث في استبانة صعوبات تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق

م	محاور استبانة صعوبات تحقيق التنمية المستدامة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرّتبة	المتوسط الرتبي	المستوى
1.	**المحور الأول: (المجال الاقتصادي).**	42.50	5.992	2	4.25	مرتفع جداً
2.	**المحور الثاني: (المجال الاجتماعي).**	47.82	6.295	1	4.34	مرتفع جداً
3.	**المحور الثالث: (المجال البيئي).**	58.08	7.820	4	4.14	مرتفع
4.	**المحور الرابع: (المجال التكنواوجي).**	55.06	9.235	3	4.23	مرتفع جداً
	الدّرجة الكلية	203.45	25.288		4.23	مرتفع جداً

يلاحظ من الجدول (6) أنَّ متوسط الدرجة الكلية لاستبانة صعوبات تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق كان بدرجة مرتفعة جداً، إذ بلغ المتوسط الحسابي الرتبي لاستجابة أفراد عينة البحث (4.23). فقد تبين من وجهة نظر أفراد عينة البحث أنّ أكثر الصعوبات تأثيراً في تحقيق التنمية المستدامة وفق تقدير أعضاء هيئة التدريس هو المحور الثاني: (المجال الاجتماعي) الذّي جاء في المرتبة الأولى بمتوسط رتبي بلغ (4.34) وهو مستوى مرتفع، يليه في المرتبة الثّانية محور المجال الاقتصادي بمتوسط رتبي بلغ (4.24)، يتبعه في المرتبة الثّالثة محور المجال التكنولوجي بمتوسط رتبي بلغ (4.23)، وأخيراً جاء في المرتبة الرابعة محور المجال البيئي بمتوسط بلغ (4.14).

وقد تعزى الدرجة المرتفعة في صعوبات تحقيق التنمية المستدامة وفق تقدير أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق إلى الظروف الصعبة الاستثنائية التي عاشها المجتمع السوري من خلال الأزمة التي مرَّ فيها، ولا يزال يمرُّ فيها من ضعف التمويل المادي لدعم البحث العلمي، ونقص ببعض الأجهزة التكنولوجية الحديثة، إلا أنَّ جامعة دمشق تحاول الارتقاء بمستوى أدائها من أجل النهوض بأدوارها، ومسايرة ركب الحضارة والتقدُّم المعرفي والتكنولوجي. وهذا ما أكدَّته دراسة أولوكو وألوكو (Aluko& Aluko,2011) التي أظهرت أنَّ التعليم يسير بشكل كبير في التطور والاستدامة، ويجب أن يكون ذا جودة عالية لتلبية طلب السوق للمهارات العالية، و أن التعليم العالي أداة جوهرية ومهمة لتطوير وتحسين إنتاجية أي أمة، وأكدت على ذلك دراسة موريساف وجوجيو (Gogu & Muresan, 2010) حيث أظهرت أنَّ التعليم العالي ونشاطات البحث والتطوير تمثل جوهر اقتصاد المعرفة، وأكدت على دور الجامعات في عملية زيادة القدرة التنافسية وضمان مستوى حياة أفضل، ودورها الكبير في تحقيق التنمية المستدامة.

14-2- عرض نتائج فرضيات البحث:

قامت الباحثة باختبار الفرضيات الآتية عند مستوى الدلالة (0.05):

- **الفرضية الأولى:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات إجابات أفراد عينة البحث على استبانة صعوبات تحقيق التنمية المستدامة وفق متغير التخصص الدراسي الجامعي.

تمَّ اختبار هذه الفرضية من خلال حساب الفروق بين متوسط درجات إجابات أفراد عينة البحث على استبانة صعوبات تحقيق التنمية المستدامة تعزى إلى متغير التخصص الدراسي الجامعي: (علوم إنسانية، علوم تطبيقية وأساسية)، وذلك باستخدام اختبار ت ستودينت (t-test)، وجاءت النتائج على النحو التالي:

الجدول (7) نتائج اختبار (ت) ستودينت لدلالة الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة البحث على استبانة صعوبات تحقيق التنمية المستدامة تعزى إلى متغير التخصص الدراسي الجامعي

محاور الاستبانة	متغير التخصص	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة ت	القيمة الاحتمالية	القرار
المجال الاقتصادي	علوم إنسانية	65	43.20	5.094	150	1.247	0.214	غير دال
	علوم تطبيقية	87	41.98	6.564				
المجال الاجتماعي	علوم إنسانية	65	48.31	6.015	150	0.832	0.407	غير دال
	علوم تطبيقية	87	47.45	6.505				
المجال البيئي	علوم إنسانية	65	57.74	7.869	150	0.463	0.644	غير دال
	علوم تطبيقية	87	58.33	7.819				
المجال التكنواوجي	علوم إنسانية	65	54.74	9.492	150	0.369	0.713	غير دال
	علوم تطبيقية	87	55.30	9.086				
الدرجة الكلية	علوم إنسانية	65	203.98	24.749	150	0.223	0.824	غير دال
	علوم تطبيقية	87	203.06	25.820				

مناقشة الفرضية: يظهر من خلال الجدول (7) بأن قيمة ت = (0,223)، عند درجة حرية = (150)، والقيمة الاحتمالية (0,824)، وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05). وهذا يدل على عدم وجود فروق دالة إحصائياً في جميع المحاور بين متوسط درجات إجابات أفراد عينة البحث على استبانة صعوبات تحقيق التنمية المستدامة تعزى إلى متغير التخصص الدراسي الجامعي.

وقد يُعزى ذلك إلى عدم وجود اختلافات واضحة بين البرامج التي يدرسها الطلبة في جامعة دمشق، والتي من المحتمل أن تؤدي إلى تطوير رأس المال البشري، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة؛ فغالبية التخصصات الدراسية في جامعة دمشق تخضع للأنظمة والقوانين نفسها، ويتبع غالبية أعضاء الهيئة التدريسية فيها الأسلوب نفسه في الإعطاء، وهو أسلوب المحاضرة، وغالبية المواد الدراسية في الكليات الدراسية بجامعة دمشق تعتمد على الجانب النظري، وهذا ما جعل أعضاء الهيئة التدريسية في مختلف الكليات الدراسية يُواجهون الصعوبات نفسها عند السعي لتحقيق التنمية المستدامة، فضلاً عن ضعف مشاركة جامعة دمشق بشكل مكثَّف في مجال البحوث العلمية مع المؤسسات البحثية والجامعات الأخرى، وأيضاً قلّة المؤتمرات العلمية للكليات الإنسانية والتطبيقية على حد سواء؛ وهذا ما يحرم جامعة دمشق من الاطلاع على الخبرات العالمية في تحقيق التنمية المستدامة. كما أنَّ أعضاء الهيئة التدريسية أصحاب التخصصات الأساسية والتطبيقية والإنسانية يرون أنَّ خطوات الجامعة غير كافية لتلبية متطلبات التنمية المستدامة لما يلمسونه من تعاظم لقوة المعرفة والتكنولوجيا في العالم، والتي لا بد من اتخاذ خطوات قوية لمواكبتها.

وتختلف نتيجة البحث الحالي مع نتيجة دراسة البورنو (2012) التي أظهرت نتائجها وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لدرجة ممارسة الجامعة الإسلامية لدورها في تلبية متطلبات التنمية المستدامة يعزى لمتغير التخصص الدراسي الجامعي لصالح طلبة التخصصات العلمية والتطبيقية. كما تختلف نتيجة البحث الحالي مع نتيجة دراسة صبح (2013) التي أظهرت نتائجها وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول الدور الذي تقوم به الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة في تنمية رأس المال البشري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى إلى متغير الكلية، وكانت هذه الفروق لصالح الكليات الإنسانية، باستثناء المجال الثاني المتعلق بمحور (تنمية رأس المال البشري سياسياً) غير دال إحصائياً.

– **الفرضية الثانية:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات إجابات أفراد عينة البحث على استبانة صعوبات تحقيق التنمية المستدامة وفق متغير الرتبة الأكاديمية.

تمَّ اختبار هذه الفرضية من خلال حساب الفروق بين درجات إجابات أفراد عينة البحث على استبانة صعوبات تحقيق التنمية المستدامة وفق متغير الرُّتبة الأكاديمية: (مدرس، أستاذ مساعد، أستاذ)، وذلك باستخدام اختبار تحليل التباين (ANOVA)، وجاءت النتائج كالتالي:

الجدول (8) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي أنوفا للفروق بين إجابات أفراد عينة البحث (أعضاء الهيئة التدريسية) على استبانة صعوبات تحقيق التنمية المستدامة وفق متغير الرُتبة الأكاديمية

محاور الاستبانة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	قيمة الاحتمال	القرار
المجال الاقتصادي	بين المجموعات	299.467	2	149.734	4.355	0,015	دالة عند (0,05)
	داخل المجموعات	5122.533	149	34.379			
	المجموع	5422.000	151				
المجال الاجتماعي	بين المجموعات	272.388	2	136.194	3.554	0,031	دالة عند (0,05)
	داخل المجموعات	5710.455	149	38.325			
	المجموع	5982.842	151				
المجال البيئي	بين المجموعات	173.105	2	86.552	1.423	0,244	غير دالة عند (0,05)
	داخل المجموعات	9059.948	149	60.805			
	المجموع	9233.053	151				
المجال التكنواوجي	بين المجموعات	161.414	2	80.707	0.946	0,391	غير دالة عند (0,05)
	داخل المجموعات	12717.053	149	85.349			
	المجموع	12878.467	151				
الدرجة الكلية	بين المجموعات	2933.007	2	1466.503	2.334	0,100	غير دالة عند (0,05)
	داخل المجموعات	93632.671	149	628.407			
	المجموع	96565.678	151				

من خلال الجدول (8) أظهرت النتائج أن قيمة (ف) المحسوبة بلغت في الدرجة الكلية (2.334)، والقيمة الاحتمالية بلغت (0.100)، وهي غير دالة عند مستوى الدلالة (0.05) في إجابات أفراد عينة البحث في استبانة صعوبات تحقيق التنمية المستدامة. **وبالتالي ترفض الفرضية الحالية، وتقبل الفرضية البديلة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات إجابات أفراد عينة البحث على استبانة صعوبات تحقيق التنمية المستدامة وفق متغير الرتبة الأكاديمية؛ عدا المحورين الأول والثاني: (المجال الاقتصادي، والمجال الاجتماعي) كانت هناك فروق دالة إحصائياً، وكما يبين اختبار بونفيروني (Bonferroni) لمقارنة الفروق بين المتوسطات في المحورين، أن الاستجابات جميعها في المحورين الأول والثاني كانت لصالح أعضاء الهيئة التدريسية من فئة الرُتبة الأكاديمية (أستاذ).

الجدول (9) المقارنات المتعددة بين متوسطات الإجابات على استبانة صعوبات تحقيق التنمية المستدامة

محوري الاستبانة	Bonferroni		متوسط الفروق	قيمة الاحتمال	القرار
	المجموعة أ	المجموعة ب			
المحور الأول: (المجال الاقتصادي)	مدرس	أستاذ مساعد	0.117	1.000	غير دالة
		أستاذ	*-3.215	0.028	دالة لصالح الأستاذ
	أستاذ مساعد	أستاذ	*-3.331	0.027	دالة لصالح الأستاذ
المحور الأول: (المجال الاجتماعي)	مدرس	أستاذ مساعد	-0.571	1.000	غير دالة
		أستاذ	*-3.329	0.032	دالة لصالح الأستاذ
	أستاذ مساعد	أستاذ	-2.758	0.118	غير دالة

ويمكن تفسير ذلك بأنَّ أعضاء الهيئة التدريسية من ذوي فئة الأستاذ الجامعي يكونون قد قاموا بالعديد من الأبحاث العلمية من أجل الترفُّع في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، أو من أجل المشاركة في المؤتمرات العلمية، وهذا ما جعلهم يحرصون على متابعة العملية التعليمية باستمرار، وإقامة قنوات اتصال مع الباحثين الآخرين والخبراء المحليين والدوليين، ومتابعة كل ما هو جديد من التطورات والأبحاث العلمية؛ وبذلك أصبحوا أكثر اطلاعاً ومعرفة للمعوقات والصعوبات التي تواجهها جامعة دمشق في طريقها لتحقيق التنمية المستدامة.

وقد يعزى ذلك إلى أنَّ أصحاب الرتبة الأكاديمية أستاذ ما زالوا ينظرون لخطوات الجامعة في تلبية متطلبات التنمية المستدامة ليست كافية وهذا يعزى إلى طموحهم في السعي نحو الأفضل.

كما أنَّ أعضاء الهيئة التدريسية الذين هم برتبة أستاذ أكاديمي أصبح لديهم معرفة واطِّلاع أكثر على واقع العمل الأكاديمي في الجامعة مع مرور الوقت، وعلاقة الجامعة بالمجتمع المحيط بها، وبالمؤسسات الاقتصادية في المجتمع، ومتطلبات تطوير البحث العلمي من أجل خدمة وتحقيق التنمية المستدامة في الجَّامعة، حيث إنَّ البحوث والدراسات العلمية تتطلب مهارات لإنجازها، كما تتطلب مهارات وقدرات خاصة من كل باحث لكي يُنجز بحثه، وهذه المهارات المطلوبة لإنجاز وكتابة الأبحاث العلمية تتطور مع مرور الوقت والأيام، فضلاً عن قيام الأستاذ الجامعي بإنجاز العديد من الأبحاث العلمية، وتأليف المقررات الجامعية ونشرها قبل أن يترفَّع ويصل إلى مرتبة الأستاذ الجامعي، وهذا ما أدَّى إلى تطوّر مهاراته في العمل الأكاديمي، وزادت خبرتهم في

تشخيص وتحديد الصعوبات والمعوقات التي تواجهها جامعة دمشق، وتمنعها من تحقيق أهداف التنمية المستدامة لديها.

وتتفق نتيجة البحث الحالي مع نتيجة دراسة صبح (2013) التي أظهرت نتائجها عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول الدور الذي تقوم به الجامعات الفمسطينية بمحافظات غزة في تنمية رأس المال البشري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى إلى متغير (الرتبة الاكاديمية).

وتختلف نتيجة البحث الحالي مع نتيجة دراسة البورنو (2012) التي أظهرت نتائجها وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لدرجة ممارسة الجامعة الإسلامية لدورها في تلبية متطلبات التنمية المستدامة يعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية ولصالح رتبة الأستاذ المساعد فأدنى.

الفرضية الثالثة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات إجابات أفراد عينة البحث على استبانة صعوبات تحقيق التنمية المستدامة وفق متغير عدد سنوات الخدمة.

تمَّ اختبار هذه الفرضية من خلال حساب الفروق بين متوسط درجات أفراد عينة البحث على استبانة صعوبات تحقيق التنمية المستدامة وفق متغير عدد سنوات الخبرة: (5 سنوات فأقل، من 6– 10 سنوات، من 11– 15 سنة، 16 سنة فأكثر)، وذلك باستخدام اختبار تحليل التباين (ANOVA)، وجاءت النتائج على النحو التالي:

الجدول (10) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، للفروق بين إجابات أفراد عينة البحث (أعضاء الهيئة التدريسية) على استبانة صعوبات تحقيق التنمية المستدامة وفق متغير عدد سنوات الخبرة

محاور الاستبانة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	قيمة الاحتمال	القرار
المجال الاقتصادي	بين المجموعات	328.107	3	109.369	3.178	0,026	دالة عند (0,05)
	داخل المجموعات	5093.893	148	34.418			
	المجموع	5422.000	151				
المجال الاجتماعي	بين المجموعات	376.387	3	125.462	3.312	0,022	دالة عند (0,05)
	داخل المجموعات	5606.455	148	37.881			
	المجموع	5982.842	151				
المجال البيئي	بين المجموعات	609.901	3	203.300	3.489	0,017	دالة عند (0,05)
	داخل المجموعات	8623.152	148	58.265			
	المجموع	9233.053	151				
المجال التكنواوجي	بين المجموعات	719.187	3	239.729	2.918	0,036	دالة عند (0,05)
	داخل المجموعات	12159.280	148	82.157			
	المجموع	12878.467	151				
الدرجة الكلية	بين المجموعات	6978.003	3	2326.001	3.843	0,011	دالة عند (0,05)
	داخل المجموعات	89587.675	148	605.322			
	المجموع	96565.678	151				

من خلال الجدول (10) أظهرت النتائج أن قيمة (ف) المحسوبة بلغت (3.843)، والقيمة الاحتمالية بلغت (0.011)، وهي دالة عند مستوى الدلالة (0.05) في إجابات أفراد عينة البحث في استبانة صعوبات تحقيق التنمية المستدامة. **وبالتالي تُقبل الفرضية الحالية:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات إجابات أفراد عينة البحث على استبانة صعوبات تحقيق التنمية المستدامة وفق متغير عدد سنوات الخدمة، وكما يبين اختبار بونفيروني (Bonferroni) لمقارنة الفروق بين المتوسطات، أن الاستجابات جميعها في محاور استبانة صعوبات تحقيق التنمية المستدامة كانت لصالح أعضاء الهيئة التدريسية الذين يمتلكون من سنوات الخدمة (16 سنة فأكثر).

الجدول (11) المقارنات المتعددة بين متوسطات الإجابات على استبانة صعوبات تحقيق التنمية المستدامة

Bonferroni		متوسط الفروق	قيمة الاحتمال	القرار
المجموعة أ	المجموعة ب			
5 سنوات فأقل	من 6- 10 سنوات	-10.437	0.477	غير دالة
	من 11- 15 سنة	-13.471	0.185	غير دالة
	16 سنة فأكثر	*-19.636	0.006	دالة لصالح 16 سنة فأكثر
من 6- 10 سنوات	من 11- 15 سنة	-3.034	1.000	غير دالة
	16 سنة فأكثر	-9.199	0.490	غير دالة
من 11- 15 سنة	16 سنة فأكثر	-6.165	1.000	غير دالة

ويمكن تفسير ذلك بأنَّ أعضاء الهيئة التدريسية الذين لديهم عدد كبير من سنوات الخبرة، أصبح لديهم معرفة واطلاع أكثر على البحوث العلمية مع مرور الوقت، ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة في جامعة دمشق، وتلك الخبرة زادت من قدرات الباحث ومهاراته في القيام بعمل أبحاث أصيلة ومبتكرة، وفيها إضافات جديدة، سواءً أكانت الإضافة الجديدة فكرة جديدة أو أسلوباً جديداً مغايراً للأفكار والأساليب التي تبنّتها البحوث السابقة، كما أصبحت لديهم رؤية بالصعوبات والمعوقات التي يواجهها التعليم المعني بتحقيق التنمية المستدامة.

كما أنَّ عضو الهيئة التدريسية ذوي الخبرة أقدر على رصد المخرجات التِّي تَّم تحقيقها إثر تطبيق التَّعليم من أجل التَّنمية المستدامة في التعليم الجامعي من أجل تعزيز المخرجات المتحقِّقة، والبحث عن الأسباب حول المخرجات التِّي لم تتحقَّق.

وتختلف نتيجة البحث الحالي مع نتيجة دراسة البورنو (2012) التي أظهرت نتائجها وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لدرجة ممارسة الجامعة الإسلامية لدورها في تلبية متطلبات التنمية المستدامة يعزى لمتغير عدد سنوات الخدمة ولصالح أصحاب الخبرة من (5– 10) سنوات.

كما تختلف نتيجة البحث الحالي مع نتيجة دراسة صبح (2013) التي أظهرت نتائجها عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول الدور الذي تقوم به الجامعات الفمسطينية بمحافظات غزة في تنمية رأس المال البشري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى إلى متغير (سنوات الخدمة).

15 . توصيات البحث:

خلص البحث إلى النتائج الآتية: إنَّ متوسط الدرجة الكلية لاستبانة صعوبات تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق كان بدرجة مرتفعة جداً، إذ بلغ المتوسط الحسابي الرتبي لاستجابة أفراد عينة البحث (4.23). وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات إجابات أفراد عينة البحث على استبانة صعوبات تحقيق التنمية المستدامة وفق متغير التخصص الدراسي الجامعي.

وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات إجابات أفراد عينة البحث على استبانة صعوبات تحقيق التنمية المستدامة وفق متغير الرتبة الأكاديمية؛ عدا المحورين الأول والثاني: (المجال الاقتصادي، والمجال الاجتماعي) كانت هناك فروق دالة إحصائياً لصالح أعضاء الهيئة التدريسية من فئة الرُّتبة الأكاديمية (أستاذ). ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات إجابات أفراد عينة البحث على استبانة صعوبات تحقيق التنمية المستدامة وفق متغير عدد سنوات الخدمة لصالح أعضاء الهيئة التدريسية الذين يمتلكون من سنوات الخدمة (16 سنة فأكثر).

بناءً على نتائج البحث خلُصت الباحثة إلى التوصيات الآتية:

1) عقد ورش عمل ودورات تدريبية ومؤتمرات وأبحاث علمية حول محتوى وطرق التَّعليم من أجل التَّنمية المستدامة.

2) زيادة الميزانية المخصصة للبحث العلمي، وتسويق واستثمار نتائج البحوث العلمية بما يخدم عملية تحقيق التنمية المستدامة.

3) أن تتواصل جامعة دمشق مع الجامعات العالمية ومراكز البحوث العالمية، وتعمل على توفير منح بحثية وبعثات خارجية لأعضاء الهيئة التدريسية والطلبة المتميزين، والعمل على التواصل مع الجامعات الأجنبية، التِّي سبق لها وأن أدرجت التَّعليم من أجل التَّنمية المستدامة من خلال برامجها ومساقاتها، والاستفادة من خبراتها.

4) من المفضل أن تقوم جامعة دمشق بمراجعة برامجها الأكاديمية وتخصصاتها الدراسية الجامعية، ومناهجها الدراسية كل فترة من الزمن من منظور حاجة السوق والمجتمع، لتلبية حاجات التنمية المستدامة.

5) إجراء دراسة للتَّعرف إلى درجة تحقُّق مؤشرات التَّعليم من أجل التَّنمية المستدامة في كل كلية من كليات جامعة دمشق على حدة.

قائمة المراجع

. المراجع العربية:

1. أبو مساعد، مريم أحمد. (2016). *درجة تطبيق الجامعات الفلسطينية لإدارة الجودة الشاملة وعلاقتها بدرجة تحقُّق مؤشرات التعليم من أجل التنمية المستدامة.* رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
2. أبو هلال، ماهر محمد. (1998). *مدى توافق التعليم العالي مع سوق العمل المحلي "دراسة تحليلية".* ورقة مقدمة إلى مؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني، سلسلة تقارير الأبحاث رقم (9)، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، الدائرة الاقتصادية، فلسطين.
3. البورنو، أماني فايز محمود. (2016). *دور الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة في تلبية متطلبات التنمية المستدامة لديها وسبل تفعيلها (الجامعة الإسلامية دراسة حالة).* رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
4. توفيق، عبد الرحمن. (2003). الجودة الشاملة. القاهرة: مركز الخبرات المهنية (بميك).
5. الجوزي، جميلة. (2012). *أهمية المحاسبة البيئية في استدامة التنمية.* مقال منشور، جامعة الجزائر.
6. الحافظ، مهدي. (2006). *التنمية المستدامة في ظل الصراع الدائر في العراق.* جريدة الصباح، واشنطن: معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات.
7. حسيني، مريم. (2014). *أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالتنمية المحلية "دراسة حالة بلدية – الحجيرة–".* رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم

السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة–، الجزائر.

8. حلاوة، جمال؛ صالح، علي. (2010). *مدخل إلى علم التنمية*. عمان: دار الشروق.
9. دويكات، خالد عبد الرحيم. (2012). *دور التعليم المفتوح في تحقيق التنمية البشرية في فلسطين*. ورقة مقدمة إلى مؤتمر إدارة الموارد البشرية في المنظمات، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.
10. ديب، ريدة؛ مهنا، سليمان. (2009). التخطيط من أجل التنمية المستدامة. مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد (25)، العدد (1)، دمشق، ص. ص: 1–34.
11. السنبل، عبد العزيز. (2001). دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة. ورقة مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي "الأمن مسؤولية الجميع"، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.
12. شيلي، إلهام. (2014). *دور إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية "دراسة ميدانية في المرسسة الميناائية بسكيكدة"*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحان عباس سطيف، الجزائر.
13. صبح، أحلام عبد الحافظ. (2013). دور الجامعات الفلسطينية في تنمية رأس المال البشري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية التربية، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة.
14. عباس، محمد؛ نوفل، محمد بكر؛ العبسي، محمد مصطفى؛ أبو عواد، فريال محمد. (2007). *مدخل إلى مناهج البحث في التربية وعلم النفس*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

15. علي، أشرف يونس. (2013). *دور البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة – جامعات غزة نموذجاً*. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

16. غنيم، عثمان محمد؛ أبو زنط، ماجدة. (2007). *التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها*. عمان: دار صفاء.

17. فؤاد، جدو. (2008). *التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد وخصوصية الجزائر*. ورقة مقدمة إلى ملتقى التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر "واقع وتحديات"، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

18. قانون تنظيم الجامعات. (2006). وزارة التعليم العالي، سورية.

19. الكردي، زهير محمود. (2017). *استراتيجية مقترحة لتطوير قيادة التغيير في مؤسسات التعليم العالي بمحافظات غزة في ضوء مبادئ التنمية المستدامة "الجامعة الإسلامية دراسة حالة"*. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

20. محمود، يوسف سيد. (2009). *رؤى جديدة لتطوير التعليم الجامعي*. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

21. المصبح، عماد الدين أحمد. (2006). *دور التعليم والتربية وتطور المعرفة التكنولوجية في تحقيق التنمية البشرية*. ورقة مقدمة إلى ورشة العمل حول "تحديات التنمية البشرية في الوطن العربي ودور النقابات في مواجهتها وتوفير فرص عمل للشباب"، الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، دمشق، سورية.

. المراجع الأجنبية:

22. Aluko, Yetunde & Aluko, Ola (2011). Human capital development: Nigeria's greast challenge. *Journal of Sustainable Development in Africa*, Vol.(13),No.(7), P.144-131.

23. Barth, M; Godemann, J; Rieckmann, M; Stoltenberg, U. (2007). Developing Key Competencies for Sustainable Development in Higher Education. *International Journal of Sustainability in Higher Education,* 8(4), 416-430.

24. Ekene, O; Suleh, E. (2015). Role of Institutions of Higher Learning in Enhancing Sustainable Development in Kenya. *Journal of Education and Practice,* 6(16), 1735- 2222.

25. Escrigas, C; Polak, E; Jegede, O. (2011). Promotion of Sustainable Development by Higher Education Institutions in Sub-Saharan Africa. *AJSD*, 4 (3), 17-38.

26. Goodwin, N. (2003). *Five Kinds of Capital-Useful Concepts for Sustainable Development.* Tuftys uni.

27. Mohamedbhai, G. (2015). What Role for Higher Education in Sustainable Development. University World News, Africa. Retrieved: March 5,2016, from: http://www.universityworldnews.com/article.php?st.

28. Muresan, Mihaela; Gogu, Emilia. (2010). Universities—Drivers for regional innovation culture and competitiveness. *US-China Education Review,* Vol.(7), No.(2), P.35-45.

الملحق (1)

مقياس صعوبات تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية

بيانات المستجيب:

التخصص الدراسي الجامعي: علوم إنسانية ☐ علوم تطبيقية وأساسية ☐

الرُتبة الأكاديمية: مدرس ☐ أستاذ مساعد، ☐ أستاذ ☐

عدد سنوات الخبرة: 5 سنوات فأقل ☐ من 6– 10 سنوات ☐

من 11– 15 سنة ☐ 16 سنة فأكثر ☐

م	بنود الاستبانة	النسبة المئوية للإجابة % موافق بدرجة				
		مرتفعة جداً	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
.1	يوجد صعوبة في اقتراح حلول لمشكلات البطالة في المجتمع السوري.					
.2	يوجد ضعف في تبني خططاً اقتصادية لدعم صناعة السياحة في سورية.					
.3	يوجد صعوبة في توجيه النشاط العلمي لأعضاء هيئة التدريس لوضع حلولاً للمشكلات الاقتصادية.					
.4	يوجد ضعف في اطلاع العاملين بالجامعة على آخر المستجدات الاقتصادية.					

.5	يوجد ضعف في الاهتمام بعقد الفعاليات الاقتصادية (مؤتمرات، ورش عمل، أيام دراسية، ...الخ) لدعم الاقتصاد الوطني.					
.6	يوجد ضعف في مشاركة الجامعة في تدريب العاملين في المؤسسات الاقتصادية.					
.7	يوجد ضعف في المساهمة بتطوير قدرات المؤسسات والوزارات المختلفة.					
.8	يوجد ضعف في تقديم الدعم الفني للمؤسسات الاقتصادية الوطنية.					
.9	يوجد ضعف في المشاركة بوضع الخطط الاقتصادية الوطنية التنموية للمجتمع.					
.10	يوجد صعوبة في نشر إدارة الجامعة دراسات عن الوضع الاقتصادي السوري.					
.11	يوجد صعوبة في توفير برامج تعليمية وتدريبية تناسب احتياجات تنمية المرأة.					
.12	يوجد صعوبة في المساهمة بوضع برامج توعوية لحماية الأطفال المحتاجين.					
.13	يوجد صعوبة في توفير الدعم المادي للأنشطة الإبداعية.					
.14	يوجد ضعف في تشجيع أعضاء الهيئة التدريسية لديها لدعم حملات التوعية بالتنمية المستدامة.					
.15	يوجد ضعف في المساهمة بتطوير قدرات العاملين في المؤسسات التعليمية في مجال التنمية المستدامة.					

.16	يوجد ضعف في ربط أهدافها الإستراتيجية بوظيفة خدمة المجتمع.					
.17	يوجد ضعف في تشكيل فرق بحثية لدراسة المشكلات الاجتماعية، وتقديم الحلول المناسبة لها.					
.18	يوجد ضعف في تقديم برامج تدريبية مجانية للمعاقين.					
.19	يوجد صعوبة في دعم البرامج والخطط التي تخفّف من حدة الفقر في المجتمع.					
.20	يوجد ضعف في العمل على تمكين الفئات المهمشة وتأهيلهم اجتماعياً.					
.21	يوجد صعوبة في تقديم منحاً دراسية للطلبة الفقراء لإتاحة الفرصة لهم للإسهام في التنمية المجتمعية.					
.22	يوجد صعوبة في إجراء أبحاث لتوفير مصادر مستدامة للطاقة (طاقة شمسية، طاقة الرياح، ... الخ).					
.23	يوجد صعوبة في مساعدة البلديات في التخطيط لتوسيع شبكات الصرف الصحي.					
.24	يوجد صعوبة في المساهمة في استثمار الموارد البحرية بطريقة صديقة للبيئة.					
.25	يوجد صعوبة في اقتراح حلولاً لإعادة الاستفادة من المياه العادمة.					
.26	يوجد صعوبة في توجيه الطلبة للإسهام في وضع حلول مهنية مناسبة لمشكلات المجتمع البيئية.					

.27	يوجد صعوبة في تقديم استشارات مهنية "صديقة للبيئة" للمؤسسات المحلية.					
.28	يوجد ضعف في تصميم برامج لتنمية مهارات الأفراد في المحافظة على البيئة.					
.29	يوجد ضعف في تعزيز ثقافة الاستثمار الأمثل لموارد البيئة لدى طلبتها.					
.30	يوجد صعوبة في توفير دورات علمية متخصصة لأفراد المجتمع في مجال حماية البيئة.					
.31	يوجد ضعف في التنسيق مع مؤسسات حماية البيئة لتدريب طلبتها على التقنيات المتوفرة وأساليب عملها.					
.32	يوجد ضعف في توجّه البحث العلمي نحو التقليل من مصادر التلوّث البيئي.					
.33	يوجد صعوبة في التواصل مع مراكز البحوث العلمية المحلية والعالمية للاطلاع على المستجدات في مجال البيئة.					
.34	يوجد صعوبة في تنفيذ برامج لتطوير الموارد المائية في الحاضر والمستقبل.					
.35	يوجد نقص في رفد الجامعة للمجتمع المحلي بالكوادر الفنية المؤهلة بما يلبي حاجات المجتمع البيئية.					
.36	يوجد صعوبة في تطبيق نظام التعليم الإلكتروني.					
.37	يوجد صعوبة في توفير عاملين مؤهلين ومختصين ذوي كفاءة عالية في المجال التكنولوجي.					

.38	يوجد ضعف في توعية الطلبة بأهمية التنمية المستدامة من خلال فضائية الجامعة.					
.39	يوجد ضعف في نشر كل ما هو جديد على أجهزة الطلبة النقالة.					
.40	يوجد صعوبة في توفير الشابكة "الإنترنت" بشكل دائم للطلبة والعاملين فيها.					
.41	يوجد ضعف في تنمية قدرات الطلبة في التعامل مع التقنيات الحديثة.					
.42	يوجد صعوبة في توفير الخدمات المتنوّعة للطلبة عبر صفحتها الإلكترونية.					
.43	يوجد صعوبة في توفير قواعد بيانات عالمية للطلبة.					
.44	يوجد ضعف في تشجيع الطلبة على استخدام التقنيات الحديثة في التعليم.					
.45	يوجد ضعف في إتاحة الفرصة للطلبة للإبداع التكنولوجي.					
.46	يوجد ضعف في تشجيع العاملين على توظيف الوسائل التكنولوجية في العملية التعليمية.					
.47	يوجد نقص في توفير الجامعة لشبكة حواسيب حديثة للاستخدام في العملية التعليمية.					
.48	يوجد صعوبة في توظيف التقنيات الحديثة في مرافقها للمساهمة في نشر المعرفة.					

مدى الالتزام بتقييم المخزون وفق المعيار IAS 2 دراسة مسحية على الشركات التجارية والصناعية في محافظة طرطوس.

الباحث: حسن محمد عدره*

مستخلص

يهدف البحث إلى قياس وتحليل مدى التزام الشركات التجارية والصناعية في محافظة طرطوس بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي **IAS 2**، واختبار مدى امتثال الشركات محل الدراسة لمتطلبات الإفصاح حسب المعيار المحاسبي **IAS 2** .

تم الاعتماد على المنهج الوصفي، وتم توزيع استبانة على عينة قصدية من 37 محاسب رئيسي في الشركات محل الدراسة، وتم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي واختبار **T-TEST** ، واختبار تحليل التباين **ANOVA** ، وخلصت الدراسة إلى استنتاجات أبرزها :

1- يوجد مستوى متوسط من الالتزام بتطبيق المعيار المحاسبي **IAS 2** والامتثال لمتطلبات الإفصاح طبقاً له.

2- لا تطبق الشركات محل الدراسة في محافظة طرطوس المعيار المحاسبي الدولي **IAS 2** وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .

* ماجستير في إدارة الجودة، كلية العلوم الإدارية، الجامعة الافتراضية السورية، سورية.
E-mail: hasanadrah86@gmail.com

3- لا تطبق الشركات محل الدراسة في محافظة طرطوس متطلبات الإفصاح المتعلقة بالمخزون وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .

4- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في التزام الشركات محل الدراسة في محافظة طرطوس بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي **IAS 2** .

5- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين الشركات محل الدراسة في محافظة طرطوس في الامتثال لمتطلبات الإفصاح حسب نشاط الأعمال وفق المعيار المحاسبي الدولي **IAS 2** .

الكلمات المفتاحية: المخزون، الإفصاح، المعيار المحاسبي الدولي **IAS 2**، تكلفة المخزون، تقييم المخزون، الوارد أولاً صادر أولاً، سعر المتوسط المرجح.

The extent of compliance with inventory evaluation according to IAS 2 A survey study on commercial and industrial companies in Tartous Governorate.

Hassan Mohamed Adrah*

ABSTRACT

The study aims to measure and analyze the extent to which commercial and industrial companies in Tartous governorate comply with the international accounting standard IAS 2, and test the extent to which the companies under consideration comply with the disclosure requirements of IAS 2.

The analytical descriptive curriculum was relied upon, and a questionnaire was distributed to an intentional sample of 37 key accountants in the companies studied, and descriptive statistical methods were used and T-TEST, ANOVA analysis test, and the most conclusions were:

1- There is an average level of obligation to apply IAS 2 and comply with its disclosure requirements.
2- The companies studied in Tartous governorate do not apply

* **Master of Quality Management, Syrian Virtual University, Syria.**
E-mail: hasanadrah86@gmail.com

IAS 2 in accordance with IFRS.

3- The companies studied in Tartous governorate do not apply inventory disclosure requirements in accordance with IFRS.
4- There are no statistically significant differences in the obligation of the companies under consideration in Tartous to apply IAS 2.
5- There are no statistically significant differences between the companies studied in Tartous governorate in complying with the requirements of disclosure by business activity according to the international accounting standard IAS 2.

Keywords: Inventory, Disclosure, International Accounting Standard IAS 2, Inventory Cost, Inventory Valuation**.** FIFO,WAP.

1-مقدمة.

يعتبر المخزون السلعي أحد العناصر الأساسية في الأصول، ويلقى اهتماماً كبيراً من مسؤولي الإدارة وأطراف الرقابة الداخلية والخارجية، ومن المساهمين والمستثمرين والمؤسسات المنافسة، لما له من تأثير مباشر على الأداء المالي والمركز المالي للشركة، ويعتبر المعيار المحاسبي **IAS 2** جزء من المعايير الدولية للتقارير المالية **(IFRS)** وهو ينظم المعالجة المحاسبية للمخزون، ويحدد إطاراً عاماً لتحديد قيمة المخزون وكيفية عرضه في القوائم المالية . [8]

يعتبر المخزون جزء رئيسي من إجمالي قيمة الأصول المتداولة [4] ، لذلك يعتبر تحديد قيمة المخزون والإفصاح عنه جزء لا يتجزأ من محاسبة المخزون وفق المعيار **IAS 2** ، الذي يحدد مكونات قيمة المخزون وطرق تقييمه.

2-مشكلة البحث:

يعد المخزون بنداً هاماً في الميزانية العمومية، وتعتبر المحاسبة عن المخزون أمراً معقداً في العديد من الشركات تبعاً لحجم النشاط، ونوع الشركة، وبدائل تدفق التكاليف المختلفة، وحسب تصنيفات المخزون، وبالتالي فإن العرض والإفصاح الصحيحين يعدان أمراً أساسياً لمستخدمي القوائم المالية. [8]

ولكون المعيار المحاسبي **IAS 2** يحدد مكونات المخزون وطرق تقييمه، بالتالي يعد الإفصاح عن قيمة المخزون (بعد تحديده وعرضه) جزءاً لا يتجزأ من العمل المحاسبي. وتتحدد مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤلات التالية :

1-هل تطبق الشركات التجارية والصناعية والخدمية في محافظة طرطوس المعيار المحاسبي الدولي **IAS 2** وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

2-هل تطبق الشركات التجارية والصناعية والخدمية في محافظة طرطوس متطلبات الإفصاح المتعلقة بالمخزون وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .

3-هل توجد فروق ذات دلالة احصائية في التزام الشركات التجارية والصناعية والخدمية في محافظة طرطوس بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي **IAS 2** والامتثال لمتطلبات الإفصاح وفق نشاط الأعمال.

3- أهمية البحث:

- يعد البحث – حسب علم الباحث- من الأبحاث القليلة والنادرة في البيئة السورية.
- يعد البحث اسهاماً علمياً في تحديد صيغ التكلفة المستخدمة في الشركات محل الدراسة.
- يعد البحث إسهاماً علمياً في تحديد مدى التزام الشركات محل الدراسة بالإفصاح عن قيمة المخزون طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي **IAS2**.
- تأتي أهمية تقييم المخزون وفق المعيار المحاسبي الدولي **IAS 2** من خلال ما يلي:

1- يمثل المخزون أهم عناصر الأصول الجارية وخاصة في الشركات التي لديها أنواع متعددة من المخزون، مما يزيد من أهمية الإفصاح الملائم لهذه العناصر في الميزانية كونها تحظى باهتمام العديد من الأطراف ذوي العلاقة من مستخدمي القوائم المالية.

2- تعد تكلفة المخزون المباع عنصراً هاماً في قائمة الدخل، فهو يؤثر في نتيجة السنة المالية بالربح أو الخسارة.

3- تساعد عملية التقييم في معرفة دقة رقم المخزون الظاهر في القوائم المالية في نهاية السنة، من حيث الدقة في تحديد أسعار المخزون وطرق تقييمه والتعرف على طرق الجرد المتبعة.

4- أهداف البحث.

يهدف البحث لتحقيق ما يلي:

1- قياس وتحليل مدى التزام الشركات التجارية والصناعية والخدمية في محافظة طرطوس بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي **IAS 2** .

2- قياس وتحليل مدى التزام الشركات التجارية والصناعية والخدمية في محافظة طرطوس بمتطلبات الإفصاح طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي **IAS 2** .

3- تقديم مقترحات وتوصيات تسهم في تحسين عملية تدقيق دورة الانتاج والمخزون وفق المعيار المحاسبي الدولي **IAS 2** .

5- فرضيات البحث.

ينطلق البحث من الفرضيات التالية:

1- لا تطبق الشركات التجارية والصناعية والخدمية في محافظة طرطوس المعيار المحاسبي الدولي**IAS 2** وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .

2- لا تطبق الشركات التجارية والصناعية والخدمية في محافظة طرطوس متطلبات الإفصاح المتعلقة بالمخزون وفق المعيار المحاسبي الدولي **IAS 2**.

3- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في التزام الشركات التجارية والصناعية والخدمية في محافظة طرطوس بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي **IAS 2** .

4- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين الشركات التجارية والصناعية والخدمية السورية في محافظة طرطوس في الامتثال لمتطلبات الإفصاح حسب نشاط الأعمال وفق المعيار المحاسبي الدولي **IAS 2**.

6- حدود البحث :

الحدود الموضوعية: اقتصر البحث على تقييم المخزون، ومدى الالتزام بمتطلبات الإفصاح في ضوء المعيار المحاسبي الدولي **IAS 2**.

الحدود المكانية : تمثلت في عينة من الشركات التجارية والصناعية في محافظة طرطوس.

الحدود الزمنية تمت هذه الدراسة خلال النصف الثاني من العام 2023.

7- منهج البحث:

تم إنجاز الجانب النظري للبحث اعتماداً على المنهج الوصفي، من خلال أبرز ما ورد في الكتب والمراجع العربية والأجنبية، والبحوث العلمية والمقالات والدوريات المنشورة في مجال البحث. وتم إنجاز الجانب التطبيقي من خلال دراسة عينة قصدية من الشركات الصناعية والتجارية والخدمية في محافظة طرطوس، من أجل الحصول على المعلومات اللازمة للإجابة عن مشكلة البحث اعتماداً على الزيارات، والملاحظة الميدانية، والمقابلات الشخصية، وتوزيع استبانة على المحاسبين الرئيسيين في الشركات محل الدراسة.

8- أدوات جمع البيانات

المصادر الثانوية لجمع البيانات :

1. المنشورات الرسمية، والمنشورات العلمية المحكمة التي تناولت مواضيع المعيار المحاسبي الدولي **IAS 2** ، المخزون، الإفصاح، المعايير الدولية للتدقيق، تدقيق المخزون، وعدداً من رسائل الماجستير و الدكتوراه التي تم نشرها في المجلات العلمية المحكمة .
2. المراجع و الكتب و المجلات و الدوريات العلمية المحكمة العربية و الأجنبية .
3. مصادر الكترونية: وتتضمن شبكة الانترنت وما توفره من مواقع علمية متخصصة ومكتبات، ومجلات الكترونية استفاد منها الباحث في إغناء محتوى بحثه العلمي .

المصادر الأولية لجمع البيانات :

أ- مقابلة غير موجهة (حرة غير مقننة): من خلال لقاء الباحث مع أفراد عينة البحث بشكل مباشر، ضمن أماكن عملهم في الشركات، قبل وأثناء توزيع الاستبانة، و إيضاحه للمعيار **IAS 2**، وطرق تقييم المخزون، والتكاليف المستبعدة من تكلفة المخزون، وما يتوجب الإفصاح عنه من تكلفة المخزون في القوائم المالية، وما يتم الاعتراف به، وتوجيه الاستفسارات والتساؤلات المرتبطة بالحصول على الإجابات المطلوبة على تساؤلاته ، وتسجيل الانطباعات الضرورية.

ب- الاستبيان : تم إعداد الاستبيان و توجيهه إلى عينة البحث للإجابة عليه.

9- الطرق والأساليب الإحصائية المستخدمة في تلخيص البيانات و تحليلها

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في التحليلات الإحصائية المختلفة، أما الأساليب الإحصائية المستخدمة كانت على النحو التالي :

1. معامل الارتباط بيرسون لقياس صدق أداة الدراسة .
2. النسبة المئوية والمتوسط المرجح والانحراف المعياري ، لبيان الاتجاه حول تطبيق المعيار المحاسبي الدولي **IAS 2** ، والإفصاح عن المخزون في القوائم المالية.

3. اختبار T لمتوسط عينة واحدة One Sample T- Test ، لاختبار فرضيات البحث الأولى والثانية.
4. اختبار ONE WAY ANOVA لاختبار فرضيات البحث الثالثة والرابعة.

10-الدراسات السابقة :

1- دراسة (Epizitone,nxumalo,2021) [9]

The Enactment and Critique of International Accounting Standard Two

(تشريع ونقد المعيار المحاسبي الدولي 2)

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر تطبيق المعيار المحاسبي **IAS 2** على التقارير المالية للشركات مع التركيز على قوائم الجرد، وتمت الدراسة على الشركات الكبرى في جنوب أفريقيا.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بأسلوب الدراسة الميدانية، وتم تدقيق التقارير المالية للتأكد من الإفصاح عن المخزون وعرضه وفقاً للمعيار المحاسبي **IAS 2** . وتوصلت الدراسة إلى استنتاجات أبرزها :

1- توجد اختلافات في طرق تقييم المخزون، وكذلك اختلافات في تطبيق **IFRS IAS 2** و تطبيق **GAAP** في الشركات محل الدراسة.
2- الإفصاح عن المخزون في القوائم المالية له تأثير مباشر على ملاءة الشركة، فقد كانت بعض الشركات تمتثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير وبعضها الآخر يقوم بشطب المخزون من بيان الدخل الشامل ويدخله ضمن بنود ذات صلة بالسياسة المحاسبية للشركة وفق وجهة نظر الإدارة، حيث يتم زيادة تكلفة المخزون المباع بشكل كامل ليكون ذو تأثير على بيان الدخل والعلاقة الإجمالية مع الموردين.
3- للمعيار المحاسبي **IAS 2** أثر مباشر على الأداء المالي والمركز المالي للشركة تبعاً لطريقة تحديد وتقييم المخزون.

2- دراسة (Polachová,2019) [18]

Compliance with IAS 2 in consolidated financial statements of PSE listed companies

(الامتثال لمعيار المحاسبة الدولي 2 في البيانات الموحدة للشركات المدرجة في البورصة PSE)

هدفت الدراسة لتدقيق مدى الامتثال للمعيار المحاسبي **IAS 2** في التقارير السنوية الموحدة للشركات التشيكية المدرجة في البورصة.

تمت الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بأسلوب الدراسة الميدانية، وتم اجراء التدقيق على البيانات المالية الموحدة للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية في التشيك، وخلصت الدراسة إلى استنتاجات أبرزها:

1- يوجد ارتباط بين مجموع المخزون ومجموع الأصول.

2- لا يوجد ارتباط معنوي بين عدم الامتثال لمتطلبات المعيار المحاسبي **IAS 2** ومجموع الأصول، ولا مع مجموع المخزونات.

3- إن الشركات محل الدراسة لم تمتثل لثلاثة متطلبات على الأقل من متطلبات المعيار المحاسبي الدولي **IAS 2** في بياناتهم المالية، وخاصة فيما يتعلق بسبب تخفيض المخزون، وعرض المخزون المرهون، والتي لم يتم ذكرها في البيانات الموحدة.

3- دراسة (عمومن، 2019) [5]

العوامل المؤثرة على اختيار طرق تقييم المخزون السلعي- دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية لسنة 2019.

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على اختيار طرق تقييم المخزون السلعي لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وأهمية ذلك في التأثير على الصورة الصادقة للقوائم المالية في ضوء اعتماد النظام المحاسبي المالي المطبق في المؤسسات الجزائرية على طريقتين هما **FIFO**، المتوسط المرجح ، وهذا حسب المعيار المحاسبي الدولي

IAS 2 ، وقد شملت العينة مؤسسات صناعية وتجارية وخدمية في مختلف أرجاء ولاية ورقلة ومقاطعة حاسي مسعود في الجزائر.

اعتمدت الدراسة على المنهج لوصفي التحليلي، بأسلوب الدراسة الميدانية، وتم إجراء مقابلات مع عينة الدراسة وخلصت الدراسة إلى استنتاجات أبرزها:

1- تختار المؤسسات محل الدراسة طريقة تقييم المخزون بما يتناسب مع معدل دوران المخزون، مع مراعاة ارتفاع أو انخفاض هذا المعدل، وكيف يكون أثره على المؤسسة.

2- جميع المؤسسات محل الدراسة تطبق عند تقييم مخزونها كل من طريقتي المتوسط المرجح، **FIFO** ، حسب ما ينص عليه النظام المحاسبي المالي، لكونها تعطي أقرب صورة حقيقية عن المخزون السلعي.

3- يتم اختيار طريقة **FIFO** في المؤسسات محل الدراسة التي تطبقها، لكونها تسعى إلى إظهار مستويات مرتفعة من الأرباح مقارنة بطريقة المتوسط المرجح، إضافة لكونها طريقة منظمة ومنطقية تتناسب مع طبيعة المخزون.

4- يتم اختيار طريقة المتوسط المرجح لكونها تحد من أثر تقلبات الأسعار (صعوداً و هبوطاً).

وأبرز توصيات الدراسة كانت : ضرورة اختيار سياسة تقييم معينة تتناسب مع طبيعة نشاط المؤسسة ونوعية مخزونها وعدم اللجوء إلى تغييرها من عام لآخر.

4- دراسة (Daraghma,2018) [8]

Expectation Gap In Applying The IAS 2 [Inventories]: Evidence From Palestine

(فجوة التوقع في تطبيق معيار المحاسبة الدولي 2 (المخزون) : أدلة من فلسطين)

هدفت الدراسة إلى تحديد وقياس مستوى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي **IAS 2** بالطريقة المعتمدة في الشركات التجارية والصناعية الفلسطينية. وتدقيق مدى الامتثال لمتطلبات الإفصاح الواردة في المعيار **IAS 2** .

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بأسلوب الدراسة الميدانية، وتم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة . وخلصت الدراسة إلى استنتاجات أبرزها :

1- الشركات الصناعية العامة تطبق سياسات وطرق محاسبة المخزون بالطريقة المعتمدة على عكس الشركات الخاصة .

2- لا يتم الالتزام من قبل الشركات محل الدراسة بمتطلبات الإفصاح وفق المعيار المحاسبي الدولي **IAS 2** .

- **التمييز بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة :**

تتحدد أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة بما يلي :

1- تمت الدراسة الحالية في الجمهورية العربية السورية ، وشملت عينة الدراسة شركات تجارية وصناعية وخدمية في محافظة طرطوس.

2- توضح الدراسة الحالية مدى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي **IAS 2** والالتزام بمتطلباته في الشركات محل الدراسة.

3- توضح هذه الدراسة مدى الامتثال لمتطلبات الإفصاح عن المخزون وفق المعيار **IAS 2** في البيانات المالية للشركات محل الدراسة.

4- توضح الدراسة ما إذا كانت هناك اختلافات جوهرية بين الشركات في تطبيق المعيار **IAS 2**.

5- توضح الدراسة ما إذا كانت هناك اختلافات جوهرية بين الشركات في الامتثال لمتطلبات الإفصاح المتعلقة بالمخزون وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .

6- توضح الدراسة ما إذا كانت هناك اختلافات جوهرية بين الشركات في الامتثال لمتطلبات الإفصاح المتعلقة بالمخزون حسب نشاط الأعمال وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

11-الإطار النظري للبحث .

11-1 المخزون وفق المعيار المحاسبي IAS 2 [11]

يهدف المعيار المحاسبي الدولي **IAS 2** إلى تحديد ووصف المعالجة المحاسبية للمخزون من حيث مقدار التكلفة التي ستعتبر كأصل ليتم ترحيلها ثم الاعتراف بالإيرادات المرتبطة بها.

يطبق هذا المعيار على جميع قوائم الجرد باستثناء :

- الأدوات المالية المرتبطة بالمعيارين **IAS 32** ، **IFRS 9** .
- الأصول البيولوجية المرتبطة بالنشاط الزراعي والمنتجات الزراعية في نقطة الحصاد، كونها مرتبطة بالمعيار **IAS 41** .

ووفقاً لهذا المعيار يكون للمفاهيم التالية المعاني الموضحة وفق ما يوضح الجدول (1)

الجدول (1) تعريف لمفهوم المخزون وقيمه وفق المعيار IAS 2 .

المصطلح	المعنى
المخزونات Inventories	هي الأصول : • المحتفظ بها برسم البيع في سياق الأعمال الطبيعي . • قيد الانتاج من اجل البيع . • في شكل مواد خام أو لوازم يتم استخدامها في عملية الانتاج او تقديم الخدمات.
صافي القيمة القابلة للتحقق Net Realisable Value	سعر البيع المقدر في سياق العمل الطبيعي مطروحا منها التكاليف المقدرة للإنجاز والتكاليف المقدرة اللازمة لإتمام البيع.
القيمة العادلة Fair Value	المبلغ الذي سيتم استلامه مقابل بيع اصل او تسوية التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق بتاريخ القياس .

المصدر : إعداد الباحث استناداً إلى [11]

وهنا يمكن التمييز حسب هذا المعيار بأن :

- صافي القيمة القابلة للتحقق : تشير إلى صافي المبلغ الذي تتوقع المنشأة تحقيقه من بيع المخزون في سياق الأعمال الطبيعي.
- القيمة العادلة: تشير إلى مفاضلة بين السعر الذي تتم عنده معاملة بيع المخزون في السوق ، أو السعر الأكثر ربحاً للمخزون بين المشاركين في السوق بتاريخ القياس الأول الخاص بالمنشأة.
- إن سعر القيمة العادلة لا يساوي صافي القيمة القابلة للتحقق، والقيمة العادلة يكون منقوصاً منها تكاليف البيع.

11-2 مفهوم المخزون.

وفقاً لـ **IFRS** فإن المخزونات تعتبر أصول محتفظ بها للمبيعات في سياق العمل الطبيعي للمنشأة، أو للاستخدام في عملية الانتاج ليصار إلى بيعها فيما بعد، أو تكون على شكل مواد ولوازم يتم استهلاكها في عملية الانتاج أو تقديم الخدمات. [17]

وحسب المعيار **IAS 2** يشتمل المخزون على: [11]

- البضائع التي تم شرائها من تجار التجزئة والمحتفظ بها لإعادة البيع أو الأراضي والممتلكات الأخرى المحتفظ بها لإعادة البيع .
- السلع التامة الصنع المنتجة أو الجاري انتاجها: وتشمل المواد والتوريدات التي تنتظر استخدامها في عملية الانتاج، والتكاليف المصروفة للوفاء بالعقد مع العميل والتي لا ينتج عنها مخزون.
- أصول في نطاق معيار أخر : يتم المحاسبة عنها وفقاً للمعيار الدولي **IAS 15** الإيرادات المبرمة مع العملاء.

وقد يتم يشتمل المخزون على أنواع أخرى وفق النظام الانتاجي وفق ما يلي : [2]

1. المخزون من المواد الأولية : وهي المدخلات الأساسية للإنتاج، وهي التي يجري عليها عمليات التحويل لتشكيل المنتج.

2. المخزون تحت التشغيل: وهو الذي ينتج من طبيعة العملية الصناعية أو الانتاجية، ويتمثل في المفردات غير الكاملة ، والتي مازالت في مرحلة التصنيع.
3. المخزون من المنتجات التامة: وهو الذي يحقق التوازن بين طلبات العملاء والطاقة الانتاجية، ويتكون من المنتجات التامة داخل النظام الانتاجي، أو من المنتجات التي تم شراؤها بقصد إعادة بيعها.
4. المخزون من المعدات وقطع الغيار: ويتضمن الآلات والتجهيزات والناقلات، اضافة إلى قطع الغيار اللازمة .
5. المخزون من الأجزاء: ويتمثل في المعدات، والحوامل، والمقاييس، والموازين، والمهمات، والنفايات والتغليف.

11-3 تكلفة المخزون.

يتم قياس المخزون وفق المعيار **IAS 2** بسعر التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل.

وتشتمل تكلفة المخزون على جميع تكاليف الشراء وتكاليف التحويل والتكاليف الأخرى المصروفة للوصول بالمخزون إلى موقعه الحالي وحالته الحالية . [11]

وهنا لابد من الإشارة إلى أنه يمكن اعتبار البضائع (المسجلة كمخزون) أصلاً من أصول المنشأة عندما تحصل على الملكية القانونية لهذه البضائع، لذلك كقاعدة عامة تعتبر البضائع (المسجلة كمخزون) ملكاً للمشتري ، عدا الحالات التالية : [3]

- البضاعة في الطريق ويستثنى منها التي تكون شروط تسليمها مكان البائع فتسجل ضمن المشتريات في نهاية الدورة المالية.
- بضاعة الأمانة.
- اتفاقيات بيع خاصة : يعتبر نقل ملكية البضاعة هو القاعدة الأساسية العامة المستخدمة لتضمين البضائع كعنصر من عناصر المخزون السلعي ، ويستثنى من ذلك :

أ- البيع مع الاتفاق على إعادة الشراء.

ب- البيع مع معدل مردودات مرتفع.

ت- البيع بالتقسيط.

11-3 تقييم المخزون

تعتبر طرق تقييم المخزون ذات أثر كبير على البيانات المالية للمؤسسة، وبدون طرق دقيقة لتقييم المخزون يمكن أن يحدث مبالغة في تقييم المخزون أو مبالغة في تقدير صافي ربح الشركة، وكذلك التأثير على مبلغ دفع الضرائب. يتم تحديد طريقة تقييم المخزون التي تستخدمها المؤسسة من خلال عدد من الأسباب، وتشمل التضخم، والاختلافات في خصومات الكمية، والتغيرات المتكررة في أسعار السلع، والشراء من موردين مختلفين، وكذلك طبيعة العناصر أو المنتج وإلى حد ما يتأثر الاختيار تبعاً لسياسة إدارة المنظمة، وإن عدم التعامل مع تقييم المخزون بشكل واضح يمكن أن يؤدي إلى تعريض الوضع المالي للمنشأة (سيولة وربحية) إلى الخطر. [15]

وفقاً لـ **Needles and Powers (2012)** تعد قيمة المخزونات هي نتيجة قياسين : الكمية والتكلفة، وتتمثل الخطوة الأولى في التقييم المناسب للمخزون في تحديد المخزون المادي الذي ينتمي للشركة، لذلك يجب حساب المخزونات إما على أساس دوري أو تتبع المخزونات بناء على المشتريات والمبيعات من أجل التحديد الدقيق لكمية المخزونات. [16]

وهنا نشير إلى أن IAS 2 يهدف إلى تحقيق أكبر قدر من التوحيد في قياس المخزون وتحسين الإفصاح عن طرق تقييم المخزون المتبعة.

وعند المحاسبة عن المخزون يجب الأخذ بعين الاعتبار نوعين من المنشآت : [3]

1- المنشآت التجارية : غالباً ما تكون جملة أو تجزأه، ويكون لديها نوع واحد من المخزون ، يعرف عادة بالمخزون السلعي التجاري ، إض أنها بضائع تم شرائها من أجل إعادة بيعها.

2- المنشآت الصناعية: غالباً ما يكون لديها تصنيفات للمخزون السلعي :

- مواد أولية (خام).

- مواد تحت التصنيع.
- مواد تامة الصنع.

وفق IAS 2 يمكن استخدام تقنيات لقياس تكلفة المخزون ، مثل طريقة التكلفة المعيارية أو طريقة البيع بالتجزئة.

التكلفة المعيارية : تعتمد هذه الطريقة نظام تقدير التكاليف الذي يتتبع التكاليف المباشرة إلى المخزون بضرب الأسعار المعيارية بالكميات المعيارية والمخصصات .

البيع بالتجزئة :

غالباً ما تستُخدم طريقة البيع بالتجزئة في صناعة البيع بالتجزئة لقياس مخزونات أعداد كبيرة من العناصر المتغيرة بسرعة مع هوامش ربح مماثلة والتي يكون من غير العملي استخدام طرق تقدير التكاليف الأخرى . [11]

11-4 تحديد تكلفة المخزون

11-4-1 صيغة التكلفة

يعني التعريف المحدد للتكلفة أن تكاليف معينة تنُسب إلى عناصر محددة من المخزون، وهذا بالنسبة للعناصر التي يتم فصلها لمشروع معين ، بغض النظر عما إذا تم شراؤها أو إنتاجها. [11]

وتعد طريقة التعريف المحدد للتكلفة ممارسة شائعة في الشركات التي لديها عناصر فريدة وعالية القيمة مثل شركات السيارات وشركات المجوهرات والاثاث المصنوع حسب الطلب، إلا أن هذه الطريقة تصبح غير عملية اذا كانت العناصر الموجودة في المخزن قابلة للتبادل، حينها يتم اللجوء إلى احدى الطرق المتعارف عليها كالوارد أولاً صادر أولاً **(FIFO)**، أو سعر المتوسط المرجح **(WAP)**. [16]

إن اختيار طريقة حساب التكلفة هو أداة اتخاذ القرار الاستراتيجي، فتكلفة المخزون تؤثر بشكل مباشر على قيمة البضائع المباعة، وبالتالي ربح الفترة المحاسبية، والأرباح

المرتفعة مرغوبة لكونها تؤدي إلى دفع مبلغ أعلى للضرائب، ويجوز للمنشأة اختيار الطريقة التي من شأنها أن تؤدي إلى إظهار صافي الربح أعلى أو أدنى. [7] [12]

11-4-2 صافي القيمة القابلة للتحقق (NRV)

تستند تقديرات صافي القيمة الممكن تحقيقها إلى الدليل المتاح الأكثر موثوقية وقت إجراء التقديرات للمبلغ المتوقع أن يحققه المخزون، تأخذ هذه التقديرات في الاعتبار تقلبات الأسعار أو التكلفة المتعلقة مباشرة بالأحداث التي وقعت بعد نهاية الفترة إلى الحد الذي تؤكد فيه هذه الأحداث الظروف القائمة في نهاية الفترة. كما تأخذ تقديرات صافي القيمة الممكن تحقيقها في الاعتبار الغرض من الاحتفاظ بالمخزون. [7]

وتكون الحالات التي يكون فيها صافي القيمة الممكن تحقيقها أقل من التكلفة، هي الحالات التي يكون فيها هناك [7] [10]

- زيادة التكاليف أو انخفاض سعر البيع.
- التدهور المادي للمخزون.
- تقادم المنتجات.
- قرار كجزء من استراتيجية تسويق الشركة لتصنيع وبيع المنتجات بخسارة.
- أخطاء في الإنتاج أو الشراء.

يجب تحديد سياسات إدارة المخزون الخاصة بالمؤسسة وفقاً لخصائص المؤسسة الخاصة . ترتبط طريقة التسعير في المخزون ارتباطاً وثيقاً بالإدارة المسؤولة عن مخزون المؤسسة ، لذلك من الضروري جداً اختيار طريقة تتوافق مع خصائص المخزون في المؤسسة، يمكن لغالبية الشركات باستخدام طريقة **FIFO** ، وطريقة المتوسط المرجح من خلال مراعاة خصائص المخزون نفسه تبسيط اجراءات التسعير وتقليل تكلفة المؤسسة إلى حد ما . [15]

وتجدر الاشارة أنه: [10]

1) يتم تخصيص تكلفة مخزون البنود غير القابلة للتبادل عادة والسلع أو الخدمات المنتجة والمقسمة لمشاريع محددة باستخدام تعريف محدد لتكاليفها الفردية.
2) إذا تم شراء دفعات مختلفة من المخزون في أوقات مختلفة خلال العام وبأسعار مختلفة ، فقد يكون من المستحيل تحديد العناصر التي لا تزال محتفظ بها في نهاية العام بدقة ، وبالتالي ، تكلفة الشراء الفعلية للبضائع.
3) يتم تقييم المخزون على أساس التكلفة أو صافي القيمة الممكن تحقيقها أيهما اقل ، ويمثل **NRV** سعر البيع المقدر في سياق العمل العادي ناقصاً التكاليف المقدرة للإكمال ومصاريف البيع المقدرة.
4) بأخذ التطورات الأخيرة في تقييم المخزون بعين الاعتبار ، يتم الاعتراف بالمخزون مبدئياً بالتكلفة .

11-4-3 الوارد أولاً يصرف أولاً (FIFO) :

تفترض صيغة **FIFO** أن بنود المخزون التي تم شراؤها او انتاجها أولاً يتم بيعها أولاً، وبالتالي فإن العناصر المتبقية في المخزون في نهاية الفترة هي العناصر التي تم شراؤها أو إنتاجها مؤخراً [7]، تُعتبر هذه الطريقة مناسبة للمنشآت التي تنتج وتوزع منتجات ذات مدة صلاحية محدودة مثل الأطعمة، والمشروبات، أو المستحضرات الصيدلانية. [13]

تعتمد قيمة المخزون حسب طريقة **FIFO** : على تكلفة العناصر المشتراة في أقرب وقت ممكن في الفترة المحاسبية، ومن المتوقع حسب هذه الطريقة أن تكون تكلفة المخزون أقل للسلع المباعة، وقيم ربح أعلى . [10]، [12]

ويجب على المنشأة التي تستخدم **(FIFO)** أن تتبع نفس صيغة التكلفة لجميع المخزونات ذات الطبيعة والاستخدام المماثل للمنشأة . إلا أنه بالنسبة للمخزونات ذات الطبيعة أو الاستخدام المختلف ، قد يكون هناك ما يبرر معادلات التكلفة المختلفة. [7]

يوضح الجدول (2) ملخص حول طريقة **FIFO**.

الجدول (2) ملخص طريقة FIFO

الحالة	طريقة FIFO
تدفق المواد	يتبع التدفق الفعلي للمواد مما يجعله اختيارا منطقياً.
تضخم اقتصادي	اذا زادت التكاليف تتزايد القيمة، حيث أن العناصر الأولى هي المباعة وهي الاقل تكلفة ، وبالتالي تنخفض تكلفة البضاعة المباعة، ويتم الإفصاح عن مزيد من الأرباح، وبالتالي دفع مبلغ أكبر من ضرائب الدخل على المدى القصير.
انكماش	اذا كانت التكاليف تتناقص فان العناصر الأولى المباعة هي الأغلى ثمناً، وبالتالي تزداد تكلفة البضائع المباعة، ويتم الإفصاح عن أرباح أقل، وبالتالي دفع مبلغ أقل من ضرائب الدخل على المدى القصير.
تقارير المالية	لا توجد قيود على استخدام هذه الطريقة سواء **GAAP** ، أو **IFRS**
حفظ السجلات	عدد قليل من سجلات حفظ المخزون اللازمة للتتبع.
الإفصاح عن التغيرات	نادراً ما يكون هناك أي ارتفاعات أو انخفاضات غير عادية في تكلفة البضائع المباعة والتي تنتج عن اضافتها إلى أصناف المخزون القديمة.
التوجه	موجهة نحو الميزانية العمومية .

من إعداد الباحث استناداً لدراسة [17]

هذا وتعد طريقة **FIFO** أقرب إلى التدفق الفعلي للمنتجات لمعظم المؤسسات لذلك تعتبر أكثر ملائمة للتدفق الفعلي للمخزون، مما يفيد إدارة المخزون في المؤسسات، ويجعل رصيد المخزون أقرب إلى القيمة السوقية، لكن الاستخدام الفعلي لهذه الطريقة أقل تكراراً من استخدام طريقة المتوسط المرجح. [15]

11-4-4 متوسط التكلفة المرجح (WAP)

تعتبر طريقة **WAP** مناسبة عندما يتكون المخزون من وحدات متجانسة، وقابلة للتبادل، ولا تتبع نمطاً محدداً للتدفق المادي، وبموجب هذه الطريقة تكون القيمة المخصصة للمخزون هي متوسط تكلفة جميع عناصر المخزون المتاحة للبيع خلال الفترة المحاسبية، وبالتالي فهذه الطريقة تسهم في التخفيف من التقلبات في تكلفة المخزون. [16]

يتم تحديد حساب تكلفة المخزون باستخدام متوسط السعر المرجح محسوباً بقسمة التكلفة الإجمالية للبنود على العدد الإجمالي لهذه البنود . ويتم إعادة حساب السعر على أساس دوري أو عند استلام كل شحنة إضافية، وإزالة العناصر التي تم إخراجها من المخزون بمتوسط التكلفة المرجح السائد. [10]

تستند طريقة **WAP** على تكلفة الأصناف وهي تمثيل جيد للقيمة، اذ لا تتغير أسعار شراء الأصناف كثيراً خلال الفترة المحاسبية . وبموجب هذه الطريقة يتم تحديد تكلفة كل عنصر من المتوسط المرجح لتكلفة العناصر المماثلة في بداية الفترة وتكلفة العناصر المماثلة التي تم شراؤها أو إنتاجها خلال الفترة، ويمكن حساب المتوسط على أساس دوري ، أو عند استلام كل شحنة إضافية ، حسب ظروف المنشأة، وحسب دراسة [17] تتحدد مزايا هذه الطريقة في ما يلي :

- تسوية التقلبات في أسعار المواد.
- لا يقتصر استخدام هذه الطريقة على المواد ذات الأسعار الثابتة.
- تقدم مؤشراً عادلاً لقيم المخزون.

إلا أن **Abdullahi (2011)** قدم بعض العيوب حول هذه الطريقة منها :

- يصعب تطبيقها .
- صعوبة التحكم بالأسعار وخاصة في المنازل العشرية.

- فيما يتعلق بقضايا الانتاج قد لا تعبر هذه الطريقة عن القيم الاقتصادية الحقيقية الحالية.

وتوضح الدراسات أن" 33% من الشركات الأوروبية تستخدم طريقة **FIFO** ، بينما 56% من الشركات تستخدم طريقة المتوسط المرجح، و11% تستخدم الجمع بين الطريقتين". [15]

وهنا نشير أنه لا يوجد أسلوب معين يتفوق على أخر في تقييم تكلفة المخزون من الناحية المفاهيمية ، إذ أن اختيار الطريقة الأنسب يجب أن يكون تبعاً لطبيعة العمل والآثار المالية المترتبة وتكلفة التنفيذ ، والشركات تختار الطريقة الأنسب لها ضمن ثلاثة عوامل هي: أثر كل طريقة على قائمة الدخل، والميزانية العمومية، وضريبة الدخل، مما يعني أن أساليب تقييم المخزون لها تأثير كبير على البيانات المالية. [16]

11-5 الاعتراف بتخفيض قيمة المخزون.

ووفقا لمبدأ المحافظة المعمول به في **GAAP** لا يمكن أن تكون قيمة المخزون المسجلة في البيانات المالية أعلى مما هو متوقع للحصول عليه نتيجة استخدامها أو بيعها، وهذا يتوافق مع **IAS 2** الذي يتطلب تسجيل قيمة المخزون إما بالتكلفة أو بصافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل .

وهنا نشير أنه وفق المعيار **IAS 2** يتم الاعتراف بتخفيض قيمة المخزون، في حين أن **GAAP** تتطلب فقط الإفصاح . [18]

يجب عدم عرض المخزون في البيانات المالية للمنشأة بأعلى من صافي القيمة القابلة للتحقق (NRV) في نهاية الفترة المحاسبية ، اذ يجب تقييم انخفاض قيمة المخزون وإلا اعتبر ذلك غشاً في البيانات المالية كونه لا يراعي خسارة قيمة المخزون المحاسبي. [12]

قد تنخفض قيمة المخزون بعد الاعتراف الأولي بها وفق الحالات التالية: [7] [12]

- الأضرار.
- تصبح قديمة جداً.
- انخفاض سعر البيع.
- زيادة تكاليف الإنجاز والمبيعات : حيث يجب عدم عرض المخزون في البيانات المالية للمنشأة بأعلى من صافي القيمة القابلة للتحقق في نهاية كل فترة محاسبية، وبالتالي يجب تقييم انخفاض قيمة المخزون، وإلا اعتبر ذلك نوعاً من الاحتيال.
- قد تتسبب عوامل الصناعة في حدوث أخطاء جوهرية في المخزون كالتقييم الخاطئ، وتقادم المخزون بسبب التغيرات التكنولوجية والتي تعد عوامل خطر رئيسية في الصناعة .

11-6 الإفصاح عن المخزون. [9] [11] [18]

تعتبر المعلومات حول القيم الدفترية المحتفظ بها في التصنيفات المختلفة للمخزون ومدى التغيرات في هذه الأصول مفيدة لمستخدمي البيانات المالية .

ويتكون مقدار المخزون المعترف به كمصروف خلال الفترة ، والذي يشار إليه غالباً بتكلفة المبيعات، من التكاليف المدرجة سابقاً في قياس المخزون الذي تم بيعه ونفقات الإنتاج غير الموزعة والمبالغ غير العادية لتكاليف الإنتاج للمخزون . قد تضمن ظروف المنشأة أيضاً تضمين مبالغ أخرى ، مثل تكاليف التوزيع.

تتبنى بعض المنشآت نموذجاً للربح أو الخسارة ينتج عنه مبالغ يتم الإفصاح عنها، وتختلف عن تكلفة المخزون المعترف بها كمصروف خلال الفترة، بموجب هذا النموذج، تقدم المنشأة تحليلاً للمصروفات باستخدام تصنيف يعتمد على طبيعة المصروفات . في هذه الحالة ، تفصح المنشأة عن التكاليف المعترف بها كمصروفات للمواد الخام و المواد

الاستهلاكية وتكاليف العمالة والتكاليف الأخرى مع مبلغ صافي التغيير في المخزون للفترة.

تحدد المعايير المحاسبية IAS الحد الأدنى من ارشادات الإفصاح التي تلتزم الشركات باتباعها ومع ذلك فإن IAASB و IFAC قلقون من أن بعض الشركات تدعي الامتثال لمعايير المحاسبة الدولية، وقد لا تمتثل في لواقع لجميع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية. [6]

يرتبط الإفصاح حسب المعيار IAS 2 بما يلي : [11]

- السياسات المحاسبية المتبعة في قياس المخزون ، بما في ذلك معادلة التكلفة المستخدمة .
- إجمالي المبلغ المسجل للمخزون، والمبلغ المسجل في التصنيفات المناسبة للمنشأة.
- المبلغ الدفتري للمخزون المسجل بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع.
- مجموع المخزون المعترف به كمصروف خلال الفترة.
- مجموع أي تخفيض في قيمة المخزون المعترف به كمصروف في الفترة.
- مجموع أي عكس لأي تخفيض يتم الاعتراف به كتخفيض في مجموع المخزون المعترف به كمصروف في الفترة .
- الظروف أو الأحداث التي أدت إلى عكس التخفيض في المخزون.
- المبلغ المسجل للمخزون المرهون كضمان للمطلوبات .

11-7 الاختلاف بين معايير GAAP و IAS 2.

في البيئة الاقتصادية الحديثة تلتزم الشركات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية عند إعداد بياناتها المالية، ومع ذلك تختار العديد من الشركات تدقيق بياناتها المالية وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، وهنا يتوجب مراعاة الاختلافات في المعايير عند تدقيق البيانات المالية لهذه الشركات. [20]

تعتبر **GAAP** نهجاً يقوم على القواعد وهي تتألف من عدد كبير من معايير المحاسبة، ولكل معيار عدد من القواعد، اضافة إلى استثناءات، وهي تحاول معالجة أي موقف محتمل قد ينشأ. الا أن معايير المحاسبة المالية (**IFRS/IAS**) تعتبر نهجاً قائماً على المبادئ، حيث يتم فحص كل حالة على حدا ككل مع معاييرها الخاصة، وبالتالي حسب **IFRS/IAS** كل معيار يمثل انعكاساً فردياً للكل. [20]

وهنا نشير إلى أوجه التشابه والاختلاف بين معايير **GAAP** والمعيار **IAS 2** في طرق حساب تكلفة المخزون وفق الآتي : [19] [15]

- حسب **IAS 2** تشمل تكلفة المخزون جميع تكاليف الشراء والتحويل والتكاليف الأخرى الضرورية لتجهيز المخزون للبيع، حينها تصبح محددة وفق **GAAP** .
- وفق **GAAP** يسمح باستخدام طريقة **LIFO** ولكن هذه الطريقة غير مسموحة في **IAS 2** .
- تكلفة المخزون لمقدمي الخدمات وفق **IAS 2** لا تظهر الايرادات في البيان لمالي، وبالتالي فإن التكاليف ذات الصلة بالإيرادات تنعكس في حساب المخزون، إذ أنه وفق المعيار **IAS 2** يقاس المخزون بسعر التكلفة وصافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، والذي تم تحديده على أنه الفرق الإيجابي بين قيمة البيع المقدرة للمخزون في أعمال الدورة العادية والتكاليف المقدرة الضرورية للإكمال وتجهيز المخزون للبيع، بينما في **GAAP** يتم إدراج المخزون بسعر التكلفة أو القيمة السوقية أيهما أقل .
- ينتج عن **GAAP** ومعايير **IFRS** نفس المبلغ من المصروفات (والأرباح) التي تصل إلى بيان الدخل، ومع ذلك يمكن أن يختلف مخزون وتكلفة أرصدة البضائع المباعة في أي فترة معينة بشكل كبير.

يوضح الجدول (3) مقارنة بين **GAAP** و **IFRS/IAS** في كيفية التعامل مع المخزون.

الجدول (3) مقارنة بين GAAP و IFRS/IAS في كيفية التعامل مع المخزون

	US GAAP	IFRS
تقييم المخزون بالتكلفة	البيع بالتجزئة، **FIFO** ، **LIFO** ، المتوسط المرجح (**WA**)	**FIFO, WA**
طريقة **LIFO**	مسموح	غير مسموح
صيغ التكلفة	لا يلزم بتطبيق معادلة التكلفة نفسها على المخزونات التي لها طبيعة واستخدام متشابه	يجب تطبيق معادلة التكلفة نفسها على جميع المخزونات التي لها طبيعة واستخدام متشابه
تقييم المخزون بالقيمة السوقية العادلة (**FMV**)	القيمة السوقية المعينة (تكون وسط الاحتمالات الثلاث التالية : تكلفة الاستبدال **RC**، **NRV** ، **NRV−NP**)	صافي القيمة القابلة للتحقق (**NRV**)
قيمة المخزون	أقل من التكلفة أو من القيمة السوقية العادلة	أقل من التكلفة أو من صافي القيمة القابلة للتحقق
التحفظ	أكثر تحفظاً	أقل تحفظاً
عكس تخفيض المخزون (عكس الخسارة)	لا يسمح (محظور)	يسمح (يتم عكس التخفيضات السابقة للمخزون حتى مبلغ الخسارة الأصلية) ومطلوبة لعمليات الاسترداد اللاحقة (محدودة بمبلغ التكلفة الاصلي للمخزون).

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على دراسة [14] [8]

7- مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من كافة الشركات الصناعية والانتاجية والتجارية والخدمية العاملة في محافظة طرطوس والمسجلة في غرفة صناعة وتجارة طرطوس باختلاف نوع سجلها التجاري.

ونتيجة لرفض العديد من الشركات المشاركة في الإجابة على الاستبيان، وذلك لأسباب متعددة منها عدم الرغبة في المشاركة ، التخوف من إعطاء دليل على طرق عملها المتبعة، وعدم المعرفة بالباحث بشكل كافي، وغيرها الكثير من الاعتبارات التي ترتبط بالنواحي المالية للشركات وعلاقتها مع السلطات الضريبية. وقد وافق 37 شركة على المشاركة في الإجابة على الاستبيان .

وبناء عليه، تم توزيع 37 استمارة استبيان على عينة قصدية من 37 محاسب رئيسي في الشركات محل الدراسة. بواقع استبيان واحد لكل محاسب من كل شركة .

8- أداة البحث

تم استخدام الاستبانة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، حيث تم جمع البيانات خلال النصف الثاني من العام 2023، وقام الباحث بتوزيع الاستبانات بشكل شخصي من خلال اللقاء مع المحاسبين عينة البحث.

وقد تم تصميم الاستبيان اعتماداً على الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع المعيار المحاسبي الدولي **IAS 2** ، والامتثال لمتطلبات هذا المعيار والإفصاح عن بيانات المخزون ، تدقيق المخزون ، والتدقيق وفق معايير التدقيق الدولية ،سواء المذكورة في الدراسة المرجعية أو المستخدمة في مضمون البحث. وتم إعداد الاستبيان وفق ما يلي:

- المحور الأول : المتغيرات الديموغرافية : واشتملت على متغير سنوات الخبرة ، والعمر ، ونوع الشركة.

- المحور الثاني : المعيار المحاسبي الدولي **IAS 2** : ويتضمن البنود ذات العلاقة بطريقة تطبيق المعيار المذكور من حيث طريقة تقييم المخزون والتكليف المستبعدة من تكلفة المخزون، وما يتم الاعتراف به في تكلفة المخزون .
- المحور الثاني : متطلبات الإفصاح عن المخزون وفق ما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي **IAS 2** .

وقد تضمن كل محور عدداً من الأسئلة المغلقة المباشرة وغير المباشرة ذات العلاقة بموضوع الاستبيان وأهداف الدراسة، وقد تم صياغة تساؤلات الاستبيان وتكييفها بما يتناسب مع أهداف الدراسة وفق محاورها. وتم اعتماد مقياس ليكرت الثلاثي لقياس متغيرات الدراسة ، وتم استخدام النسب المئوية، والمتوسط المرجح ، والانحراف المعياري لبيان اتجاهات عينة البحث على بنود الاستبيان.

9- المناقشة والتحليل.

تم حساب الصدق البنائي بحساب معامل الارتباط بيرسون لمحاور الاستبيان ، بغية قياس مدى تحقيق أداة الدراسة لأهداف البحث، و قياس مدى ارتباط محاور الاستبيان مع بعضها. و يوضح الجدول (4) ما يلي :

- أن جميع محاور الاستبيان لها علاقة ارتباط جيدة بهدف الدراسة عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ و بذلك تعتبر جميع محاور الاستبيان صادقة لما وضعت لقياسه .
- كما يلاحظ وجود علاقة ارتباط جيدة بين الالتزام بتطبيق المعيار **IAS 2** والامتثال لمتطلبات الإفصاح.

الجدول (4) معامل الارتباط بيرسون لمحاور الاستبيان

Correlations				
		Al	IAS2	الإفصاح
al	Pearson Correlation	1	.820**	.949**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000
	N	37	37	37
IAS2	Pearson Correlation	.820**	1	.597**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000
	N	37	37	37
الإفصاح	Pearson Correlation	.949**	.597**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	
	N	37	37	37
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).				

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS

9-1 تحليل متطلبات IAS 2

الجدول (5) تحليل اراء عينة البحث حول محور متطلبات IAS 2

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة %	التقييم
1	يتم قياس المخزون في شركتكم بسعر التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل	2.0000	.81650	67	محايد
2	يتم تقييم التكاليف وفق ما هو معتمد في IAS2	1.7703	.36505	59	محايد
3	تستخدم شركتكم نفس صيغة التكلفة لجميع المخزونات ذات الطبيعة والاستخدام المماثل للمنشأة	2.0811	.86212	69	محايد
4	تقوم شركتكم بمطابقة تكاليف المخزون مع الايرادات المرتبطة بها.	2.0000	.91287	67	محايد
5	يتم خصم الخصومات التجارية والحسومات عند تحديد تكاليف الشراء.	2.0270	.79884	68	محايد

6	تعتمد شركتكم على تكلفة الشراء الفعلية للبضائع إذا تم شراء دفعات مختلفة من المخزون في أوقات مختلفة خلال العام وبأسعار مختلفة.	1.9459	.77981	65	محايد
7	يتم تدوين المواد والتوريدات المحتفظ بها للاستخدام في الإنتاج في المخزون بسعر التكلفة إذا كان من المتوقع بيع المنتجات النهائية بسعر التكلفة أو أعلى منها	2.1351	.75138	71	محايد
8	يتم التوزيع المنتظم لتكاليف الانتاج الثابتة والمتغيرة التي يتم صرفها في أثناء تحويل المواد الخام إلى سلع تامة الصنع عند حساب تكلفة المخزون.	1.8378	.76425	61	محايد
9	في حالة انخفاض الانتاج او الخمول دون القدرة العادية يتم تقليل مقدار النفقات العامة الثابتة المخصصة لكل وحدة انتاج بحيث لا يتم قياس المخزون فوق التكلفة .	1.7297	.76915	58	محايد
10	تعتمد شركتكم على التخصيص (التوزيع) وفق أساس منطقي مثلاً على قيمة المبيعات عندما لا يمكن تحديد تكاليف التحويل لكل منتج بشكل منفصل	2.0000	.81650	67	محايد
11	يتم تضمين المصاريف الغير انتاجية او تكاليف تصميم المنتجات لعملاء محددين في تكلفة المخزون. فقط إلى الحد الذي يتم فيه صرفها للوصول بالمخزون إلى موقعه وحالته الحالية	1.9730	.86559	66	محايد
12	المنتجات الثانوية يتم قياسها بصافي القيمة الممكن تحقيقها ويتم خصم هذه القيمة من تكلفة المنتج الرئيسي	2.0541	.81466	68	محايد
13	يتم احتساب تكاليف التخزين اللازمة للإنتاج مثل تكاليف تخزين المواد، تكاليف المواد المخزنة لصالح سلع قيد التشغيل قبل مرحلة الانتاج.	1.9189	.72182	64	محايد
14	عندما تكون تكلفة المنتجات النهائية أكبر من صافي القيمة القابلة للتحقق، تحدد شركتكم تكلفة المخزون المستخدم بناء على صافي القيمة القابلة للتحقق، من خلال تكلفة الاستبدال.	1.8919	.73725	63	محايد

15	يتم تخصيص تكلفة مخزون البنود غير القابلة للتبادل عادة والسلع أو الخدمات المنتجة والمقسمة لمشاريع محددة باستخدام تعريف محدد لتكاليفها الفردية.	1.8649	.88701	62	محايد
16	التكاليف المستبعدة من تكلفة المخزون	1.9676	.36060	66	محايد
17	ما يتم الاعتراف به في تكلفة المخزون	1.9009	.32025	63	محايد
متطلبات IAS 2		1.9470	.16695	65	محايد

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS

يتضح من الجدول (5) ما يلي :

1- بلغت اتجاهات عينة البحث حول الالتزام بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي **IAS 2** ما نسبته (65%) باتجاه رأي (محايد)، بمتوسط حسابي (1.9470) وانحراف معياري (0.16695) ، وهو دون المستوى المرتفع المعتمد في هذه الدراسة (2.34) ، مما يشير إلى وجود شركات لا تلتزم بتطبيق المعيار وبنوده بشكل كامل.

2- يلاحظ أن ما نسبته (58%) من اتجاهات رأي عينة البحث تشير وفق البند (9) من عبارات الاستبيان ، أنه " في حالة انخفاض الانتاج او الخمول دون القدرة العادية يتم تقليل مقدار النفقات العامة الثابتة المخصصة لكل وحدة انتاج بحيث لا يتم قياس المخزون فوق التكلفة." مما يشير أن النسبة المتبقية (42%) من الشركات محل الدراسة لا تلتزم بهذا المتطلب.

3- يلاحظ أن ما نسبته (59%) من اتجاهات رأي عينة البحث تشير وفق البند (2) من عبارات الاستبيان ، أنه " يتم تقييم التكاليف وفق ما هو معتمد في **IAS 2**" وبالتالي توجد نسبة (41%) من الشركات محل الدراسة لا تلتزم بهذا المتطلب .

وهنا قام الباحث بتحليل اجابات عينة البحث فكانت النتائج وفق ما يوضح الجدول (6) :

- نسبة 63% من الشركات تتبع طرق أخرى لتقييم تكلفة المخزون تختلف عن (FIFO, WAP)، وكان منها (LIFO, HIFO) وغيرها من الطرق.
- نسبة 59% من الشركات كانت تتبع الدمج بين (FIFO,WAP).
- نسبة 58% من الشركات كانت تتبع طريقة FIFO .
- نسبة 56% من الشركات كانت تتبع طريق WAP.

الجدول (6) تحليل اراء عينة البحث حول طرق تقييم تكلفة المخزون

الطريقة المتبعة	Mean	Std. Deviation	النسبة%
FIFO	1.7568	.83017	58
WAP	1.6757	.66892	56
الدمج بين FIFO, WAP .	1.7568	.83017	59
طريقة أخرى.	1.8919	.84274	63

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS

4- يلاحظ أن ما نسبته (66%) من اتجاهات رأي عينة البحث تشير وفق البند (16) من عبارات الاستبيان "التكاليف المستبعدة من تكلفة المخزون" ، انها تطبق هذا البند ، ويوضح الجدول (7) تحليل رأي اتجاهات عينة البحث وفق ما يلي :

الجدول (7) تحليل اراء عينة البحث حول التكاليف المستبعدة من تكلفة المخزون

العبارات	Mean	الانحراف المعياري	النسبة%
الكميات غير الطبيعية من المواد المهدورة او العمالة او تكاليف الانتاج الاخرى	2.0270	.86559	68
تكاليف التخزين المرتبطة بتخزين المخزون نفسه	1.8919	.80911	63
النفقات الادارية العامة التي لا تسهم في جلب المخزونات إلى موقعها وحالتها الحالية.	1.7568	.79601	58
تكاليف بيع المخزون	2.0000	.84984	67
الفرق بين سعر شراء المخزون وفق الائتمان (الاقتراض) والمبلغ المدفوع.	2.1622	.86646	72

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS

ومنه يتضح أن النسب الموضحة في الجدول(7) ونسبة الاجابة بالنسبة للبند (16) تشير إلى تطبيق المعيار **IAS 2** فيما يتعلق بالتكاليف المستبعدة من تكلفة المخزون بنسبة تعتبر متوسطة .

5- يلاحظ أن ما نسبته (66%) من اتجاهات رأي عينة البحث تشير وفق البند (17) من عبارات الاستبيان " ما يتم الاعتراف به في تكلفة المخزون" ، أن الشركات محل الدراسة تطبق ما نص عليه المعيار IAS 2 بهذا الخصوص ، ويوضح الجدول (8) تحليل أراء عينة البحث فيما يخص ما يتم الاعتراف به ضمن تكلفة المخزون وكانت النتائج كما يلي :

الجدول (8) تحليل آراء عينة البحث حول ما يتم الاعتراف به في تكلفة المخزون

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة%
يتم الاعتراف بقيمة المخزون وفق اجمالي التكلفة أوصافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل ، بالنسبة للبنود التفصيلية للمخزون أو لمجموعات البنود المتشابهة	1.9459	.77981	65
في حالة انخفاض الانتاج او الخمول دون القدرة العادية ، يتم الاعتراف بالتكاليف غير المباشرة غير الموزعة كمصروفات في الفترة التي تم تكبدها فيها في فترات الانتاج المرتفع بشكل طبيعي	1.8378	.76425	61
يتم الاعتراف بالقيمة الدفترية للمخزون المباع (بعد خصم قيمته من قيمة المخزونات) كمصروف في الفترة التي يتم فيها الاعتراف بالإيرادات المرتبطة به،	1.7838	.75038	59
يتم الاعتراف بقيمة أي تخفيضات في المخزون إلى صافي القيمة الممكن تحقيقها وجميع خسائر المخزون كمصروف في الفترة التي حدث فيها التخفيض أو الخسارة.	2.0811	.86212	69
يتم الاعتراف بتخفيض قيمة المخزون الناشئ عن زيادة صافي القيمة الممكن تحقيقها كتخفيض في مبلغ المخزون المعترف به كمصروف في الفترة التي حدث فيها العكس.	2.0000	.81650	67
يتم الاعتراف بالمخزون المخصص لأصل آخر كمصروف خلال العمر الإنتاجي لذلك الأصل.	1.7568	.83017	58

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS

ومنه يتضح أن النسب الموضحة في الجدول(8) ونسبة الاجابة بالنسبة للبند (17) تشير إلى تطبيق المعيار **IAS 2** فيما يتعلق بالتكاليف المعترف بها في تكلفة المخزون بنسبة تعتبر متوسطة .

9-2 تحليل متطلبات الإفصاح

الجدول (9) تحليل اراء عينة البحث حول متطلبات الإفصاح

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة%	التقييم
18	يتم الإفصاح عن التكاليف المعترف بها كمصروفات للمواد الخام و المواد الاستهلاكية وتكاليف العمالة والتكاليف الأخرى مع مبلغ صافي التغيير في المخزون للفترة.	1.6757	.66892	56	محايد
19	يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في قياس المخزون ، بما في ذلك معادلة التكلفة المستخدمة .	1.7568	.83017	58	محايد
20	يتم الإفصاح عن اجمالي المبلغ المسجل للمخزون والمبلغ المسجل في التصنيفات المناسبة للمنشأة	1.8919	.84274	63	محايد
21	يتم الإفصاح عن مجموع المخزون المعترف به كمصروف خلال الفترة	2.0811	.86212	69	محايد
22	يتم الإفصاح عن مجموع اي تخفيض في قيمة المخزون المعترف به كمصروف في الفترة	2.0000	.91287	67	محايد
23	يتم الإفصاح عن مجموع اي عكس لأي تخفيض يتم الاعتراف به كتخفيض في مجموع المخزون المعترف به كمصروف في الفترة	2.0270	.79884	67	محايد
24	يتم الإفصاح عن الظروف او الاحداث التي ادت إلى عكس التخفيض في المخزون	1.9459	.77981	65	محايد
25	يتم الإفصاح عن المبلغ المسجل للمخزون المرهون .	2.1351	.75138	71	محايد
	الامتثال لمتطلبات الإفصاح	1.9392	.30280	65	محايد

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS

يتضح من الجدول (9) ما يلي :

1- بلغت اتجاهات عينة البحث حول الالتزام بالإفصاح عن تكلفة المخزون وفق المعيار المحاسبي الدولي **IAS 2** ما نسبته (65%) باتجاه رأي (محايد)، بمتوسط حسابي (1.9392) وانحراف معياري (0.30280) ، وهو دون المستوى المرتفع المعتمد في هذه الدراسة (2.34)، مما يشير إلى وجود شركات لا تلتزم بتطبيق متطلبات الإفصاح بشكل كامل وفق ما نص عليه المعيار **IAS 2.**

2- توجد نسبة 71% من الشركات محل الدراسة تفصح عن المبالغ المسجلة للمخزون المرهون وهي تعتبر نسبة جيدة وتقترب من المستوى المرتفع للامتثال لمتطلبات الإفصاح .

3- توجد نسبة 58% من الشركات محل الدراسة تفصح عن التكاليف المصروفة وفق البند 18 من عبارات الاستبيان ، وهي نسبة تعتبر في الحد الأدنى من المستوى المتوسط للامتثال لمتطلبات الإفصاح .

4- توجد نسبة 56 % من الشركات محل الدراسة تفصح عن سياساتها المحاسبية المتبعة في تقييم تكلفة المخزون وفق البند 19 من عبارات الاستبيان، وهي نسبة تعتبر في الحد الأدنى من المستوى المتوسط للامتثال لمتطلبات الإفصاح .

3-9 اختبار الفرضيات

تم اختبار صحة الفرضيات الأولى والثانية، باستخدام اختبار T-Test للمتوسطات الحسابية ، كون حجم العينة أكبر من 30 و ذلك عند مستوى معنوية يساوي 0.05 و درجة ثقة 95% ، وهو ما يقابله قيمة T الجدولية 1.645 كون القياس من جهة واحدة . ولاختبار الفرضيات تم صياغة الفروض بشكل إحصائي ، على شكل فرض العدم H0 و الفرض البديل H1 ، و حساب قيمة T-Test المعيارية عند القيمة (2.34) التي تمثل الحد الأدنى من المستوى المرتفع لتطبيق المعيار **IAS 2** وللامتثال لمتطلبات الإفصاح.

9-3-1 اختبار الفرضيتان الأولى والثانية :

1) لا تطبق الشركات التجارية والصناعية والخدمية السورية في محافظة طرطوس المعيار المحاسبي الدولي **IAS 2** وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .
2) لا تطبق الشركات التجارية والصناعية والخدمية السورية في محافظة طرطوس متطلبات الإفصاح المتعلقة بالمخزون وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .

الجدول (10) نتائج اختبار One Sample T-Test للفرضيتين الأولى والثانية

الفرضية	قيمة T الجدولية	قيمة T المحسوبة	درجة الحرية	مستوى المعنوية	النتيجة
1	+1.645	14.320	36	0.000	قبول فرضية العدم
2		8.052	36	0.000	قبول فرضية العدم

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS

يظهر اختبار T-Test لفرضيات البحث الأولى والثانية قبول فرضية العدم، وبالتالي توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن الشركات محل الدراسة لا تطبق المعيار المحاسبي الدولي **IAS 2** وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، كما أنها لا تمتثل لمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها وفق المعيار المذكور.

9-3-2 اختبار الفرضيتان الثالثة والرابعة

تم استخدام تحليل **One Way ANOVA** لاختبار الفرضيتان الثالثة والرابعة عند مستوى معنوية يساوي 0.05 و درجة ثقة 95%، وكانت النتائج وفق ما يوضح الجدول (11)

الجدول (11) نتائج تحليل One Way ANOVA لاختبار الفرضيتان الثالثة والرابعة

ANOVA						
		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
IAS2	Between Groups	.142	2	.071	2.813	.074
	Within Groups	.861	34	.025		
	Total	1.003	36			
الإفصاح	Between Groups	.118	2	.059	.632	.537
	Within Groups	3.182	34	.094		
	Total	3.301	36			

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS

الفرضية الثالثة : لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في التزام الشركات التجارية والصناعية والخدمية السورية في محافظة طرطوس بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS 2 .

بلغت قيمة (F) المحسوبة (2.813) ، ودرجات حرية (2 و 34)، كما بلغت قيمة مستوى المعنوية (0.074) وهي أكبر من (5%) وهي مستوى المعنوية المعتمدة في هذا البحث، وهذا يدل على عدم وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء أفراد عينة الدراسة.

نتيجة الفرضية الثالثة: قبول فرضية العدم القائلة لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في التزام الشركات التجارية والصناعية والخدمية السورية في محافظة طرطوس بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي **IAS 2** .

الفرضية الرابعة لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين الشركات التجارية والصناعية والخدمية السورية في محافظة طرطوس في الامتثال لمتطلبات الإفصاح حسب نشاط الأعمال وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS 2 .

بلغت قيمة (F) المحسوبة (0.632) ، ودرجات حرية (2 و 34)، كما بلغت قيمة مستوى المعنوية (0.537) وهي أكبر من (5%) وهي مستوى المعنوية المعتمدة في هذا البحث، وهذا يدل على عدم وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء أفراد عينة الدراسة.

نتيجة الفرضية الرابعة قبول فرضية العدم القائلة لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في التزام الشركات التجارية والصناعية والخدمية السورية في محافظة طرطوس في الامتثال لمتطلبات الإفصاح حسب نشاط الأعمال وفق المعيار المحاسبي الدولي **IAS 2** .

10 – نتائج البحث والتوصيات.

10-1 نتائج البحث.

توصلت الدراسة إلى استنتاجات أبرزها :

1. توجد علاقة ارتباط جيدة بين الالتزام بتطبيق المعيار **IAS 2** والامتثال لمتطلبات الإفصاح.
2. يوجد مستوى متوسط حسب آراء عينة البحث بالنسبة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي **IAS 2**.
3. يوجد مستوى متوسط حسب آراء عينة البحث بالنسبة للامتثال لمتطلبات الإفصاح وفق المعيار المحاسبي الدولي **IAS 2**.
4. لا تطبق الشركات محل الدراسة في محافظة طرطوس المعيار المحاسبي الدولي **IAS 2** وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .
5. لا تطبق الشركات محل الدراسة في محافظة طرطوس متطلبات الإفصاح المتعلقة بالمخزون وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .

6. لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في التزام الشركات محل الدراسة في محافظة طرطوس بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي **IAS 2** .
7. لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين الشركات محل الدراسة في محافظة طرطوس في الامتثال لمتطلبات الإفصاح حسب نشاط الأعمال وفق المعيار المحاسبي الدولي **IAS 2** .

10-2 توصيات البحث.

1- ضرورة توعية الشركات محل الدراسة حول المعايير المحاسبية الدولية وأهمية الالتزام بتطبيق ما نصت عليه.

2- ضرورة توعية الشركات محل الدراسة حول المعيار المحاسبي الدولي **IAS 2** ، وأهمية الالتزام بتطبيقه وأثر تطبيقه على البيانات المالية .

3- ضرورة اقامة دورات تدريبية حول كيفية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي **IAS 2** .

4- ضرورة توجيه الشركات محل الدراسة إلى الامتثال لمتطلبات الإفصاح عن المخزون وفق المعيار **IAS 2**، لما له من أثر على صحة البيانات المالية، ولما له من أثر بالنسبة لذوي المصالح والمستثمرين.

5- ضرورة اجراء ندوات ودورات تعريفية وتوجيهية لتدقيق المخزون وفق المعيار المحاسبي الدولي **IAS 2** .

المراجع العربية

1. بن مولاي، فاطمة الزهراء، 2017، دور تدقيق المخزونات في التأثير على جودة القوائم المالية دراسة حالة مؤسسة الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاته الرياض سيدي بلعباس مطاحن بشار وكالة أدرار، رسالة ماجستير في التدقيق ومراقبة التسيير منشورة، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر.

2. جاسم ، خالد حمد ، 2018، فاعلية معايير المحاسبة الدولية في قياس تكلفة المخزون السلعي لأنشطة صناعة البرمجيات، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 54، ص 317– 351.

3. الجهاز المركزي للرقابة المالية، 2020، المعيار المحاسبي الدولي 2 IAS " المخزون السلعي"، أدلة ومعايير المحاسبة الدولية، سورية.

4. سقا، عمرو، القاضي، حسين، 2013، مدى مساهمة الاجراءات التحليلية في مراجعة المخزون مع التطبيق على شركة أكبيطرة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 29، العدد 2، ص433–461.

5. عمومن، سعيدة ، 2019، العوامل المؤثرة على اختيار طرق تقييم المخزون السلعي دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية، رسالة ماجستير في المحاسبة والجباية منشورة، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

المراجع الأجنبية

1. Al-Shattarat, H.K., 2016, Assessing The Application Of International Accounting Standards (IAS) In Jordan: Factors Explaining Non-Compliance, Journal Of Modern Accounting And Auditing, Vol. 12, No. 1, 17-27.
2. Boydas, H., 2020, The Application Of IAS2 Inventories Standard In Accounting Practices, Business & Management Studies(BMIJ), 8(2): 2414-2430.
3. Daraghma, Z, 2018, Expectation Gap In Applying The IAS 2 [Inventories]: Evidence From Palestine, Academy Of Accounting And Financial Studies Journal, Volume 22, Issue 2, Pp1-16.
4. Epizitone, A., Nxumalo, S.C, 2021, The Enactment And Critique Of International Accounting Standard Two, Academic Journal Of Interdisciplinary Studies, Vol 10 No 6, Pp 145-157.
5. Foley, C. & Comm, B. 2015. IAS 2-Inventories: The Institute Of Certified Public Accountants In Ireland. Financial Accounting Articles, 1-9.
6. International Accounting Standard 2 (IAS 2), 2003, Inventories, IFRS Foundation, Pp 1021-1033.

7. Karimova, G., Abidjanova, F., 2021, The Application Of IAS 2 Inventories Standard In Accounting Practices, EPRA International Journal Of Socio-Economic And Environmental Outlook, Volume: 8 , Issue: 12, Pp10- 16.

8. Khan, A. Khd, Faisal, S.M., , Al Aboud, O.A, 2018, An Analysis Of Optimal Inventory Accounting Models - Pros And Cons, European Journal Of Accounting, Auditing And Finance Research, Vol.6, No.3, Pp.65-77.

9. Lucchese, M., Di Carlo, F, 2020, Inventories Accounting Under Us-GAAP And IFRS Standards: The Differences That Hinder The Full Convergence, International Journal Of Business And Management; Vol. 15, No. 7, Pp 180-195.

10. Mia, A., Qamruzzaman, Md., 2016, Inventory Valuation And IAS -2 Compliance In Bangladeshi Manufacturing Industries, The Cost And Management, Volume-44, Number-6,, Pp 1-12.

11. Nisha, N., 2015, Inventory Valuation Practices: A Developing Country Perspective, International Journal Of Information Research And Review, Vol. 2, Issue, 07, Pp. 867-874.

12. Onoja, E., Yahya, U.A., 2015, Inventory Valuation Practices And Reporting: Nigerian Textile Industry Experience, Mediterranean Journal Of Social Sciences, Vol 6 No 4, Pp 74-82.

13. Polachová, K., 2019, Compliance With IAS 2 In Consolidated Financial Statements Of PSE Listed Companies, European Financial And Accounting Journal, University Of Economics, Faculty Of Finance And Accounting, Prague, Vol. 14, Iss. 3, Pp. 61-78.

14. Sözbilir, H.,,Arifoğlu,A., 2017, Measuring The Interest Level Of Independent Auditors In IAS 2-Inventories: A Case Study For The City Of Afyonkarahisar, (BJSS) Balkan Journal Of Social Sciences , Vol 6 , Issue 11, Pp 46- 61.

15. Toudas, K. , 2018, The International Standards On Auditing As A Convergence Parameter Between Us GAAP And IFRS. Corporate Board: Role, Duties And Composition, 14(3), 15-22.

الإسقاطات السكانية الاحتمالية في الجمهورية العربية السورية 2010-2050 بالاستناد إلى منهجية رأي الخبير.

د. زكريا الزلق

ملخص :

تزايد الاهتمام بالدراسات المستقبلية في الآونة الأخيرة وذلك نظراً لدورها الجوهري في التبوء ورسم صورة تقريبية للمستقبل وخصوصاً بعد استخدام المنهج الاحتمالي أو العشوائي.

حيث أن المنهج التقليدي وعلى الرغم من الفائدة التي حققها سابقاً إلا أنه يتعرض للعديد من الانتقاضات أهمها هو عدم مقدرته على تحديد الثقة المرتبطة بكل بديل من البدائل المطروحة إضافة إلى تركيزه على عدم اليقين بالنسبة للخصوبة وتجاهل عدم اليقين بالنسبة للوفيات والهجرة كما أن المؤشرات الديمغرافية قد لا تأخذ نفس الاتجاه التصاعدي أو التنازلي وهو ما يتبناه المنهج التقليدي ، وبالتالي ومن أجل التخلص من هذه العيوب سوف نعمل على تطوير منهجية احتمالية مقترحة تستند إلى رأي الخبير واستخدامها في التوصل إلى إسقاطات للجمهورية العربية السورية، وذلك نظرا لعدم توافر بيانات دقية، وذلك لإعطاء صورة أكثر شمولاً لما يتوقع حدوثه في المستقبل بالنسبة للسكان إيماننا بأن إقامة إسقاطات سكانية احتمالية سيعزز الفائدة بالنسبة للمخططين وصانعي القرار في سورية، سيعمل الباحث على بناء إسقاطات سكانية احتمالية لغاية عام 2050.

حيث يعتقد أن يصل عدد السكان وفق المنهجية المقترحة بين 36.7 – 44.5 مليون باحتمال 80% أي بمتوسط 40 مليون تقريبا مع انخفاض في عدد الفئات الشابة دون سن 19، مع زيادة لصالح الإناث على حساب الذكور إلا أنه يتوقع أن تبقى ضمن الحدود الطبيعية.

الكلمات المفتاحية: الإسقاطات، السكان، الاحتمالية، سورية، الخصوبة، توقع الحياة.

Abstract

The increasing interest in future studies has been notable in recent times, given its essential role in forecasting and sketching an approximate picture of the future, especially with the use of probabilistic or random approaches.

Traditional methodologies, despite their past benefits, face various challenges, notably their inability to determine the confidence associated with each alternative presented. Additionally, these methodologies focus on uncertainty regarding fertility while neglecting uncertainty related to mortality and migration.

Demographic indicators may not follow the same upward or downward trends as embraced by the traditional approach. To address these shortcomings, we aim to develop a proposed probabilistic methodology based on expert opinions for projections in the Syria Arab Republic. This is particularly important due to the lack of precise data, providing a more comprehensive outlook on what can be expected in the future for the population. We believe that establishing probabilistic population projections will enhance the utility for planners and decision-makers in Syria The researcher will work on building probabilistic population projections until the year 2050.

According to the proposed methodology, the population is expected to be between 36.7 million and 44.5 million with a degree of uncertainty of 80%, with an average of about 40 million. This projection predicts a decrease in the number of individuals under the age of 19, along with an increase in the number of females compared to males. However, it is expected to remain within normal limits.

keywords: Projections, population, probability, Syria, fertility, life expectancy

1- المقدمة.

تتزايد أهمية توفير البيانات السكانية المستقبلية في الجمهورية العربية السورية مع تزايد الطلب عليها من قبل واضعي وصانعي ومصممي السياسات والخطط التنموية من الجهات الرسمية الحكومية والخاصة فضلاً عن الباحثين والدارسين والمتخصصين في مختلف المجالات،

ومن ذلك المنطلق يسعى الباحث إلى توفير التقديرات السكانية التي تغذي وتزود الباحثين وصانعي القرار من خلال استقراء مستقبل السكان والتغير في حجمه وتركيبه وتوزيعه والذي يعتبر من الأساسيات العملية والعلمية في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي لأي مجتمع من المجتمعات الحديثة، علاوة على ذلك يصعب على الكثير من مستخدمي البيان الحصول على بيانات عن حجم السكان في المستقبل تكون مبنية على أسس علمية مالم تتوفر متطلبات إنجازها من كادر فني متخصص لتنفيذ مثل هذا النوع من الدراسات إضافة إلى توفر التمويل الكافي[1].

وبما إن أكثر المستخدمين للإسقاطات السكانية في العادة هي الجهات الحكومية والتي عادة ما تقوم بوضع الخطط والبرامج الاقتصادية والاجتماعية من أجل التنمية المستدامة للبلد[1-2]. تأتي بعدها الجهات غير الحكومية المنظمات الجماهيرية والباحثين الأكاديميين والأفراد والمنظمات الدولية والمؤسسات والشركات ذات الطابع التجاري، والجدير بالذكر أن عملية التنمية في مختلف المجالات تتطلب توفر بيانات ومعلومات عن السكان والنمو السكاني والتركيب العمري والنوعي للسكان ومؤشرات ديمغرافية هامة ناتجه عنها.

ويعمل الباحث على اقتراح منهجية متقدمة من طريقة مكونات الأفواج حيث تستند إلى رؤى احتمالية تتضمن درجة عالية من الدقة وتستند إلى رأي الخبراء في الجمهورية العربية السورية حيث أن معظم الإسقاطات السكانية، أي تقدم تنبؤ مستقبلي بشكل تقريبي عن عدد السكان ، ومثل هذه الإسقاطات تحسب على أساس افتراض الاستمرار المستقبلي المعقول للاتجاهات المؤثرة على المتغيرات الديموغرافية لحجم السكان التي

[1] تم تمويل البحث من الهيئة العليا للبحث العلمي في الجمهورية العربية السورية.

على ضوء نتائجها يمكن مواجهة الاحتياجات البشرية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ذات الصلة.

وتتضمن الإسقاطات الافتراض بأن اتجاهات السكان قد تتغير تدريجياً وليس فجأة شريطة عدم حدوث تطورات مفاجئة وغير محسوبة ، إن الأحداث المستقبلية المؤثرة لا يمكن التنبؤ بها وبالتالي يصعب رسم السياسات والخطط الجارية المواجهة لها، لذا فإن التنبؤات المستقبلية التي تقوم على أسس علمية وتعكس افتراضاتها الاحتمالات المتوقعة للاتجاهات المستقبلية للمتغيرات السكانية المؤثرة يمكن الاستفادة منها عند وضع البرامج والخطط الاقتصادية والاجتماعية، ومن جهة أخرى فإن الإسقاطات تفترض بعض الاستمرار المستقبلي لقيم المؤشرات الديموغرافية السائدة في الوقت الحاضر وأنه سوف تبقى مستمرة بنفس المستوى في المستقبل بغض النظر عن أي تأثير على هذه الاتجاهات.

2- مشكلة البحث.

تتمثل مشكلة البحث لبناء إسقاطات سكانية في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة 2020 لغاية 2050 بعدم توفر بيانات دقيقة بالإضافة إلى تباين التقديرات وذلك لعدم القيام بتعداد سكاني منذ عام 2004 في الجمهورية العربي السورية بسبب الظروف التي مرت بها البلاد خلال لفترة سنوات الحرب، بالإضافة إلى عدم توافر المتغيرات الديمغرافية الأساسية (الخصوبة، توقع الحياة، الهجرة) التي تدخل في عملية الإسقاط علاوة على الطريقة المستخدمة وهو ما سيتم تناوله بشكل تفصيلي في منهجية البحث، وتوضح مشكلة البحث في الجانبين الآتيين:

الجانب الأول : التقديرات المتباينة لحجم السكان.

يعد حجم السكان من المؤشرات الديمغرافية المهمة في علم السكان والعنصر الأساس في بناء الإسقاطات السكانية، حيث يعرف بأنه عدد الأفراد الموجودين في نطاق جغرافي محدد، إذ يميز الديموغرافيون في عملية توثيق حجم السكان بين مفهومين، أولهما يشمل من يقيم في البلد المعني ممن يحملون جنسيته أو جنسية بلدان أخرى لحظة إجراء التعداد

السكاني، وثانيهما يخص السكان الذين يحملون جنسية البلد المعني أو مواطنيه سواء أكانوا يقيمون في بلدهم أم خارجه، المسجلين في قيود الأحوال المدنية. وفق لهذه المفاهيم قد جرى في سوريا أول تعداد رسمي في عام (1960) م أظهرت نتائجه أن عدد السكان في البلاد (4.5) مليون نسمة في حين كان أخر تعداد وهو الخامس حيث بلغ عدد السكان عام (2004) هو(18) مليون نسمة[5-6]. من خلال دراسة تطور عدد السكان نجد أن التقديرات متقاربة بشكل كبير بين كلا المكتب المركزي للإحصاء وتقديرات الأمم المتحدة للسكان قبل 2010[27]. وبشكل كبير جداً بدأت الفروق تظهر بشكل واضح و رئيس بعد عام 2010 حيث يوضح الشكل (1) حجم السكان في الجمهورية العربية السورية قبل وبعد 2010 حيث يظهر الشكل الفروقات الكبيرة في هذه التقديرات بعد 2010.

الشكل(1):حجم السكان التقديرات(المكتب المركزي للإحصاء، شعبة السكان للأمم المتحدة)

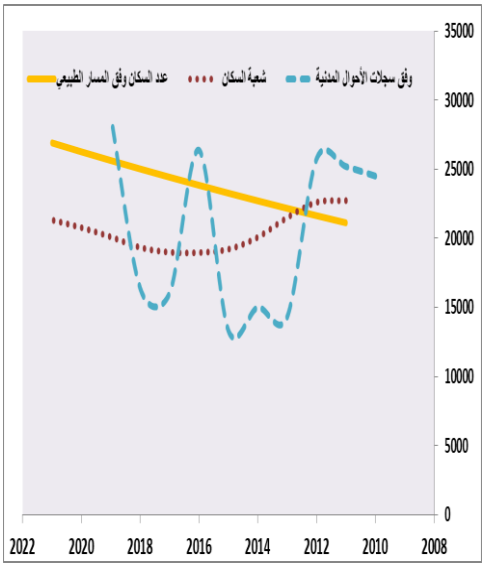

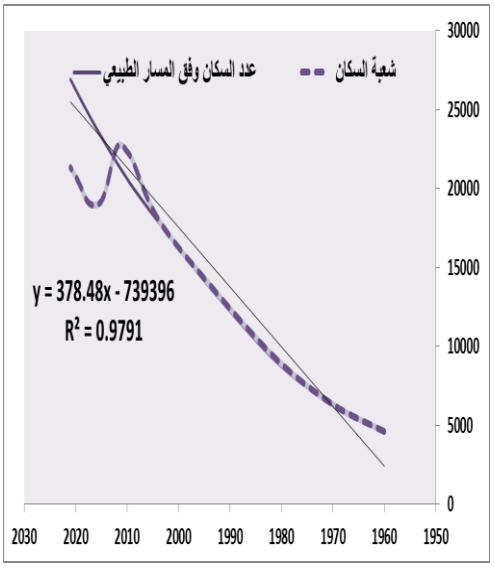

ويظهر هذا الاختلاف بشكل واضح بعد عام 2010 حيث يظهر التغير في تقديرات الأمم المتحدة للسكان انخفاض في التقديرات عن المسار الطبيعي كما يظهر الشكل (1) التأرجح في التقديرات وفق السجلات المدنية وذلك بسبب خروج بعض المحافظات عن

السيطرة إن هذا التغير والتعدد في التقديرات في حجم السكان يشكل مشكلة لمتخذ القرار بشكل عام وتتفاقم هذه المشكلات عند الانتقال من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي أو على مستوى المحافظات أو حتى على مستوى الفئات العمرية حيث يظهر تفاوتات في نسبة الإعالة مثلا أو عدد طلاب المدارس المتوقعين خلال الفترة القادمة.

الجانب الثاني : توافر المؤشرات الديمغرافية المستقبلية.

تعتبر المكونات الرئيسية للإسقاطات السكانية هي المؤشرات الديمغرافية الأساسية المتمثلة في(الخصوبة ، الوفيات أو توقع الحياة ، الهجرة) ومن أجل الوقوف على هذه المتغيرات في كل من الماضي والحاضر من أجل استخدامها لتقدير هذه المؤشرات في المستقبل والاستناد لها لبناء الإسقاطات السكانية الاحتمالية في المستقبل.

إن معظم التباينات والتفاوتات[4-5] في (حجم السكان، الخصوبة، توقع الحياة، الهجرة) تظهر بعد 2010 التي تتمثل في فترة الأزمة التي مرت فيها سورية وهو ما يجعل بناء الإسقاطات السكانية وفق الطرق الاحتمالية حاجة ملحة وبشكل رئيس خلال الفترة من 2010 لغاية 2050 لما لذلك من علاقة وثيقة بالتخطيط لأهداف التنمية المستدامة SDGs حيث يشكل السكان والمؤشرات المرتبطة أهمية لحساب الكثير من المؤشرات.

3- هدف البحث.

يهدف البحث أساساً إلى إعداد إسقاطات سكانية احتمالية لسكان الجمهورية العربية السورية حسب فئات العمر الخمسية والنوع للفترة من عام 2010م حتى عام 2050 وفق فروض معينة للخصوبة والوفاة والهجرة تستند بشكل رئيس لرأي الخبير والمنهجية الاحتمالية المعتمدة على طريقة مكونات الأفواج.

4- أهمية البحث.

تكمن أهمية البحث في بناء الإسقاطات السكانية الاحتمالية لتلبية الطلب المتزايد والمستمر على البيانات والمؤشرات الإحصائية التي تحتويها وبشكل خاص لمصممي وواضعي الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية وراسمي السياسات ومتخذي القرارات

في العديد من البرامج السكانية والسياسات العامة حيث تقديرات حجم السكان المستقبلي يلبي العديد من الحاجات الاجتماعية والصحية والعلمية و الاقتصادية.

5- منهجية البحث.

سيعمل البحث على تناول المنهجية من خلال ثلاث أقسام رئيسية تناول القسم الأول القاء

نظرة تاريخية على تطور الإسقاطات السكانية والدراسات السابقة، وصولاً إلى الطرق الاحتمالية والتي تم تقسيمها إلى ثلاثة أنواع تتمثل في (التقييم اللاحق، السلاسل الزمنية، رأي الخبير) ومن ثم تناول القسم الثاني بشكل تفصيلي كيفية تطوير طريقة مكونات الأفواج باستخدام المتغيرات الديمغرافية العشوائية وتحويلها إلى طريقة احتمالية، وأخيراً تناول القسم الثالث المنهجية أو الأسلوب المقترح من قبل الباحث والذي اعتمد بشكل رئيس على رأي الخبراء في الجمهورية العربية السورية لبناء الإسقاطات السكانية الاحتمالية كما يلي:

5-1- الدراسات السابقة و التطور التاريخي للإسقاطات السكانية

كان الإسقاط السكاني يقتصر على التنبؤ بحجم السكان فقط ولم يستعمل لذلك أي طرق حسابية أو رياضية بسيطة، وإنما عبارة عن ضرب من ضروب التنبؤ المستندة إلى أن دراسات السكان والمستقبل السكاني فن من فنون الأدب كما عمل الكتاب والاقتصاديون و الرؤساء أمثال (Thomas Jefferson & Abraham Lincoln) على نشر تنبؤات معينة لنمو السكان في خطاباتهم، إلا أنه وبعد أن بدأ استخدام طرق رياضية مبسطة لتقدير حجم السكان تقوم على أساس طول الفترة التي يحتاجها السكان ليتضاعف عددهم وذلك بتقدير هذه الفترة من البيانات الماضية يمكن أن نقوم بعملية إسقاط على أساسها للمستقبل وهذا ما كان يتبع في بداية القرن الثامن عشر. وبحلول القرن التاسع عشر كان الاعتقاد السائد أن السكان سيستمرون بالزيادة وفقا لقانون (Malthusian)، إلا أن هذا الاعتقاد لم يدم طويلاً حيث عملت اللجنة القومية في الولايات المتحدة عام 1909 على بناء إسقاطات سكانية باستخدام قوانين رياضية أكثر تطوراً حيث قامت

أغلب هذه الإسقاطات في بداية القرن التاسع عشر على أساس أن السكان يتزايدون وفقاً لمتوالية هندسية لها أساس ثابت أي أن حجم السكان يقدر عن طريق معرفة حجم السكان في نقطتين زمنيتين فقط [9].

وبعد أن أصبحت عمليات التعداد السكاني تجري بفواصل زمنية معينة أصبح من الممكن إجراء إسقاطات سكانية عن طريق اعتبار عدد السكان تابعاً للزمن ويتم ذلك في إطار افتراضات معينة تقوم على ثبات المؤشرات وبالتالي عدم تغير التركيب العمري وفي منتصف القرن التاسع عشر عمل الباحثون على إسقاط السكان على افتراض أن معدل النمو متغير مع الزمن .

ومن ثم تم استنباط قوانين معينة لنمو السكان كما في كثيرات الحدود من الدرجة الثانية حيث طبق (Pritchatt)هذا النموذج على الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 1790 لغاية 1880، وفي عام 1838 تقدم العالم [12](Belgian revhalst) بالمنحنى المنطقي أو ما يسمى اللوجستي إلا أنه بقي مغيباً لفترة زمنية وذلك بسبب غياب البيانات الديمغرافية الدقيقة.

وفي عام 1920 عمل كل من (Pearl & Reed) على إعادة استخدامه وتطوير صيغته حيث أظهر هذا النموذج كفاءة عالية ومطابقة للنتائج في كل من فرنسا وإيطاليا واليابان والسويد، حيث كان (Cannan) قد تقدم 1895 عام بطريقة مكونات الأفواج في الإسقاطات السكانية والتي استخدمها (Bowley) عام 1924 وأعاد اكتشافها (Whelpton) عام 1928 ، والتي تعتبر الإبداع الوحيد في القرن التاسع عشر على الرغم من التطور الذي طرأ عليها[10].

وآخر هذه التطورات ما نشهده في هذه الفترة هو الإسقاطات السكانية باستخدام الأساليب الاحتمالية وهي التي تعمل على تقدير احتمالات الاتجاه المستقبلي للسكان من خلال بناء توزيعات احتمالية للمؤشرات الديمغرافية تشكل المدخلات الأساسية لعمليات الإسقاطات السكانية وذلك من خلال استخدام نماذج محاكاة منطقية، ويعتبر (Lutz , Sanderson , Alho , Scherbov and Pflaume) من أوائل الباحثين الذين

استخدموا الأساليب الاحتمالية والتي تحتاج إلى المزيد من العمل والتطوير وذلك حسب رأيهم[24] .

أولاً : <u>التقييم اللاحق (EX POST EVALUATION)</u> : حيث يعتمد هذا الأسلوب بشكل أساسي على دراسة أخطاء الإسقاطات في الماضي سواء كان ذلك على مستوى السكان ككل أو حتى على مستوى المؤشرات الديمغرافية (الخصوبة، الوفيات، الهجرة) حيث قام الباحث[14](Keyfitz) عام 1981 بإجراء المقارنات من خلال تقدير الأخطاء في نتائج التعدادات ومعدلات النمو، ومن ثم أضاف [26] (Stoto)عام1983 إلى الأخطاء في نتائج التعداد أخطاء في توقعات الحياة عند الميلاد وكذلك نسبة كبار السن، حيث يعتبر كلٌّ من(Keyfitz & Stoto) أوائل من استخدم هذا المدخل في التوقع الديمغرافي الاحتمالي، فقد قاما بتقييم دقة التوقعات التاريخية بالنسبة إلى معدلات النمو السكاني وبعد ذلك تم التوسع أكثر حيث تم تطوير نموذج إحصائي لعدم اليقين يعتمد على متوسط نسبة الأخطاء المطلقة (MAPE) لتوقعات الأمم المتحدة بالنسبة لكل بلدان العالم من قبل[12](Keilman).

ثانياً : <u>أسلوب النماذج الإحصائية بما في ذلك السلاسل الزمنية (TIME SERIES)</u>:
ويستند هذا الأسلوب إلى افتراض أن القيم التاريخية للمتغير الديمغرافي محل الاهتمام نشأت من خلال متوسطات لنموذج إحصائي يتمثل في نموذج الانحدار الذاتي و المتوسطات المتحركة التكاملية (Autoregressive Integrated Moving Average :ARIMA) والتي يمكن أنْ تستخدم لفترات زمنية قصيرة ويصبح هذا النموذج غير واقعي إذا ما تم استخدامه لفترات زمنية طويلة إلا إذا تم الاستعانة بطريقة حكم الخبراء حسب ما يرى[20](Sanderson)، وقد عمل الباحث[8](Cohen) عام 1986 على استخدام النموذج العشوائي مستخدماً دالة الإمكان الأكبر للتنبؤ بمعدل النمو السكاني وطبق هذا النموذج في السويد إلا أن هذا النموذج لم يعطِ معلومات حول الفئات العمرية المختلفة للتعداد وهو ما عمل على تحقيقه كلٌّ من[15](Lee & Tuljapurkar).

ثالثاً : <u>التوقعات العشوائية وحكم الخبير (EXPERT OPINION)</u>: وهو الأسلوب الذي يقوم على استخدام حجة أو رأي الخبير في تحديد مستوى أو درجة اليقينية المرتبطة بكل بديل من البدائل حيث اعُتمد هذا الأسلوب من قبل [19](Scherborov & Lutz, Sanderson) عام 1996 مستندين إلى رأي الخبراء والنماذج العشوائية وذلك من خلال سؤالهم عن مستوى المؤشرات الديمغرافية (الخصوبة، الوفيات، الهجرة) في الفترات المستقبلية

بالاستناد الى التوزيعات العشوائية الطبيعية المعيارية، حيث تحدد مستويات المؤشرات الديمغرافية بطريقة عشوائية بدلاً من أن تتم بطريقة ثابتة. وهو ما استخدمه كلٌّ من[21] (Lutz & Scherborov) إلا أن هذا الطريقة لم تؤثر على النتائج مع نسبة احتمال مرتفعة تصل إلى 97.5% للفئات العمرية تحت سن 15 سنة خلال 30 سنة ماضية مفسراً ذلك بسبب مستويات الخصوبة المنخفضة في دول العالم المتقدم. وبالفعل عملت العديد من الدول على استخدام هذه الأساليب لبناء اسقاطات سكانية احتمالية سواء أكان ذلك على المستوى القومي أو ما دون القومي.

كما قام[13](Keilman) ومجموعة من الباحثين بإعداد دراسة على النرويج عام 2002 استندت إلى سنة أساس 1996 ولغاية 2050 استخدموا فيها الأساليب الاحتمالية الثلاثة السابقة. مفترضين أن المؤشرات الديمغرافية مستقلة عن بعضها البعض، وأن الارتباط فقط بين الجنسين للوفيات، إضافة إلى استخدام أسلوب محاكاة طريقة مونت كارلو للحصول على القيم المستقبلية للمؤشرات الديمغرافية لغاية 2050 .

وتعتبر هولندا من أوائل الدول التي قامت بإعداد إسقاطات سكانية احتمالية. ففي عام 2002 عمل كل من[7](Alders & Beer)على القيام بإسقاطات سكانية عشوائية لغاية 2050 ، حيث تم تقدير درجة عدم اليقين الخاصة بالسكان في المستقبل على أساس افتراضات عن التوزيعات الاحتمالية لكل مؤشر من المؤشرات الديمغرافية فقد اعتمدت الافتراضات الخاصة بالخصوبة على تحليل للتوقعات التاريخية لمعدل الخصوبة الكلية ونماذج السلاسل الزمنية من خلال العودة إلى معدلات الخصوبة الكلية في الفترة السابقة وكذلك بالاستناد إلى معرفة الخبراء المستندة للبرهان .

و في دراسة[11](Hartman & Standell) في مركز الدراسات الإحصائية في السويد مديرية البحث والتطوير عام 2006 تم بناء إسقاطات سكانية احتمالية لمدة ثلاثين سنة من عام 2000 لغاية 2030 حيث اعتمدت الدراسة على استخدام المعالجة العشوائية والمحاكاة لكل مؤشر من المؤشرات الديمغرافية فقد تم تحديد معدل الخصوبة الإجمالي ضمن ثلاثة مستويات.

و قام كلٌّ من [22](Matysiak & Nowok) عام 2006 وهم طلاب دكتوراه في المدرسة الأوروبية للديمغرافية بإعداد دراسة، اعتبرت تحدياً كبيراً في استخدام الأسلوب الاحتمالي ؛ وذلك لأن بولندا شهدت تحولاً سريعاً في المؤشرات الديمغرافية، إضافة إلى أن الإحصاءات المتوفرة في بولندا تحتوي على درجة عالية من عدم اليقين للمستقبل وهو يعتبر جزءاً أساسياً في التنبؤات العشوائية، فقد اعتمدت الدراسة على الأساليب ذاتها المستخدمة في الإسقاطات الاحتمالية في التنبؤ لغاية 2050 للمؤشرات الديمغرافية بالاعتماد على سنة أساس 2005 المستندة إلى تعداد 2002 مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات الحاصلة وباستخدام برنامج (Program For Error Propagation) أو (PEP) و300 عملية محاكاة للمؤشرات الديمغرافية (الخصوبة، الوفيات، الهجرة).

وفي دراسة[25]عام 2010 لفريق بحث سكان العالم في المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية IIASA (International Institute for Applied Systems Analysis) تم بناء إسقاطات سكانية حسب مستويات التعليم ل 120 دولة اعتمدت بشكل رئيسي على طريقة مكونات الأفواج المتعددة، حيث تظهر الدراسة أهمية الإسقاطات السكانية حسب مستويات التعليم، وتأخذ بعين الاعتبار الاختلافات في المؤشرات الديمغرافية الخصوبة و الوفيات والهجرة حسب مستويات التعليم، حيث يعتبر التعليم أحد أهم عوامل التطور والتنمية البشرية، وقد قامت هذه الدراسة على مجموعة من الافتراضات تمثلت في الاعتماد على البيانات التاريخية لهذه الدول من عام 1970 لغاية 2000 ومن ثم بناء إسقاطات سكانية لعام 2050

وفي الدورة المقامة عن إسقاطات السكان في لشبونة بالبرتغال في 28 نيسان عام 2010 تم طرح ورقة عمل لمجموعة من الباحثين[17] لبناء إسقاطات سكانية احتمالية لسكان

العالم باستخدام نظرية بايز لتقدير المؤشرات الديمغرافية الخصوبة والوفيات، حيث طرحت هذه الورقة تحسين منهجية الإسقاطات السكانية من خلال استخدام المنهج الاحتمالي لتقدير المؤشرات الديمغرافية ل 196 دولة وبالاستناد لسنة أساس 2008 وتقديرات المؤشرات الديمغرافية لغاية 2050 ، وتقديراتها التاريخية السابقة. ويمكن القول إن تطور الإسقاطات السكانية وفق طريقة مكونات الأفواج والتي أخذت الشكل الاحتمالي جاء نتيجة الحاجة لمواكبة التطور والتقدم التكنولوجي الذي أتاحه الفرصة للانتقال من بناء إسقاطات سكانية وفق سيناريو واحد إلى عدد كبير يصل إلى 1000 أو حتى أكثر من ذلك مما جعلها تتحول لوصفها بشكل نماذج احتمالية.

إلا أن طريقة مكونات الأفواج لا تزال الأساس في بناء الإسقاطات السكانية سواء أكانت تقليدية أو احتمالية وإن الانتقال من المنهج التقليدي إلى المنهج الاحتمالي يتمثل في الانتقال من التقدير النقطي للمؤشرات الديمغرافية الداخلة في عملية الإسقاط إلى تقديرات تأخذ توزيعات معينة نستطيع من خلالها الانتقال إلى التقدير العشوائي للمؤشرات الديمغرافية الداخلة في عملية الإسقاط لنحصل على إسقاطات سكانية احتمالية.

وبالتالي تعتمد المنهجية المستخدمة على بناء نماذج احتمالية للمؤشرات الديمغرافية الداخلة في عملية الإسقاط هذه النماذج يتم بناؤها إما عن طريق السلاسل الزمنية السابقة للمؤشرات، أو من خلال الأخذ برأي الخبراء عن طريق تصميم استمارات مخصصة لهذا الغرض، أو من خلال الاستناد إلى أخطاء الماضي في الإسقاطات وبناء نماذج احتمالية لهذه الأخطاء، أو من خلال اللجوء إلى الافتراضات التقليدية مفترضين أن هذه السيناريوهات يمكن أن تتحقق في المستقبل حسب وجهة نظر الباحث بين 80% إلى 95% درجة يقينية، ومن ثم بناء الإسقاطات السكانية الاحتمالية وذلك من خلال محاكاة نتائج عدد معين من المرات والحصول على نتائج الإسقاطات الاحتمالية.

أما الإسقاطات السكانية في الجمهورية العربية السورية فقد اقتصرت على المنهج التقليدي ومنها تقديرات التي قامت بها هيئة التخطيط بالتعاون مع المكتب المركزي للإحصاء خلال الفترة من 2000 لغاية 2020 كما قدم الباحث في رسالة الماجستير والمتضمنة دراسة أثر عدم التجانس في المؤشرات الديمغرافية على إسقاطات السكان باستخدام

المنهج التقليدي خلال الفترة من 2005–2025 حيث أظهر أهمية القيام بالمنهج الاحتمالي بسبب عدم التجانس وفي رسالة الدكتوراه تناول الإسقاطات السكانية الاحتمالية باستخدام منهج يعتمد على المقاربة العربية[4].

5-2- منهجية عمل طريقة مكونات الأفواج الاحتمالية

يستند النموذج الاحتمالي إلى مجموعة من الفروض تتمثل في أن طريقة تقدير المؤشرات الديمغرافية الداخلة في عملية الإسقاط في المستقبل يجب أن تتم بطريقة عشوائية لما تتمتع به من درجة عدم اليقين في المستقبل. كما يفترض اختيار هذه المؤشرات من منطقة ديمغرافية ذات عادات وتقاليد متشابهة، أي أن المنطقة الديمغرافية المختارة لا تزال في نفس مرحلة التحول الديمغرافي وبالتالي فإن منطقة الدراسة ستأخذ الشكل الآتي[16-18]. :

$$\begin{Bmatrix} \underline{t} & \underline{t+5} & \underline{t+10}..... & \underline{t+m} \\ X_{1t} & X_{1t+5} & X_{1t+10}..... & X_{1t+m} \\ X_{2t} & X_{2t+5} & X_{2t+10}..... & X_{2t+m} \\ X_{it} & X_{it+5} & X_{it+10}..... & X_{it+m} \\ X_{nt} & X_{nt+5} & X_{nt+10}..... & X_{nt+m} \end{Bmatrix}$$

حيث X_{it} قيمة المؤشر الديمغرافي $(TFR,\ e^M(0),\ e^F(0),\ NMR)$ في المنطقة i واللحظة الزمنية t سنة الأساس حتى سنة الهدف $t+m$ ، n عدد المناطق. وبالتالي تتكون التقديرات لكل مؤشر ديمغرافي سواء أكان الخصوبة وهو المؤشر الأهم في الإسقاطات السكانية، أو توقع الحياة عند الولادة أو حتى مؤشر الهجرة في حال توافر معلومات كافية عن الهجرة ، وبالتالي يتكون لدينا منطقة ديمغرافية تتميز بمجموعة من العادات والتقاليد المتشابهة حسبت فيها قيم المؤشرات الديمغرافية السابقة من اللحظة الزمنية t حتى اللحظة الزمنية $t+m$.

وفقاً للفروض السابقة وقبل التعرض إلى معادلات النموذج الاحتمالي البسيط لابد من عرض خطوات تنفيذ الإسقاطات وفق طريقة مكونات الأفواج بعد تطويرها لتشمل الجانب العشوائي في تحديد المؤشرات الديمغرافية الداخلة في عملية الإسقاطات والتي تتضمن أربع مراحل أساسية هي :

- المرحلة الأولى :

تحديد نقطة أساس تتمثل في عدد السكان موزعين على الفئات العمرية حسب النوع والعمر، وتحديد عدد الباقين على قيد الحياة الناتج عن تطبيق معدلات البقاء على قيد الحياة المحدد بطريقة عشوائية من توقع الحياة (للذكور و الإناث) في الفترات المستقبلية.

- المرحلة الثانية :

تتمثل في تقدير عدد المواليد خلال فترة الإسقاط وذلك من خلال إسقاط معدلات الخصوبة المحددة بشكل عشوائي في المستقبل.

- المرحلة الثالثة :

تقدير الهجرة في كل فئة عمرية خلال فترة الإسقاط والمحددة بشكل عشوائي، وذلك من خلال تطبيق معدلات الهجرة المسقطة والمحددة بشكل عشوائي.

- المرحلة الرابعة :

إضافة عدد المواليد إلى بقية السكان في نقطة الأساس بعد طرح أو جمع الهجرة حسب الحالة لكل من الذكور والإناث وبذلك نحصل على نقطة بداية جديدة نعمل على تكرارها (i) محاولة للحصول على إسقاطات احتمالية لفتراه واحدة. وبالتالي فإن معادلات النموذج الاحتمالي البسيط لطريقة مكونات الأفواج المطورة لكل من الذكور والإناث و وفقاً للفئات العمرية تأخذ الشكل الآتي:

1- **الإناث** :

1-1-الفئة العمرية العامة (من الثانية إلى ما قبل الأخيرة):

$$ {}_5N_{x\,i}^{\ F}(t+5) = {}_5N_{(x-5)i}^{\ F}(t)\frac{{}_5L_{x\,i}^{F}}{{}_5L_{x-5i}^{F}} + \frac{{}_5I_{x\,i}^{F}\left[t,t+5\right]}{2} \qquad .....eq(1) $$

1-2- الفئة العمرية الأخيرة :

$$ {}_\infty N_{85i}^{\ F}(t+5) = {}_5N_{(80)i}^{\ F}(t)\frac{L_{85i}^{F}}{L_{80i}^{F}} + {}_5N_{(85)i}^{\ F}(t)\frac{T_{90\,i}^{F}}{T_{85\,i}^{F}} + \frac{{}_\infty I_{85i}^{F}\left[t,t+5\right]}{2} ...eq(2) $$

1-3-الفئة العمرية الأولى :

$$ {}_5N_{0i}^{\ F}(t+5) = B_i^{\ F}\left[t,t+5\right]\frac{{}_5L_{0\,i}^{F}}{{}_5l_{0\,i}} \qquad .....eq(3) $$

حيث أن :

$$B_i^{\ F}\left[t,t+5\right]=B_i\left[t,t+5\right]\frac{1}{1+SRB}$$

$$B_i\left[t,t+5\right]=\sum_{x=a}^{B-5}{}_5B_i^{\ F}\left[t,t+5\right]$$

$${}_5B_i^{\ F}\left[t,t+5\right]=5_5F_{x\,i}\ \frac{N_{x\ i}^{\ F}(t)+N_{x\ i}^{\ F}(t+5)}{2}$$

2- <u>الذكور :</u>

2-1-الفئة العمرية العامة (من الثانية إلى ما قبل الأخيرة):

$${}_5N_{x\,i}^{\ M}(t+5)={}_5N_{(x-5)i}^{\ M}(t)\frac{{}_5L_{x\ i}^{M}}{{}_5L_{x-5i}^{M}}+\frac{{}_5I_{x\ i}^{\ M}\left[t,t+5\right]}{2}...eq(4)$$

2-2- الفئة العمرية الأخيرة :

$${}_\infty N_{85i}^{\ M}(t+5)={}_5N_{(80)i}^{\ M}(t)\frac{L_{85\,i}^{M}}{L_{80\,i}^{M}}+{}_5N_{(85)i}^{\ M}(t)\frac{T_{90\ i}^{M}}{T_{85\ i}^{M}}+\frac{{}_\infty I_{85\ i}^{M}\left[t,t+5\right]}{2}....eq(5)$$

2-3-الفئة العمرية الأولى :

$${}_5N_{0i}^{\ M}(t+5)=B_i^{\ M}\left[t,t+5\right]\frac{{}_5L_{0\ i}^{M}}{{}_5l_{0\,i}}...eq(6)$$

حيث أن: (F : الإناث، M : الذكور، B : المواليد، I : صافي

الهجرة)

i : محاولة الناتجة عن عملية الاختيار العشوائي $0 \prec i \leq 1000$.

${}_5N_{xi}(t,t+5)$: عدد السكان في اللحظة الزمنية t بين العمر x والعمر $(x+5)$في المحاولة رقم i .

${}_5L_{xi}$: سنوات الحياة داخل الفئة العمرية $(x,x+5)$ في المحاولة رقم i

T_{xi} : سنوات الحياة على العمر x في المحاولة رقم i .

${}_5F_{xi}$: معدلات الخصوبة العمرية في الفئة العمرية $(x,x+5)$في المحاولة رقم i.

من المعادلات السابقة نحصل على الإسقاطات السكانية الاحتمالية بطريقة مكونات الأفواج المطورة لتأخذ بعين الاعتبار المؤشرات الديمغرافية المولدة بطريقة عشوائية والتي يتم تحديدها من خلال نموذج عشوائي لكل مؤشر ديمغرافي.

5-3- المنهجية المقترحة للإسقاطات السكانية الاحتمالية المستندة إلى رأي الخبراء.

عمل الباحث على بناء استبيان سمي باستبيان الخبراء تمثل في جمع رأي 60 خبير على مستوى الجمهورية العربية السورية تم اختيارهم من الجامعات السورية بالإضافة إلى هيئة شؤون الأسرة وكذلك هيئة تخطيط الدولة والمكتب المركزي للإحصاء من أجل توصيف الواقع الحالي والمستقبلي لكل من المكونات الديمغرافية (الخصوبة ، الوفيات، الهجرة).

تكون الاستبيان[2] من أربع أقسام:

1- القسم الأولى بالخصائص الديمغرافية للخبراء:

تمثلت في العمر ، المرتبة والمستوى العلمي، طبيعة الاختصاص، والخبرة حيث كانت النتائج التي تم التوصل لها حيث أظهرت النتائج أن متوسط العمر لدى الخبراء الذين تم الاستعانة بهم بملء الاستبيان بين (10 إلى 15) سنة بمتوسط عمر بلغ 50 عام كما بلغ حملة شهادة الدكتوراه 89% من عينة البحث البالغة 60 خبير في حين بلغت نسبة الخبراء ذوي صلة بالعلوم الديمغرافية 91.66 % أي 55 من الباحثين يحمل شهادة الدكتوراه ويتمثل الباقي من الخبراء الفنين العاملين في هيئة تخطيط الدولة المكتب المركزي للإحصاء وهيئة شؤون الأسرة من غير حملة الدكتوراه.

2- القسم الثاني الخاص بتطورات الخصوبة:

حيث تعتبر الخصوبة المكون الرئيس في بناء الإسقاطات السكانية وفق الزمن منذ عام 1960 لغاية عام 2050 ووفق متوسط رأي الخبراء عن الفترة المستقبلية بعد عام 2010 تمثلت أراء الخبراء في انخفاض مستوى الخصوبة بشكل بطيء جدا لغاية 2050 في ظل الظروف التي يعيشها السكان أي أن الخصوبة السورية تدخل في مرحلة من ثبات بين 2030 إلى 2050 بعد انخفاضها بشكل بسيطة بين فترة 2010 على 2030 من 3.58 إلى 2.83 في عام 2020 كما أن نسبة الخطأ المقدرة من الخبراء هي بالمتوسط 5% من جهتين كما هو موضح في الجدول (1).

[2] الملحق رقم 1 الاستبيان الخاص بالخبراء

الجدول(1) : الإحصاءات الوصفية الخاصة برأي الخبراء بتوقعات الخصوبة خلال الفترة 2010-2050

Descriptive Statistics					
	Mean		Std. Deviation	Kurtosis	
	Statistic	Std. Error	Statistic	Statistic	Std. Error
TFR_Y2015	3.1331	.10403	.80583	9.250	.608
TFR_Y2020	2.8433	.11411	.88387	5.894	.608
TFR_Y2025	2.9847	.11704	.89901	4.383	.613
TFR_Y2030	3.0398	.13897	1.06746	7.572	.613
TFR_Y2035	3.1595	.20534	1.55029	18.403	.623
TFR_Y2040	3.1054	.17070	1.27741	2.707	.628
TRF_Y2045	3.0518	.17645	1.32043	2.256	.628
TFR_Y2050	3.0839	.19783	1.48039	1.593	.628

كما يلاحظ وجود عدد من النقاط المتطرفة بالنسبة للتقديرات المتوقعة بالنسبة للخصوبة الشكل (2) تم مناقشتها مع الخبراء فقد جاء تحول الخصوبة في سورية متأخراً قرابة ربع قرن من تاريخ بدء تحول الوفيات فيها، إذ انخفضت معدلات الولادات الخام في نهاية القرن الماضي من 34 بالألف إلى 27 بالألف لتبدأ بحسب رأي بعض الديمغرافيين مرحلة النافذة الديمغرافية الأولى في سوريا، وتبين البيانات الاحصائية المتوفرة أن معدل الخصوبة الكلي انخفض من 4.2 مولوداً في عام 1994 إلى 3.8 مولوداً في عام 2001، وإلى 3.6 مولوداً في عام 2004، وإلى 3.5 مولوداً عام 2010. ويعود انخفاض معدل الخصوبة الكلي إلى مجموعة من التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي ساهمت في تعديل السلوك الإنجابي التقليدي للمجتمع السوري كارتفاع مستوى تعليم المرأة ومساهمتها في النشاط الاقتصادي ومتوسط العمر عند الزواج الأول ونسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة وغيرها من العوامل الأخرى.

في حين يعتقد عدد من الخبراء أن طبيعة البيئة والثقافة في الجمهورية العربية السورية لن توصل بشكل من الأشكال إلى انخفاض الخصوبة إلى معدل الإحلال والبالغ 2.1 مما جعل تقديراتهم خارج المتوسطات لباقي الخبراء وبالرغم من ذلك لم يتم إهمال

هذه التقديرات بل تم أخذها بعين الاعتبار جميعها ضمن الإسقاطات الخاصة في الخصوبة حيث كان عدد هؤلاء الخبراء 13 أي ما يقارب 20% مما دفع الباحث لتبني درجة معيارية عند بناء الإسقاطات الاحتمالية مقدارها 80% وهو ما يساهم في إعطاء صورة واضحة عن قوة التوقعات التي تسهم في بناء السيناريوهات الخاصة بالخصوبة بدرجة يقينية 80%.

الشكل (2): المخطط الصندوقي الخاص بتوقعات الخصوبة وفق رأي الخبراء

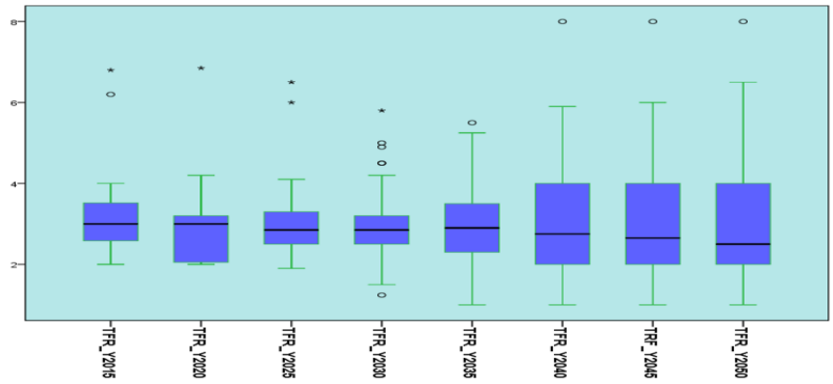

وبالتالي من أجل محاكاة النتائج 1000 مرة نحصل على الإسقاطات السكانية الخاصة بالخصوبة كما في الشكل (3).

الشكل(3):الإسقاطات الخاصة بالخصوبة خلال الفترة 2010–2050 وفق رأي الخبراء

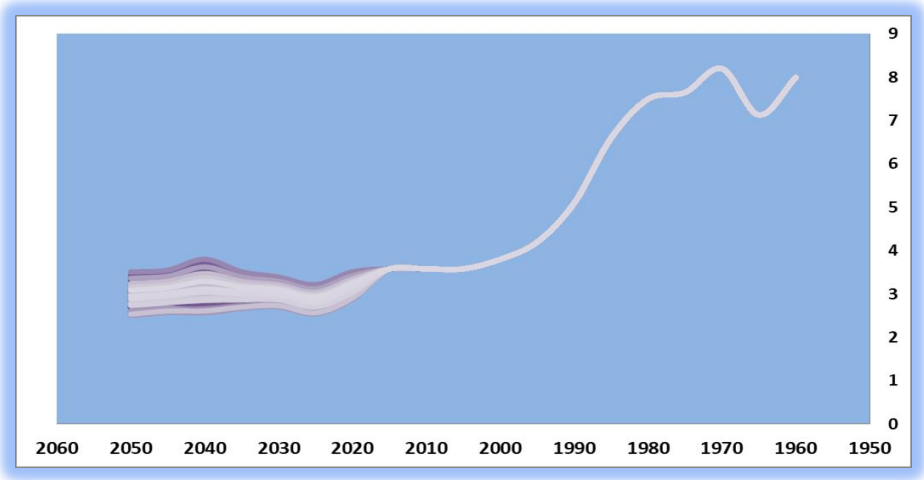

3- القسم الثالث تطورات الوفيات (توقع الحياة):

تعتبر الوفيات ثاني متغير من المتغيرات من حيث الأهمية في الإسقاطات السكانية حيث يمكن التعبير عنها من خلال توقع الحياة لكل من الذكور والإناث حيث تم توضيح أنه سيتم التعبير عن الوفيات من خلال توقع الحياة حيث وتشير الإحصاءات الصحية ونتائج المسوح الأسرية إلى تحسن ملموس في المستوى الصحي للسكان بشكل عام وصحة الأم والطفل بشكل خاص، ولو تتبعنا تغير معدل الوفيات الخام أمكننا ملاحظة ارتباط هذا المعدل بالمتغيرات الاقتصادية والتعليمية، إذ يعتبر مقياساً ضرورياً للتعرف على معدلات الزيادة الطبيعية للسكان وانخفاضه يعكس مدى التقدم العام الذي يتمتع به المجتمع، وأظهرت الإحصائيات انخفاض معدل الوفيات الخام من 200 بالألف في عام 1960 إلى 153بالألف عام 1965، إلى 5.2 بالألف في عام 1994 حتى وصل إلى 4 بالألف في عام 2009. وتتفاوت مستويات الوفيات بين الريف والمدينة إذ أنها تكون دوماً أعلى في الريف منها في المدينة وذلك بسبب صعوبة الوصول إلى الخدمات الصحية وقلة الوعي وارتفاع نسب الولادات المنزلية ويظهر الجدول (2) الإحصاءات الوصفية الخاصة بتوقع الحياة لدى الذكور والإناث خلال الفترة القادمة.

الجدول(2)

الإحصاءات الوصفية الخاصة برأي الخبراء لتوقع الحياة (ذكور- إناث) خلال الفترة 2010-2050

Descriptive Statistics

Male	Mean		Std. Deviation	Kurtosis	
	Statistic	Std. Error	Statistic	Statistic	Std. Error
ex2010	70.4633	.54138	4.19354	1.140	.608
ex2015	66.4800	.88458	6.85196	2.850	.608
ex2020	66.2333	.79595	6.16542	.295	.608
ex2030	68.7033	.83016	6.43038	1.423	.608
ex2040	70.6833	.88689	6.86983	2.883	.608
ex2050	72.3367	.96364	7.46429	10.067	.608

Female	Mean		Std. Deviation	Kurtosis	
	Statistic	Std. Error	Statistic	Statistic	Std. Error
ex2010	74.5333	.61638	4.77446	.104	.608
ex2015	71.1695	.69065	5.30502	-1.274-	.613
ex2020	69.3933	.78892	6.11095	-.802-	.608
ex2030	71.5583	.83810	6.49191	.762	.608
ex2040	73.3767	.99494	7.70675	2.676	.608
ex2050	74.6750	1.23747	9.58540	6.989	.608

وكانت توقعات عدد من الخبراء أكثر تشاؤم بحيث كانت أقل مما كانت عليه باقي الخبراء حيث يعتقد البعض أن الوضع الصحي لن يتحسن في الفترة القادمة بسبب الظروف السياسية والاجتماعية الحالية والمتمثلة في منعكسات الحرب ويظهر ذلك في الشكل البياني (4).

الشكل (4):المخطط الصندوقي توقعات توقع الحياة (ذكور– إناث) وفق رأي الخبراء

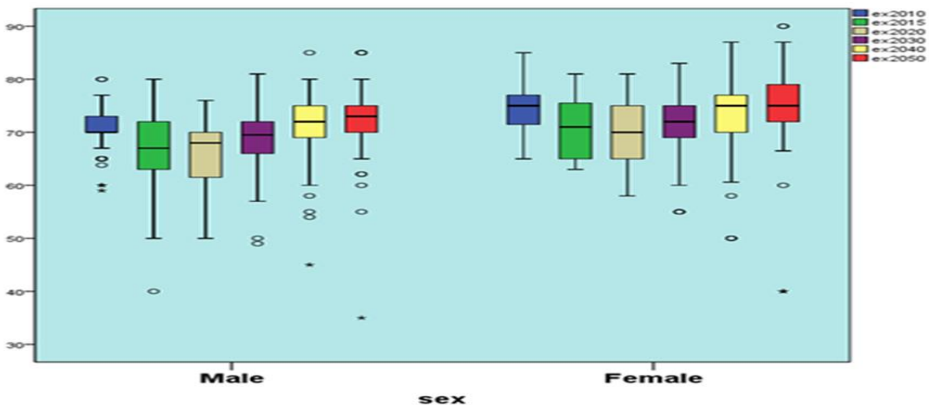

ولذات السبب تم تبني درجة معيارية عند بناء الإسقاطات الاحتمالية مقدارها 80% وهو ما يساهم في إعطاء صورة واضحة عن قوة التوقعات التي تسهم في بناء السيناريوهات الخاصة بتوقع الحياة لكل من الذكور والإناث وبدرجة يقينية80%كما في الشكل (5–6).

الشكل (5) :الإسقاطات الخاصة بتوقع الحياة للذكور خلال الفترة 2010-2050 وفق رأي الخبراء

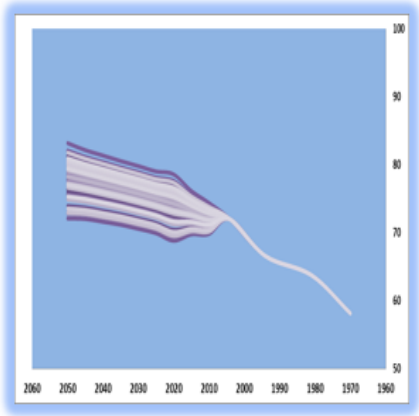

الشكل (6):الإسقاطات الخاصة بتوقع الحياة للإناث خلال الفترة 2010-2050 وفق رأي الخبراء

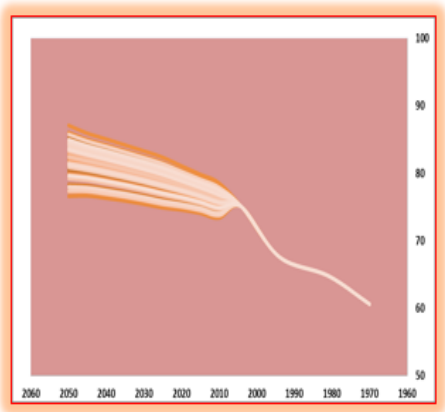

4- القسم الرابع تطورات الهجرة :

تعد الهجرة من أكثر الظواهر الديمغرافية صعوبة بالتنبؤ؛ وبشكل خاص في ظل ظروف غير طبيعية مثل الحرب أو الوضع الاقتصادي إذ ليس من السهل معرفة معدلات الهجرة المستقبلية، فهي عرضة إلى سياسة الدولة الحالية والمستقبلية، إضافة إلى الوضع الأمني و الاقتصادي السائد في الدولة بشكل يصعب معه تحديد حد أعلى و أدنى للدولة، وبالعودة إلى تقديرات التي جاءت وفق توقعات الخبراء نجد أن التوقعات تراوحت بين انخفاضها ليصل إلى الصفر في حين وصلت لدى البعض إلى اكثر من 10% من السكان وهو ما جاء متوافق مع تقرير حالة السكان في سورية حيث تشكل نسبة المهاجرون نحو 5.4% من السكان عام 1994، وارتفعت نسبتهم لتصبح 10% في عام 2010 فقد تبين أن معدلات الهجرة بالمتوسط تراوحت بين 0.11% في فترة 2010-2015 لتنخفض بشكل تدريجي إلى 0.04% في عام 2050 وهنا سيعمل الباحث على تبني ثلاث سناريوهات أساسها توقعات الخبراء ومن ثم سناريو أخر يخفض هذه التوقعات إلى النصف وتم إضافة سناريو تمثل في عدم وجود هجرة بشكل كامل كما في الشكل(7).

الشكل (7) :السيناريوهات الخاصة بالهجرة خلال الفترة القادمة

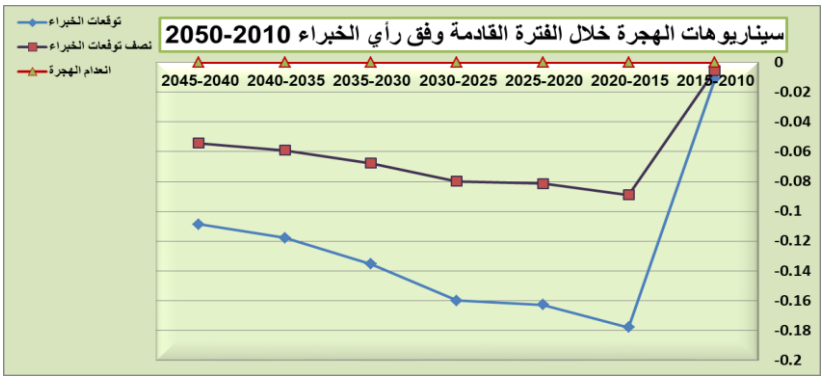

وبالتالي من خلال الافتراضات السابقة سيتم استخدامها كمدخلات في عملية بناء الإسقاطات الاحتمالية خلال الفترة من 2010 لغاية 2050 كما سنرى ذلك في الفقرة القادمة.

6- نتائج الإسقاطات السكانية الاحتمالية.

تم بناء الإسقاطات السكانية الاحتمالية خلال الفترة 2010 لغاية 2050 وذلك من خلال تبني عدد السكان في سنة 2010 وفق أخر تقديرات للمكتب المركزي للإحصاء والتي لم تكن مختلفة عن تقديرات الأمم المتحدة خلال فترة قبل الحرب كما لاحظنا سابقاً مع انخفاض نسبة الذكور إلى الإناث مع ما تم تبنيه من افتراضات خاصة بالخصوبة وتوقعات الحياة والهجرة حيث يمكن توضيح المنهجية الاحتمالية المتبناة من قبل الباحث وفق الشكل (12) حيث يظهر هذا النموذج المقترح من الباحث يستند إلى المحاكاة المتزامنة بين ثلاث نماج تمثلت(الخصوبة ، توقع الحياة، الهجرة) والتي تستند إلى توليد الصيغ الاحتمالية ضمن الشروط الاحتمالية ودرجة اليقينية 80%.

1- حجم السكان الإجمالي لغاية 2050 :

خلال المحاكاة السابقة للمدخلات وفق النموذج المقترح وباستخدام المحاكاة1000 مرة نحصل على النتائج كما في الجدول (3) حيث يظهر الجدول الدرجات المئينين لعدد السكان وهي عند 10% 20% 50% 80% 90% على الترتيب في الفترات الزمنية 2015 لغاية 2050 حيث قدر عدد السكان 28.8 مليون باحتمال 10% إلى 31.6 مليون باحتمال 90% أي بالمتوسط تقريبا 30.2 مليون في عام 2030، أي لن يقل عن 36.7 ولن يزيد عن 44.5 مليون باحتمال قدره 80% وبدرجة يقينية 80%.

الجدول (3):حجم السكان الإجمالي (2010-2030) بدرجة يقينية 80% وفق الاحتمالات (10%-20%-50%-80%-90%) مقدر بالملايين

احتمال	2010	2015	2020	2025	2030	2035	2040	2045	2050
10	20.68	22.69	24.49	26.58	28.83	30.94	32.97	34.85	36.73
20		22.77	24.68	26.88	29.30	31.57	33.83	35.93	38.08
50		22.96	25.09	27.54	30.29	32.90	35.52	38.11	40.78
80		23.14	25.48	28.16	31.20	34.12	37.12	40.14	43.29
90		23.22	25.66	28.46	31.63	34.68	37.90	41.14	44.59

*المعد من قبل الباحث باستخدام المنهج الاحتمالي.

كما يظهر الشكل (8) تطور عدد السكان وفق درجة اليقينية 80% حيث باحتمال 50% سيصل عدد السكان وفق المدخلالت السابقة التي تم معالجتها من قبل الخبراء إلى 30 مليون تقريبا مع وجود احتمالية لتقل عن 28.8 مليون بمقدار 10% مع احتمالية مقابله بمقدار 10% ليزيد عدد السكان عن 31.6 مليون في عام 2030 وإلى 40.78 مليون عام 2050 بالمتوسط عند درجة يقينية 80%.

2- الهرم السكاني حسب الفئات العمرية خلال الفترة 2010-2050 :

حيث تظهر نتائج عملية المحاكاة والبالغة عددها 1000 مرة الهرم السكاني المحتمل وفق حالة السكان لعام 2050 تباين أكبر في الفئات العمرية الأولى أكثر من الفئات العمرية اللاحقة ويعود ذلك الاختلاف إلى التباينات التي تنشأ من الخصوبة أكثر من توقع الحياة حيث تشكل الخصوبة المتغير الأكثر تأثير في عدد السكان ويظهر الشكل الهرم السكاني المحتمل بدرجة يقينية 80% كما في الشكل (9).

الشكل (8)

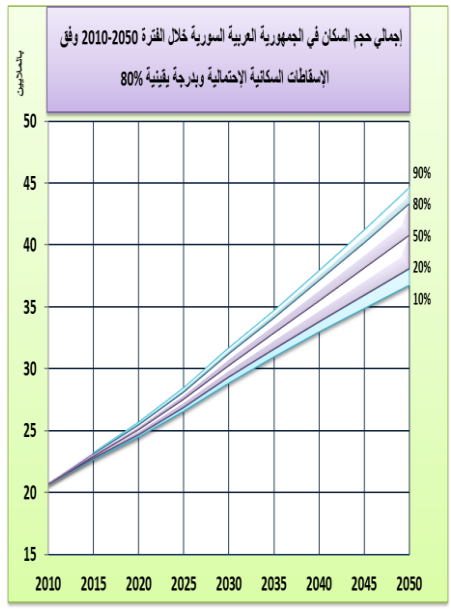

الشكل (9)

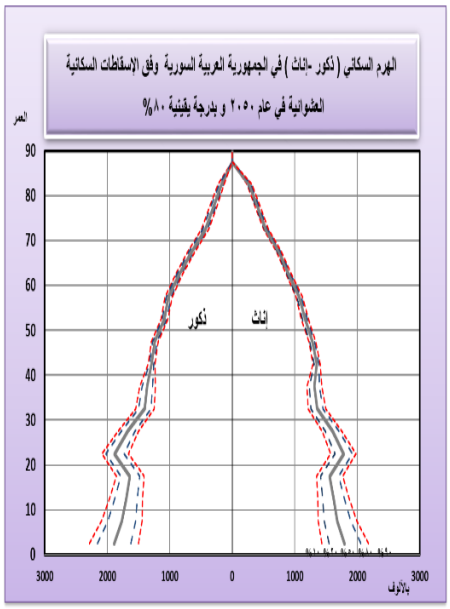

3- تقدير السكان حسب الفئات العمرية خلال الفترة 2010-2050:

حيث يمكن مشاهدة تطور عدد السكان بالمتوسط أي باحتمال 50% وفق الأشكال (A -10) إلى (D-13) حيث نلاحظ ارتفاع في عدد الإناث على حساب الذكور كما نلاحظ انخفاض في عدد السكان في الفئات العمرية الشابة المتمثلة بالفئة الثالثة والرابعة أي خلال العمر 14-19 سنة وهو ناتج عن ارتفاع في معدلات الهجرة في هذه الفئات بشكل رئيس بالإضافة إلى التغيرات في الخصوبة في فترات الإسقاط انخفاض ومن ثم عودة إلى الارتفاع.

الشكل (A-10)

الشكل (B-11)

الشكل (C-12)

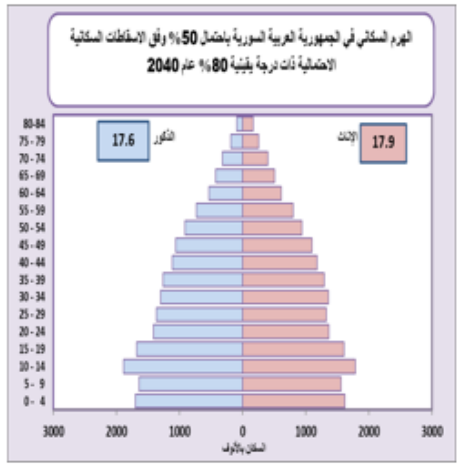

الشكل (D-13)

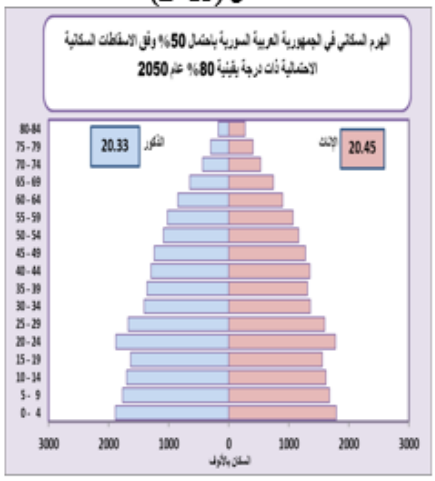

بهذا الشكل يكون تم إنجاز التوقعات والتقديرات السكانية خلال الفترة 2010–2050 حيث يشكل عدد السكان وفق هذا المنهج حجم 41.7 مليون تقريبا باحتمال قدره 50% باحتمال 80% سيتراوح بين [36.73–44.59] وبدرجة يقينية 80% .

الجدول (4):عدد السكان خلال فترات الإسقاطات السكانية 2010-2050 باحتمال 50% وبدرجة يقينية 80%

السنة	2020		2030		2040		2050	
الفئات	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
0 - 4	1426272	1377190	1889718	1788878	1702727	1623312	1886872	1797485
5 - 9	1383569	1336690	1684246	1612256	1637526	1561293	1763958	1680537
10 - 14	1320203	1374476	1418502	1369702	1886952	1786521	1698271	1619713
15 - 19	1280512	1312739	1377334	1331571	1679885	1609586	1635885	1558994
20 - 24	1136091	1205574	1308403	1366445	1411876	1365201	1879558	1781188
25 - 29	1091798	1129261	1265036	1301111	1368850	1325482	1670132	1601729
30 - 34	951244	980630	1120228	1191599	1300981	1359920	1403074	1357571
35 - 39	791409	853291	1075908	1112747	1256862	1293609	1361185	1315784
40 - 44	609392	673376	933754	960806	1111148	1182340	1291137	1350843
45 - 49	542747	595514	767124	828079	1060467	1099810	1240272	1280285
50 - 54	481231	526362	577038	641354	909642	943915	1085082	1164583
55 - 59	369565	405809	492768	552060	733160	803505	1019128	1071630
60 - 64	301561	362316	407843	466569	532895	611370	848532	903735
65 - 69	202501	240517	280480	333024	429318	508468	649312	746527
70 - 74	152556	182332	194247	261411	320235	403427	431951	537095
75 - 79	215211	269191	102341	143004	185199	257130	297584	404766
80-84	3481	4634	54750	82294	96057	166423	171690	271043
اجمالي	12259343	12829904	14949719	15342911	17623780	17901312	20333625	20443506
الكلي	25089246		30292630		35525092		40777131	

*المعد من قبل الباحث باستخدام المنهج الاحتمالي.

7- التوصيات والمقترحات.

تتمثل التوصيات والمقترحات التي تم تحقيقها من خلال تطبيق المنهجية المقترحة المستندة إلى رأي الخبير في الجوانب الآتية :

1) إن تقدير درجة اليقينية للمؤشرات الديمغرافية في الإسقاطات السكانية الاحتمالية يعتبر عاملاً مهماً وبشكل خاص في الدول التي لا تتوافر فيها دقة عالية من البيانات أو تفاوت في التقديرات كما في الجمهورية العربية السورية، فهي بذلك تلغي الحتمية التي تظهرها الإسقاطات السكانية بالأسلوب التقليدي.

2) تم الاستناد في درجة اليقينية إلى رأي الخبير في المنهج الاحتمالي المتبع لتكون أفضل طريقة لرسم صورة المستقبل المستندة لرأي الخبراء وفق منهج علمي إحصائي يلبي متطلبات التنمية المستدامة في الجمهورية العربية السورية.

3) يتسم المنهج الاحتمالي المتبع بالمرونة والسهولة وهو ما يتيح لنا إمكانية تطويره ليأخذ الشكل الاحتمالي وبدرجة ثقة مستقبلية كما في درجة الميئنيات التي تم عرضها في النتائج وهو ما يقدم المزيد من الواقعية وذلك نظراً لتقديمها درجة عدم اليقينية والتي تعطي تقديرات احتمالية مستقبلية.

4) المنهج الاحتمالي يعتبر ضرورة ملحة وخصوصاً في الدول التي تتمتع بعدم تجانس في المؤشرات الديمغرافية لأن عدم التجانس هذا ينتج درجة من عدم اليقينية في المستقبل.

5) دعوة الأجهزة الإحصائية والمراكز المتخصصة في الدول العربية لبناء دراسات الإسقاطات السكانية باستخدام المنهج الاحتمالي لتلبية متطلبات التنمية المستدامة بشكل يعمل على أخذ درجة عدم اليقين بالنسبة لجميع المؤشرات بعين الاعتبار، وخصوصاً أن معظم الدول العربية تتمتع بدرجة من عدم التجانس في المؤشرات الديمغرافية على المستوى القومي وما دون القومي.

6) بناء إسقاطات سكانية على المستوى دون القومي باستخدام المنهج الاحتمالي البسيط المقترح باعتباره صالحاً للتطبيق حيث إن المنطقة الديمغرافية المدروسة هنا هي الدولة والمؤشرات الديمغرافية على مستوى الأقاليم أو المحافظات هي عبارة عن المؤشرات الداخلة في تحديد مدخلات المنهج الاحتمالي البسيط .

7) إجراء المزيد من البحوث والدراسات في مجال بناء الإسقاطات السكانية حسب مستويات التعليم ذات المدخل الاحتمالي بحيث تأخذ درجة اليقينية لمستويات التعليم المتوقعة في المستقبل بعين الاعتبار.

و أخيراً لا يمكن القول عند بناء إسقاطات سكانية احتمالية إن هذا المنهج هو أفضل من ذلك المنهج ولكن ما يمكن قوله إن لكل منهج نقاط قوة ونقاط ضعف وتقييم المنهج ينبع من مدى ملائمته للبيانات المتوافرة إضافة إلى مجموعة من القضايا التي تؤخذ بعين الاعتبار عند اختيار منهج دون آخر ونذكر منها (طول فترة الإسقاط – مدى توافر البيانات – سهولة التطبيق – الغرض من النتائج الإسقاطات).

قائمة المراجع العربية .

[1] أوغلي ، عصام و كيلاني ، أحمد (2002) ، ***الإسقاطات السكانية ومستقبل القوى العاملة في سورية*** ، بحث مقدم في ندوة السكان والبطالة والتنمية ،جامعة حلب ، 2002/10/30.

[2] أوغلي ، عصام و إسماعيل ، فؤاد (2007) ، ***تطور التركيب التعليمي لسكان الجمهورية العربية السورية دراسة مقارنة (1994-2004)*** ، دمشق : منشورات المكتب المركزي للإحصاء (5-41).

[3] الزلق ، زكريا (2005) ، ***أثر عدم التجانس في المؤشرات الديمغرافية على إسقاطات السكان دراسة تطبيقية على سورية 2004-2029*** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة (4-24).

[4] الزلق ، زكريا (2011) ، ***الإسقاطات السكانية الاحتمالية: منهجية مقترحة للتطبيق على الجمهورية العربية السورية*** ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الإحصاء ، جامعة القاهرة (50-70).

[5] علي ، إبراهيم (1994) ، ***الوضع السكاني في سوريا وملامح السياسات السكانية في سوريا*** ، دمشق : منشورات المكتب المركزي للإحصاء (4-10).

[6] علي ، إبراهيم ، المبيض ، ممدوح و أوغلي ، عصام (1995) ، ***سكان الجمهورية العربية السورية ماضياً وحاضراً ومستقبلاً*** ، دمشق: منشورات هيئة تخطيط الدولة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة.

قائمة المراجع الأجنبية .

[7] Alders, M., & Beer, J. (2002), "An Expert Knowledge Approach to Stochastic Mortality Forecasting in the Netherlands", *National Social Insurance Board*, Stockholm.

[8] Cohen, J.E. (1986), "Population forecasts and confidence intervals for Sweden: a comparison of model-based and empirical approaches", *Demography*, Vol.23, 105-126.

[9] Dorn, H.F. (1950), "Pitfalls in Population Forecasts and Projections", *Journal of the American Statistical Association*, Vol.45, No.251, 311-334.

[10] George, M.V., Smath, S.K., Swanson, D.A. & ayman, J. (2004), Population Projection,Ch21,in Siegel, J.S. & Swanson, D.A. (eds), *The Methods and Materials of Demography*, Elsevier Academic Press, San diego , California , USA, 561-601.

[11] Hartman, M., and Strandell, G. (2006), "Stochastic Population projections for Sweden", *Research & Development*, Methodology reports from Statistics Sweden.

[12] Keilman, N. (2001), "Data Quality and Accuracy of United Nations Population Projection, 1950-95", Population Studies, Vol.55, No.2, 149-165.

[13] Keilman, N., Pham, D.Q., and Hetland, A. (2002), "Why population forecasts should be probabilistic: illustrated by the case of Norway", http://www.demographic-research.org, accessed October 17, 2007.

[14] Keyfitz, N. (1981), "The Limits of Population Forecasting", *Population and Development Review*, Vol.7, 579-593.

[15] Lee, R.D., Tuljapurkar S., & Edwards R. (1998), "Uncertain Demographic Futures and Government budgets in the US",

unpublished manuscript of Department of Demography, University of California at Berkeley, USA, presented of the Annual Meeting of the Population Association of America, Chicago, USA.

[16] Lee, R.D. (1999), "Probabilistic Approaches to Population Forecasting", *Population and Development Review*, Vol.24, 156-190.

[17] Lee, R.D., Miller, T. and Edwards, R. (2003), "The Growth and Aging of California's Population: Demographic and Fiscal Projections, Characteristics and Service Needs", http: //www.demog.berkeley.edu, Accessed August 13, 2007.

[18] Li, N., Lee, R.D., and Tuljapukar, S. (2002),"Using the Lee-Carter Method to Forecast Mortality for Population with Limited Data", Lutz, W. and Goldstein, J. (eds), *International Statistical Review*, Vol. 72, 19-36.

[19] Lutz, W., Sanderson, & S. Scherbov, S. (1996), "Probabilistic Population Projections Based on Expert Opinion", in Lutz, W. (ed.), *The Future Population of the World: What Can We Assume Today*, Revised edition*, Earthscan Publications*, London.

[20] Lutz, W., Sanderson, & Scherbov, S. (1999), "Expert-based probabilistic population projections", in W. Lutz, Vaupel J.W., & Ahlburg D.A. (eds.), *Frontiers of Population Forecasting Supplement to Population and Development Review*, *Population Council*, New York Vol. 24, 139-155.

[21] Lutz, W., Scherbov, S. (2003), "*Toward Structural and Argument-Based Probabilistic Population Projection in Asia Endog-enizing the Education-Fertility Links"*, Interim Report IR-03-014, *International Institute for Applied Systems Analysis*. Austria.

[22] Nowok, B., and Matysiak, A. (2006), "Stochastic forecast of the population of Poland, 2005 – 2050", unpublished Ph.D. thesis, Department of Demography, MPIDR, Germany, http://www.demogr.mpg.de, Accessed August 22, 2007.

[23] Pflaumer, P. (1992),"Forecasting US population totals with the Box-Jenkins approach", *International Journal of Forecasting*, Vol.8, 329-338.

[24] Seneta, E., and Manninen, A. (2004),"Introduction: How to Deal with Uncertainty in Population Forecasting", Lutz, W. and Goldstein, J. (eds), *International Statistical Review*, Vol. 72, 1-4.

[25] Scherbov, S., Mamolo, M., & Lutz, W. (2008), "Probabilistic Projection for 27 EU Member Countries Based on Euro stat Projection", *European Demographic Research Papers*, No. 1 Vienna Institute of Demography.

[26] Stoto, M. (1983), "The Accuracy of population projections", *Journal of the American Statistical Association*, Vol.78, 13-20.

[27] United Nations. 2006. *World Population Prospects: The 2006 Revision*. New York: United Nations Population Division.

ملحق استبيان الخبراء

بالتعاون مع هيئة البحث العلمي فريق بحث التقديرات السكانية الاحتمالية

(استبيان الخبراء)

بصفتكم العلمية كأحد الخبراء في المجال الديموغرافي نرغب من حضرتكم المساعدة على بناء نموذج لإعداد التقديرات السكانية

نرجو من حضرتكم إبداء وجهة نظركم في الجداول المرفقة بعد الاطلاع عليها وذلك لتحقيق الغاية المرجوة (دون الرجوع إلى أي مرجع).

ملاحظة: يرجى توخي الدقة ولكم جزيل الشكر

1- العمر:

2- الصفة :

- أستاذ
- أستاذ مساعد
- مدرس
- غير ذلك

3- المستوى التعليمي : - إجازة جامعية
- ماجستير
- دكتوراه

4- طبيعة الاختصاص وصلته بالعلوم الديموغرافية :
- ذو صلة بالعلوم الديموغرافية
- ليس له صلة بالعلوم الديموغرافية

5- الخبرة :
- أقل من 5 سنوات
- بين 5 سنوات و 10 سنوات
- بين 10 سنوات و 15 سنة
- أكثر من 15 سنة

1

معدل الخصوبة الكلية

فيما يلي معدلات الخصوبة الكلية في الجمهورية العربية السورية، نرجو منكم التوقعات الخاصة في فترة الأزمة وكذلك للفترة المستقبلية وذلك وفق وجهة نظركم وتقديركم للحالة الديمغرافية التي تعيشها سورية حالياً أو في الفترة المستقبلية.

الفترة السابقة

العام	1960	1965	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010
TFR	8	7.13	8.2	7.65	7.5	6.6	5.1	4.2	3.8	3.58	3.5

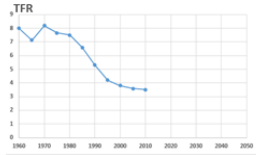

الفترة الحالية (الأزمة)

العام	2013	2016	2019
TFR			

الفترة المستقبلية (المتوقعة)

العام	2020	2025	2030	2035	2040	2045	2050
TFR							

1- هل تعتقد أن تقديرات الخصوبة في الفترة الماضية لمرحلة ما قبل الأزمة صحيحة

1- نعم أنتقل إلى السؤال (2)

2- لا أنتقل إلى القسم اللاحق

2- ما هي نسبة الخطأ التي تتوقعونها بالمتوسط

1- أقل من 1%

2- بين 1% و 3%

3- بين 3% و 5 %

4- أكثر من 5%

2

توقعات الحياة للذكور والإناث

فيما يلي توقع الحياة للذكور والإناث وفق نتائج التعدادات السكانية في الجمهورية العربية السورية، نرجو من حضرتكم ملئ التوقعات الخاصة في فترة الأزمة وكذلك للفترة المستقبلية وذلك وفق وجهة نظركم وتقديركم للحالة الديمغرافية التي تعيشها سورية حالياً أو في الفترة المستقبلية.

الفترة السابقة.

العام		1970	1981	1994	2004
توقع الحياة	ذكور	58.2	63.8	66.6	72
	إناث	60.6	64.8	67.6	75

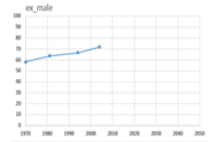

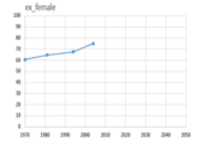

الفترة الحالية (الأزمة)

العام		2010	2015
توقع الحياة	ذكور		
	إناث		

الفترة المستقبلية (المتوقعة)

العام		2020	2030	2040	2050
توقع الحياة	ذكور				
	إناث				

1- هل تعتقد أن توقع الحياة للذكور والإناث في الفترة الماضية لمرحلة ما قبل الأزمة صحيحة

1- نعم أنتقل إلى السؤال (2)

2- لا أنتقل إلى القسم اللاحق

2-ما هي نسبة الخطأ التي تتوقعونها بالمتوسط

أقل من 1%

بين 1% و 3%

بين 3% و 5 %

أكثر من 5%

3

توقعات الهجرة

نظرا لعدم توفر بيانات خاصة عن الهجرة في الجمهورية العربية السورية، تم الاستعانة بتقديرات الأمم المتحدة للسكان حيث تم تقدير صافي الهجرة وفق الجدول المرفق نرجو من حضرتكم ملئ التوقعات الخاصة في فترة المستقبلية (المتوقعة)

الفترة السابقة.

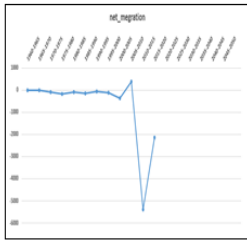

الاعوام	الهجرة
1965-1960	- 16000
1970-1965	- 16000
1975-1970	- 81501
1980-1975	- 161672
1985-1980	- 87001
1990-1985	- 146501
1995-1992	- 70000
2000-1995	- 130000
2005-2000	- 379910
2010-2005	370000
2015-2010	- 5386986
2020-2015	- 2136954

الفترة المستقبلية (المتوقعة)

العام	2025-2020	2030-2025	2035-2030	2040-2035	2045-2040	2050-2045
الهجرة						

1- هل تعتقد أن توقعات الهجرة في الفترة الماضية لمرحلة ما قبل الأزمة صحيحة

نعم أنتقل إلى السؤال (2)

لا أنتقل إلى القسم اللاحق.

2- ما هي نسبة الخطأ التي تتوقعونها بالمتوسط

أقل من 1%

بين 1% و 3%

بين 3% و 5 %

أكثر من 5%

4